ثانيًا: عالم المؤسسات

موقع القضايا الثقافية للعالم الإسلامي على أجندة المؤسسات الثقافية

أ.د. محمد شوقي(*)

أ. مروة صبحي(**)

مقدمة:

عندما نتكلم عن القضايا الثقافية للعالم الإسلامي فإننا نقصد بذلك هموم ومشكلات الأمة الإسلامية التي تتعلق بمكونها الثقافي والحضاري، والتي يندرج تحتها العديد من العناصر التي تخص الدين وشريعته وقيمه، وأيضًا اللغة والفكر والهوية، والتي تعبر جميعها عن الانتماء للمرجعيات الكامنة في أصول الثقافة. ويرتبط بتلك العناصر، التي تحوي قيمًا خاصة بالعالم الإسلامي وحضارته، أنشطة وفعاليات تعبر عن النبض الثقافي لهذا العالم ممثلة في الممارسات الفكرية وأنشطة المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية مثل الندوات والمؤتمرات وورش العمل وما إليها، وأيضًا ما يُترجم ذلك من إعلام مقروء ومسموع ومرئي ومعلوماتية وتقنية داخل وخارج الأمة الإسلامية.

ولعل ما دفع بنا إلى تناول القضايا الثقافية للعالم الإسلامي هو الكشف عن تلك الحالة الثقافية للأمة الإسلامية التي باتت تواجه تحديات كثيرة في ظل العولمة والثورة المعلوماتية والاتصالية والتطور الكبير في وسائل الإعلام المسموع والمرئي. وأيضًا التوابع المؤثرة عليها جراء الأحداث العالمية والإقليمية المحيطة بالأمة والتي نفذت إلى داخلها، بل أصبحت تمثل خطرًا على الهوية الثقافية لها، وهو ما يستدعي وجوب أن تُعدَّ العدة حتى تواكب تلك التحديات وتحافظ على المكون الرئيسي لثقافتها وحضارتها من المخاطر المحدقة بها.

ومن واقع اهتمام المؤسسات الثقافية العالمية والإقليمية بالمجالات الثقافية التي تهم الإنسان في ثقافته ووعيه وهويته، قمنا برصد بعض قضايا العالم الإسلامي للكشف عن موقعها على أجندة اهتمام تلك المؤسسات من جانب، ومدى فاعلية تناول هذه الأخيرة لتلك القضايا وما نتج عنها من جانب آخر. ويأتي على رأس المؤسسات الثقافية العالمية محل الرصد: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو). أما المؤسسات الإقليمية ذات الصلة فيأتي على رأسها المنظمتان الإسلامية والعربية للتربية والثقافة والعلوم (الإسيسكو والألكسو).

أولا- التعريف بالمنظمات محل الرصد وأهدافها:

١- اليونسكو:

تعد منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، المعروفة اختصارًا باسم اليونسكو، إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. يقع مقرها الدائم في باريس، ولها أكثر من ٥٠ مكتبًا وعدة معاهد تجريبية حول العالم. كما أن لها عدة برامج أساسية تدور حول التربية والتعليم والعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافة والاتصالات والإعلام. وتدعم العديد من مشاريع محو الأمية والتدريب التقني وبرامج التأهيل وتدريب المعلمين وبرامج العلوم الطبيعية والمشاريع الثقافية والتاريخية واتفاقيات التعاون العالمي للحفاظ على الحضارة العالمية والتراث الطبيعي وحماية حقوق الإنسان.

ولعل من أبرز أهدافها: العمل على تحقيق السِلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع التعاون بين الشعوب المختلفة في المسائل الثقافية والتعليمية، بما يؤدي إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية له حول العالم. وأيضًا: تقديم المعرفة

المشتركة والتفاهم بين الشعوب باستخدام وسائل الاتصال والإعلام، ونشر الثقافة بين الشعوب عن طريق تشجيع التعليم والثقافة، ونشر العلوم والأفكار وجعلها متاحة للجميع، وتقديم المساعدات اللازمة لتحقيق ذلك لكل الدول والشعوب. هذا فضلا عن إعلان قائمة مواقع التراث الثقافي العالمي سواء كانت مواقع طبيعية أو تاريخية وحمايتها والحفاظ على سلامتها.

٢- الإسيسكو:

جاء إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تم الاتفاق على ميثاقها المنشأ في مارس عام ١٩٧٢، بغرض: الحفاظ على القيم الروحية والاجتماعية الإسلامية، وتعزيز التضامن الإسلامي في مختلف المجالات. وكان من بين الأجهزة الفرعية المهمة لها: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والمعروفة اصطلاحًا باسم (الإسيسكو) اختصارًا لاسمها باللغة الإنجليزية Islamic Educational Scientific and Cultural Organization.

ويقع مقرها في مدينة الرباط بالمغرب. وقد تطورت فكرة إنشائها بوصفها جهازًا إسلاميًا يختص بقضايا التربية والعلوم والثقافة عبر مراحل عديدة، بدأت باجتماعات المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دوراته من الثامنة حتى الحادية عشرة، إلى أن تم التصديق في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث على قرار إنشائها وحث الدول الأعضاء على دعمها والانضمام إليها. وهو ما استغرق أربع سنوات كاملة منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨١؛ وذلك بهدف: دعم الثقافة الإسلامية، وحماية التراث الإسلامي، والتعريف بالحضارة الإسلامية، وجعل الإطار العام لمناهج التعليم مستوحى من الثقافة الإسلامية.

٣- الألسكو:

لم تغفل جامعة الدول العربية ضرورة دعم التعاون العربي في مجالات الثقافة فانبثقت عنها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المعروفة اصطلاحًا بالألسكو اختصارًا لاسمها باللغة الإنجليزية Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization، والتي تأسست بموجب المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الثقافية العربية في ٢٥ من يوليو ١٩٧٠.

وتنص المادة الأولى من لائحة المنظمة على أن أهم أولوياتها يتمثل في: دعم التقارب والاتحاد العربي عن طريق تشجيع التعليم والثقافة والعلوم بين دوله، ورفع المستوى الثقافي فيه، وتحديث وصيانة التعليم والتربية والثقافة والعلوم والاتصال، ورعاية ودعم اللغة العربية والثقافة الإسلامية داخل وخارج الدول العربية، ومد جسور للحوار والتعاون بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافات الأخرى.

ولتحقيق ذلك كان عليها العمل على الاستفادة من الخبرات والمعلومات ونشرها بين بلدان العالم العربي ومؤسساته البحثية العلمية، والوصل بينها وبين باقي المنظمات العربية المتخصصة في شتى المجالات، والحفاظ على الطاقات الموجودة وتطويرها وتشجيعها، والاستفادة من العقول العربية المهاجرة، وبناء قاعدة ثقافة علمية واسعة ومراكز علمية وبحثية متقدمة وربطها بمراكز الإنتاج، وتوفير رأس المال اللازم لذلك.

ثانيًا- القضايا محل اهتمام المنظمات الثلاث:

١- القدس:

هي المدينة العربية الإسلامية العريقة تاريخيًا وثقافيًا والتي لها مكانة خاصة في قلوب المسلمين في شتى أنحاء العالم؛ فهي أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى النبي (صلى الله عليه وسلم) في رحلة الإسراء والمعراج. وقد ابتُليت منذ أن وطأت أقدام الاحتلال الإسرائيلي أرضها المباركة بمحاولات مستمرة لا تتوقف لطمس معالمها العربية الإسلامية وإحلال معالم يهودية محلها توحي للآخرين بأنها ليست عربية إسلامية على خلاف الحقيقة. فأصدر المحتل قانونًا في ٣١ من يوليو ١٩٨٠ باعتبار القدس عاصمة له، على خلاف جميع قواعد القانون الدولي ذات الصلة والتي لا تجيز للمحتل أن يغير الوضع القانوني للأراضي المحتلة بأي حال من الأحوال. وتبع ذلك إجراءات إسرائيلية عديدة في اتجاه تهويد القدس، مثل: الهدم المستمر لبيوت المقدسيين، وإقامة المستوطنات اليهودية التي أصبحت تحاصر المدينة والأحياء العربية داخلها، واستبدال أسماء يهودية بأسماء المدن والأحياء العربية فيها، والاستيلاء على المعالم الثقافية مثل باب المغاربة والحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح. فضلا عما تقوم به من حفريات تحت المسجد الأقصى بزعم البحث عن هيكل سليمان، الأمر، الذي يهدد بتخريب المسجد الأقصى وهدمه.

وإزاء تلك الإجراءات الإسرائيلية المستمرة جاء رد الفعل من قِبل المؤسسات السياسية العالمية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وغيرهما لا يتعدى كونه قرارات شجب وإدانة أو توجيه اللوم. وعلى الشاكلة ذاتها سارت ردود فعل المؤسسات السياسية العربية والإسلامية -كالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وقادة سياسيين عرب ومسلمين وقيادات دينية- متذبذة بين الشجب والإدانة ومطالبات للمجتمع الدولي بالتحرك، دون أن يكون هناك إجراءات فعلية على أرض الواقع لمنع ذلك أو مقابلته بإجراءات عربية مضادة لدعم البنية العربية الإسلامية في المدينة ودعم معالمها الثقافية والحضارية بأساليب وطرق مختلفة في مواجهة محاولات التهويد المستمرة.

وفي إطار رصدنا مواقف المؤسسات الثقافية الثلاث محل البحث مما يحدث في مدينة القدس، نستعرض مواقفها تلك تباعًا من هذه القضية.

اليونسكو وقضية القدس:

تراوحت ردود فعل المنظمة في العام محل الرصد ما بين القلق مما تقوم به إسرائيل من إجراءات مثلما جاء على لسان مديرة المنظمة ردًا على قرار إسرائيل شمول موقعين فلسطينيين، هما الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح، ضمن برنامج التراث الوطني في إسرائيل. وبين دعوة مجموعة من خبراء الآثار من الأردن وإسرائيل لتداول الأفكار -فقط- حول كيفية سير عمل المنظمة فيما يخص تراث القدس الثقافي. ومن المعلوم أن مدينة القدس تعد وفقًا لاتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي في العالم، والتي تضم ٨٩٠ مَعلَمًا، من بين الأماكن المهددة بالخطر المُدرجة على تلك القائمة منذ عام ١٩٨٢؛ حيث ما فتئت المدينة منذ وقوعها تحت نير الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ تتعرض بشكل يومي تقريبًا لمحاولات طمس وتخريب معالمها الثقافية العربية الإسلامية.

وكانت النقطة الفاصلة، التي لم تجد ترحيبًا لدى إسرائيل وحلفائها، ما جاء في قرارات المنظمة في دورتها الـ١٨٥ في أكتوبر ٢٠١٠، التي واجهت فيها المجموعة العربية والإسلامية صعوبة كبيرة في حشد الأصوات لتأييد القرارات الخمسة الخاصة بالأراضي المحتلة، وقد وصلت تلك الصعوبات إلى حد تهديد الولايات المتحدة بمنع مساهمتها في ميزانية المنظمة إذا استمر التصويت عليها أو استطاعت المجموعة العربية الإسلامية حشد التأييد لها.

وقد خص القرار الأول من هذه القرارات الخمسة منطقة باب المغاربة التي استولت عليها إسرائيل وبنت فيها الحي اليهودي؛ حيث دعا القرار سلطة الاحتلال إلى تمكين خبراء فلسطين والأردن من الوصول إلى منحدر باب المغاربة دون تعطيل أو عوائق، وعدم اتخاذ إسرائيل إجراءات تنال من أصالة الموقع وسلامته وفقًا لأحكام اتفاقية التراث الثقافي والطبيعي واتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حال وقوع نزاع مسلح. وقد جاءت نتيجة التصويت على هذا القرار متمثلة في تأييد ٣١ صوتًا له، واعتراض ٥ أصوات عليه، وامتناع ١٧ دولة عن التصويت.

أما القرار الثاني، فقد أعرب عن القلق إزاء الحفريات التي تقوم بها إسرائيل وتأثيرها على المسجد الأقصى والقدس.. مؤكدًا تناقض تلك الأعمال مع قرارات واتفاقيات اليونسكو وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة.. داعيًا إلى ضرورة تعيين خبراء يكون مقرهم القدس الشرقية للإبلاغ عن أي شيء يتعلق بالوضع المعماري والتعليمي والثقافي والسكاني للقدس.

وجاء القرار الثالث في شأن الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح، مؤكدًا كونهما جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن أي فعل من جانب دولة الاحتلال ينال من وضعهما القانوني يعد انتهاكًا للقانون الدولي واتفاقيات اليونسكو ذات الصلة فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وتناول القرار الرابع التأثير السلبي للجدار الفاصل تعليميًا وإنسانيًا على سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة التي يمر عبرها.

أما القرار الخامس والأخير فقد تم تخصيصه لحصار غزة؛ ذلك أن الحصار المستمر على قطاع غزة منذ عدة سنوات، وما شهده العام الأخير من اعتداء على أسطول الحرية ومنعه من إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بحرًا وقتل عدد من الذين كانوا على متنه، لم يلقَ هذا جميعه أي رد فعل يتناسب مع تلك الجريمة الدولية سواء على مستوى المؤسسات الدولية السياسية أو الثقافية (اليونسكو)، ولم يزد موقف اليونسكو على مجرد التعبير عن الصدمة كما ورد على لسان مدير عام المنظمة في يونيو ٢٠١٠ والتعبير عن القلق والدعوة لإجراء تحقيق لمعرفة ما حدث بالضبط، وكأن الذي حدث كان بحاجة إلى تحقيق لمعرفة محتواه!! وضمن جهود المجموعة العربية والإسلامية في المنظمة في إصدار القرارات الخمسة المتعلقة بالأراضي المحتلة، جاء القرار الخامس ليشجب الحصار المستمر على قطاع غزة وأثره السلبي على تنقلات العاملين ومواد الإغاثة، ويناشد القرار المديرة العامة لليونسكو مواصلة مشاركة المنظمة في جهود الأمم المتحدة في غزة في مجال اختصاصها.

وما يهمنا هنا هو ما تحمله تلك القرارات من دلالات تعبر عن مدى غياب دور حقيقي للمنظمة فيما تعرضت له الأراضي المحتلة في الماضي وضعف ذلك الدور في الحاضر، وكأنها تسير على طريق ما يحدث في المؤسسات السياسية الدولية في هذا الصدد. وتعبر أيضًا عن مدى ما تتعرض له الثقافة العربية والإسلامية من صعاب في عرض وجهة نظرها فيما يتعلق بقضاياها، ومن بينها قضية التراث الحضاري والثقافي العربي والإسلامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيما في القدس الشريف. وذلك ما يقودنا إلى التساؤل عن فاعلية تلك القرارات من حيث التنفيذ على أرض الواقع، فقد علّمتنا تجارب التاريخ أن هناك الكثير من القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إزاء الأراضي المحتلة، ولكنها باتت مجرد حبر على ورق. وإن كان صدور القرارات الخمسة في حد ذاته يعد كسبًا معنويًا ترتب على جهد دبلوماسي جيد في الإعداد وحشد التأييد.

الإسيسكو وقضية القدس:

في إطار رصدنا لمواقف الإسيسكو من قضية القدس نجد أنها تساعد في العملية التعليمية في فلسطين عمومًا وذلك من خلال المساهمة في شراء الكتب والمراجع الدراسية والتربوية والألعاب وغيرها. ولكن فيما يخص الجوانب الثقافية والحضارية العربية والإسلامية للقدس، تُعنى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بـ: حماية المقدسات الإسلامية في القدس الشريف، والعمل على الحفاظ على هويتها الحضارية العربية الإسلامية. وقد أنشأت المنظمة «وحدة القدس» التابعة لمديرية العلاقات الخارجية والتعاون، والتي تقوم بالمهام التالية: الاتصال بجميع المنظمات والمؤسسات التي تُعنى بقضية القدس للتعرف على ما تنفذه من برامج، والتشاور معها حول تنسيق الجهود والتعاون المشترك، واقتراح الوسائل والسبل الكفيلة بتوفير الموارد المالية اللازمة للبرامج المتعلقة بالقدس، وتنسيق ومتابعة تنفيذ البرامج الخاصة بالممتلكات الثقافية في القدس، وإعداد تقارير المدير العام للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام حول ما تقوم به من نشاطات. كذلك أنشأت المنظمة «صندوق مدينة القدس الشريف»، وفتحت له حسابًا مصرفيًا يخصّص ريعُه لحماية الممتلكات الثقافية في القدس. وتواصل المنظمة اتصالاتها بالمؤسسات المعروفة والشخصيات الفاعلة التي يمكنها أن تسهم في دعم هذا الصندوق.

لكن ردود فعل المنظمة -في التحليل الأخير- لم تتعدَ الشجب والإدانة والتنديد. وكانت المنظمة قد شكلت فريقًا من الخبراء بهدف إعداد ملف لإقامة دعوى قضائية ضد إسرائيل في مواجهة ما قامت به من اعتداءات على الممتلكات الثقافية وغير ذلك في ٢٠٠٩/١٠/٥. وفي اجتماع خبراء الإسيسكو المكلفين بإعداد تقارير قانونية حول تهويد القدس في نوفمبر ٢٠١٠، تم عرض مجموعة من الأبحاث والتقارير وأوراق العمل الموثقة التي تم فيها استعراض جميع المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى القضاء على الهوية الثقافية والحضارية للمدينة المقدسة.

كذلك زار وزير الأوقاف والشئون الدينية الفلسطيني في ٢٦ من يناير ٢٠١١ المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وتناول اللقاء: بحث سبل تعزيز الدعم الذي تقدمه الإسيسكو للمؤسسات التعليمية والثقافية والعلمية في القدس خاصة وفي عموم الأراضي الفلسطينية عامة، واستعراض الإجراءات والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتهويد القدس وتهجير المواطنين الفلسطينيين منها وهدم منازلهم، ومواصلتها للحفريات في محيط المسجد الأقصى. وقدّم الوزير الفلسطيني للمدير العام للإسيسكو خلال هذه المقابلة ثلاثة إصدارات لمؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف حول (المنارات المقدسية)، و(القدس: معالم ووثائق)، و(الحياة السياسية العربية في القدس في بداية القرن العشرين)، التي موّلت إصدارها الإسيسكو، وتم الإتفاق على ترجمة كتاب «المنارات المقدسية» إلى الإنجليزية والإسبانية والفرنسية.

والحق أن الجهود التي تبذلها الإسيسكو في هذا الصدد جهود متواضعة للغاية ولا تكفي بحال لمواجهة ما يحيط بالقدس من مخاطر، ولا تكفي حتى لمجابهة ما يصدر عن إسرائيل من لافتات وملصقات وأفلام تنشرها السفارات والمراكز الثقافية والسياحية الإسرائيلية حول العالم والتي توحي بأن القدس ليس بها إلا مقدسات يهودية فقط.

الألكسو وقضية القدس:

بمناسبة إعلان القدس عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٩ أصدرت الألكسو كتابًا تحت عنوان (القدس: الاعتداءات الإسرائيلية على أهاليها وتراثها)، كما نظمت ندوة دولية في باريس في الفترة ٤، ٥ مارس من العام ذاته حول «القدس ثقافة ومصير» بمشاركة اليونسكو.

وفي إطار دعم الأليسكو قضية القدس وقّع المدير العام للمنظمة الدكتور محمد العزيز بن عاشور في نوفمبر ٢٠١٠ اتفاقية شراكة وتعاون مع المدير العام لوكالة بيت مال القدس السيد عبد الكبير العلوي المدغري؛ من أجل تقديم المزيد من الدعم للقدس الشريف وسكانها في المجالات التربوية والثقافية والصحية والاجتماعية والرياضية؛ حيث تقوم الألكسو في سياق ذلك ببناء المدارس والمعاهد، والمساعدة على ترميم البنايات ذات العمق التاريخي، وشراء الأراضي لمزيد من التوسيع على سكان القدس في جميع المجالات التربوية والاجتماعية والصحية.

وفي اجتماع وزراء الثقافة والإعلام العرب في الدوحة في نوفمبر ٢٠١٠ وفي البيان الخاص بالقدس، تم توجيه الدعوة إلى اليونسكو لتنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بالمحافظة على التراث الثقافي والحضاري في الأراضي المحتلة، واتفاقية التراث المعرض للخطر لعام ١٩٧٢، واتفاقية حماية التراث غير المادي لعام ٢٠٠٣، واتفاقية تعزيز وتنوع أشكال التميز الثقافي لعام ٢٠٠٥. فضلا عن تنفيذ القرارات الخمسة الأخيرة الصادرة في أكتوبر ٢٠١٠ عن الدورة (١٨٥) لليونسكو سالفة الذكر. كما عبّر وزراء الثقافة والإعلام العرب عن قلقهم العميق إزاء الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس.

على أن مثل هذا الاجتماع وأمثاله وما يصدر عنها من إعلانات تبدو كما لو كانت اجتماعات سياسية تسعى إلى توجيه رسالة سياسية إلى الطرف الآخر، دون أن تكون هناك آليات فعالة تعمل على أرض الواقع يخرج بها المجتمعون إعلاميًا

وثقافيًا وتربويًا؛ فالقدس لا تواجه تهجيرًا وهدمًا وتغييرًا لمعالمها المادية فحسب، بل إنها تواجه طمسًا وتغييرًا لمعالمها التاريخية والثقافية والحضارية كذلك. ومن ثم فإنها تحتاج إلى خطاب إعلامي عربي إسلامي له استراتيجية هادفة في ذلك الشأن تسعى إلى الوصول إلى العالم، كما تحتاج إلى مؤسسات تربوية وثقافية عربية بالتعاون مع الفلسطينيين تعمل على أرض فلسطين ذاتها.

٢- حوار الحضارات:

قامت فكرة الحوار بين الحضارات على إمكانية خلق تعاون وتكامل ثقافي عالمي بين الثقافات المختلفة على أساس التركيز على القيم الانسانية المشتركة بينها لمجابهة ما يُعرف بصدام الحضارات وأنصاره الذين يؤججونه. وتماشيًا مع فكرة الحوار هذه أخذت المؤسسات الثقافية العالمية والإقليمية الدعوة مأخذ الجد واعتبرتها عنصرًا من عناصر نشاطها العالمي والإقليمي، بل المحلي كذلك. وقد تجلى ذلك في الإعلان العالمي لليونسكو لتنوع الثقافات ٢٠٠١، والاتفاقية العالمية لحماية ذلك التنوع، والمندوبية السامية لتحالف الحضارات المنبثقة عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥. ويندرج تحت هذه المظلة جملة تفاعلات أخرى ذات صلة، مثل حوار الأديان باعتباره مدخلا من مداخل حوار الحضارات.

ولعل هذا الموضوع، الذي أصبح يحتل مكانة خاصة من اهتمام الدوائر الثقافية والسياسية -كذلك- عالميًا وإقليميًا، قد وجد طريقه إلى أجندة اهتمامات منظمة اليونسكو التي ترتبط بالمندوبية السامية لتحالف الحضارات ببروتوكول تفاهم يجدَّد كل عامين. ومع ظهور تحديات كثيرة وقضايا لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع حوار الحضارات هذا، كالعولمة وتأثيراتها المختلفة، وثورة الإعلام ووسائط الاتصال الحديثة، وما شهده المجتمع الدولي من تغيرات جسيمة لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي وجد فيها أنصار الصدام وأعداء حضارات وديانات معينة كالإسلام مرتعًا خصبًا للترويج لكراهية الإسلام باعتباره العدو الجديد الذي ينبغي تكتيل الجهود من أجل محاربته، وبحيث برز على سطح الأحداث ما أضحى يعرف بظاهرة الإسلاموفوبيا، وهو ما وضع على كاهل المنظمة عبئًا كبيرًا لمجابهة ذلك ثقافيًا ولتصحيح هذه الأوضاع المختلة. ومن ثم فقد أطلقت المنظمة مبادرة بشأن السنة الدولية للتقارب بين الثقافات في فبراير ٢٠١٠. وقد جاءت الأفكار والأوراق المعبرة عن وجهة نظر المنظمة خلال المنتدي الثالث لتحالف الحضارات في مايو ٢٠١٠ في ريو دي جانيرو في البرازيل، بحضور عدد من المسئولين السياسيين ومديرة المنظمة وممثلي الشركات ومؤسسات المجتمع المدني، تحمل أسئلة ومناقشات حول كيفية التعامل مع التحديات الجديدة (العولمة - الهجرة الدولية المتزايدة - الأزمات المالية) وللبحث عن سبل مختلفة لتحسين العلاقة بين الثقافات للتصدي لأنصار مبدأ حتمية التصادم. ومن الملاحظ أن أوراق اليونسكو التي عُرضت في الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء تحالف الحضارات قد ركزت على دور القيم المشتركة في بناء السلام، ودور العولمة أيضًا في التقارب.. غير أنها لم تسفر عن أفكار وخطط واضحة ودقيقة لبيان كيفية تفعيل دور هذه القيم المشتركة والعولمة في بناء جسور التقارب والتحالف، سيما وأن هناك اجتهادات كثيرة تنظر إلى العولمة باعتبارها مدخلا من مداخل دول الشمال الغني لاستغلال دول الجنوب الفقير. ولم تتطرق بحال إلى البحث في إمكانية أن تكون الديانات السماوية كالإسلام فيها من القيم الإنسانية ما يمكن الاستعانة به والبناء عليه في تفعيل عملية التقارب المأمول.

وعلى المنوال ذاته، نجد منظمة الإسيسكو في مؤتمر باكو بأذربيجان ٢٠٠٩ وبمشاركة عدد من الوزراء من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد ناقشت التحديات العديدة التي تعترض طريق حوار الحضارات وما يرتبط بهذا من أحداث عالمية ومحلية كالعولمة وغيرها، والبحث عن سبل جديدة تركز على القيم الإنسانية المشتركة لتعزيز الحوار، دون أن تخرج لنا بآليات وخطط فعالة على أرض الواقع للتعامل الإسلامي مع تلك التحديات. غير أنه مما يُحسب للمنظمة في هذا السياق الفعاليات التي قامت بتنظيمها أو المشاركة فيها خارج العالم الإسلامي لتطهير وجه الحضارة الإسلامية من الشوائب التي أُلصقت بها عمدًا، وإيضاح الصورة الحقيقية لها أمام العالم. ومن ذلك على سبيل المثال: مؤتمر قرطبة بإسبانيا في أكتوبر٢٠١٠، والاجتماع العاشر للمجلس الأعلى للتربية والعلوم والثقافة للمسلمين خارج العالم في موسكو يونية ٢٠١٠، ومؤتمر مكانة الإسلام في أوروبا (في بلجيكا) بالتعاون مع مؤسسات علمية وبحثية وجمعيات إسلامية لإدانة ظاهرة الإسلاموفوبيا والظواهر التابعة لها مثل منع الحجاب ومنع بناء المآذن في سويسرا وغيرها، والبحث أيضًا عن سبل لتعزيز الحوار من خلال مناهج التربية والمقررات الدراسية في اجتماع المنظمة مع المنظمة الفرانكفونية في دكار (السنغال) في أكتوبر ٢٠١٠.

وانطلاقًا من ميثاق المنظمة الإسلامية الذى يدعو إلى تقوية الحوار المثمر مع الثقافات الأخرى، أدرجت المنظمة ضمن خططها المستقبلية مجال عمل متكاملا تحت عنوان «الثقافة الإسلامية الفاعلة والمتفاعلة» تم تصوره من خلال أسس الحوار وآلياته ومقاصده. وترتكز تلك الخطط المستقبلية على محورين أساسيين؛ يتضمن الأول منهما كيفية

تنشيط التفاعل بين الثقافات من خلال الدراسات والمنشورات التي -تصدرها المنظمة والمتعلقة بتصحيح الأخطاء الشائعة عن الإسلام والمسلمين الواردة في المنشورات التي تصدر من الغرب، وظاهرة الحوار من وجهة نظر إسلامية، وظاهرة الاستشراق عمومًا. كما شملت تلك الجهود كذلك الموائد المستديرة التي عقدتها المنظمة في أوربا لنشر قيم الإسلام وتقديمه في صورته الصحيحة. أما المحور الثاني فيمتد نحو التبادل الثقافي بين المسلمين أنفسهم؛ حيث خصصت المنظمة أنشطة عديدة للتبادل الثقافي بين المسلمين ولأدب الاختلاف في الإسلام. كما اهتمت كذلك بالتقريب بين المذاهب الإسلامية، وردّ الاعتبار للغات الشعوب الإسلامية عبر نشر معاجم للغات الأفريقية مثل الفلاني والسواحلي وغيرها. ونظمت أيضًا أنشطة أخرى لصالح الأقليات المسلمة في أوروبا، إضافة إلى استراتيجية الاستفادة من الكفاءات المهاجرة خارج العالم الإسلامي. ومن هذا المنظور تعمل الإسيسكو على تنفيذ البرامج المتعلقة بـ«الحوار الثقافي بين المسلمين» و«تعزيز الثقافة الإسلامية للأقليات والجاليات الإسلامية» و«تفعيل تبادل المنتوج الثقافي» و«استراتيجية التعامل مع ظاهرة العقول المهاجرة والاستفادة منها» وذلك في إطار التعاون مع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المؤسسات الإسلامية والمراكز الثقافية للمجموعات الإسلامية.

أما منظمة الألكسو، التي نص دستورها في مادته الأولى على المرتكزات المحورية لها ومنها تشجيع التعاون بين الأمة العربية والأمم الأخرى، فقد جاءت فعالياتها خلال فترة الرصد معبرة عن اهتمام كبير بحوار الحضارات. وعلى اعتبار أنها منظمة عربية تدين الغالبية العظمى من شعوب الدول الأعضاء فيها بالإسلام، فهي معنية بالشأن الثقافي العربي الإسلامي، ولاسيما فيما تواجهه حضارة الإسلام من تحديات في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي طالت تداعياتها على أرض الواقع أجزاءً من أراضي الوطن العربي (العراق والسودان واليمن) والدول الإسلامية القريبة منه (أفغانستان وباكستان) في إطار ما سُمي «الحرب على الإرهاب» التي وجدت من يدفعون إلى لصقها بالعروبة والإسلام، وكل ما هو عربي ومسلم.

وقد جاءت الاجتماعات التحضيرية للقمة الثقافية العربية التي عُقدت في الدوحة في أكتوبر ٢٠١٠ بمشاركة ممثلين عن مؤسسات رسمية، وجمعيات أهلية ثقافية، واتحاد الكتاب والأدباء العرب، واتحاد الناشرين العرب، وأعضاء مجامع لغوية عربية، والهيئة العربية للمسرح... جاءت تعبر عن قلق عميق لما تواجهه الثقافة العربية من تحديات، وداعية إلى ضرورة التعاون بين المؤسسات الدينية والمدنية العربية والتوازن بينها لوضع آلية للحوار بين القيادات السياسية والمثقفين لصالح الوطن، وأيضًا تعميق الحوار مع الآخر.

والحق أن القراءة المتفحصة لما جاء بالبيان الختامي لهذه الأعمال التحضيرية تُظهر مثالب عدة توحي بأن المؤتمرين كما لو كانوا غير مدركين أننا ما زلنا في مرحلة لا ترقى إلى مستوى النِدِيَّة مع الآخر، وما يعنيه ذلك من كشف عن عجز إدراكي ومعلوماتي لمستجدات العالم وما يحيط بنا ويحاك لنا ثقافيًا، وعلى الأصعدة غير الثقافية أيضًا، وتعكس اعترافًا بالعجز أمام مجابهة من يريدون النيْل من ثقافة وحضارة الأمة العربية والإسلامية. كما تعكس هذه القراءة أيضًا حقيقة وجود هوة كبيرة بين المؤسسات الدينية والمدنية، وبين القيادات السياسية والمثقفين، توحي بأنه لا يوجد تعاون ووحدة للصف لمجابهة تلك التحديات.

وفي إطار متصل مع موضوع حوار الحضارات، سوف نتناول بالرصد التحليلي قضيتين على قدر كبير من الأهمية هما: قضية حوار الأديان، وقضية ازدراء الأديان، باعتبارهما مدخلين مهمين في التأثير على قضية حوار الحضارات.

٣- حوار الأديان:

ويعد حوار الأديان أحد المداخل المهمة في حوار الحضارات؛ لما للدين من مكانة كبرى في تشكيل الحضارات وتوجيه الخيارات السلوكية المجتمعية.

هذا وقد جاءت التفاعلات العربية الإسلامية في شأن حوار الأديان في مؤتمر الدوحة لحوار الأديان في أكتوبر ٢٠١٠، الذي عُقد بمشاركة مائتين وخمسين شخصًا من تسع وخمسين دولة منهم قادة مسلمون ومسيحيون ويهود، وذلك للبحث في تأثير العقائد الدينية في المشكلات والأزمات التي تواجه العالم -سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم مالية- وسبل التغلب عليها، والبحث عن دور فاعل للدين في تخطي تلك الأزمات وحماية مواقع الحضارة والمؤسسات الدينية والدفاع عن الحقوق والحريات الدينية.

٤- ازدراء الأديان:

وقعت خلال الفترة محل الرصد عدة إساءات للإسلام وللرموز الإسلامية الكبرى، كان من بينها الرسوم المسيئة للرسول والفيلم الهولندي المسيء للإسلام والكتب والتصريحات العديدة في هذا السياق والتي كان آخرها دعوة القس الأمريكي تيري جونز لحرق المصحف الشريف. والحق أن هذه الإساءات كان لها آثار بالغة الخطورة على الاتجاه نحو تعزيز الحوار بين الحضارات، والتي يشكل حوار الأديان أحد أهم مداخله.

وسنتناول في رصدنا هذا قضية ازدراء الأديان في محورين متصلين؛ يتعلق أولهما بتداعيات دعوة القس الأمريكي لحرق المصحف الشريف في ذكري الحادي عشر من سبتمبر، وهي الدعوة التي قوبلت بالاستنكار والاستهجان من جانب الأمم المتحدة، وشخصيات دينية مسيحية كبرى على رأسها بابا الفاتيكان، ومنظمات دولية إقليمية كاليونسكو والإسيسكو والألكسو. غير أنه مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن رد فعل المنظمات الثقافية العربية والإسلامية لم يتجاوز حد الشجب والإدانة، دون أن يكون هناك استغلال جيد لذلك الأمر إعلاميًا ودعائيًا وعبر نشاط ثقافي مكثف (ندوات ومؤتمرات عالمية) يكشف حقيقة حضارة الإسلام وثقافته وقيمه العظيمة. مكتفية - أي المنظمات الثقافية العربية والإسلامية- بتوجيه النداء للهيئات الدولية من أجل تجريم ازدراء الأديان. وكانت التحركات في هذا الشأن فردية مارستها بعض الدول دون أن تكون مواقف مؤسسية لهذه المنظمات، ومن ذلك على سبيل المثال ما تقدمت به مصر من اقتراح لمشروع قرار بمنع وتحريم ازدراء الأديان، والذي لاقى دعمًا وقبولا من عديد من الدول في اليونسكو وتم إقراره فيها.

أما المحور الآخر فيتعلق بالرسوم المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) التي لم تجابَه أيضًا إلا بالشجب والإدانة من قبل المنظمات الثقافية العالمية مثل اليونسكو والتي وصفت ذلك الأمر بأنه يصعِّد التوتر في العلاقات الدولية. فيما اكتفت المنظمات الإسلامية والعربية -مثل الإسيسكو والألكسو- بالتنديد بهذه الرسوم والقول بأنها تتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يكفل حرية الاعتقاد الديني، وأنها تمثل خرقًا لميثاق الحقوق المدنية والسياسية.

٥- قضايا أخرى محل اهتمام المنظمات الثقافية:

طبقًا لما ورد في ميثاق عمل كل مؤسسة من المؤسسات الثلاث فإنها تركز على مجالات ترتبط بالثقافة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية، وعلى اعتبار أنها مؤسسات مهتمة بالأساس بالتربية والعلوم والثقافة، وترتبط بمنظمات دولية عالمية وإقليمية ذات توجهات وأهداف مختلفة في نطاق عملها جغرافيًا، وإن كانت تتكامل في غاياتها النهائية. فاليونسكو مرتبطة بالأمم المتحدة، والإسيسكو مرتبطة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، والألكسو مرتبطة بجامعة الدول العربية. وليس بين هذه المنظمات من اختلاف إلا في النطاق الجغرافي للعمل، والآليات التي تعمل من خلالها على تنفيذ برامجها. فأعمالها تتكامل في النهاية وتصب في صالح الإنسانية جمعاء. ونتناول بالرصد هنا بعضًا مما يشغل بال الأمة الإسلامية من هموم وقضايا من خلال التفاعلات داخل أروقة هذه المؤسسات.

- **اللغة العربية:**

اعتُمِدَت اللغة العربية لغة عاملة على مستوى المؤسسات الدولية ذات الطابع السياسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٨، وفي مجلس الأمن عام ١٩٨١.

أما على مستوى المؤسسات الثقافية فقد سعت المنظمات العربية والإسلامية إلى تعزيز استخدام اللغة العربية داخل أروقة وفاعليات منظمة (اليونسكو) من خلال عدد من الفاعليات والبرامج والاتفاقيات، لعل من أهمها: تخصيص الدورة الثامنة لجائزة خادم الحرمين الشريفين وبحضور اليونسكو في مايو ٢٠١٠ لقطاع الترجمة من وإلى العربية لعدد من الكتاب والباحثين والمترجمين من الدول العربية وخارجها. وفي إطار ذلك التعزيز صدر كتاب «الفلسفة مدرسة للحرية» باللغة العربية بدعم من برنامج الأمير سلطان بن عبد العزيز ودعم المملكة لبرنامج تعزيز اللغة العربية داخل المنظمة بـ٥٥ مليون دولار. هذا وقد أُطلق موقع «جديدة» للمندوبية الدائمة للجماهيرية الليبية لدى اليونسكو في سبتمبر ٢٠١٠ باللغة العربية، وخصصت الجماهيرية مبلغ مليون دولار لدعم استخدام اللغة العربية داخل المنظمة.

وليس ثمة شك في أن دعم استخدام اللغة العربية في فاعليات المنظمة قد أصبح مطلبًا ملحًا، خاصة أن هناك صعوبة كبيرة تواجه مستخدمي اللغة العربية في الحصول على المعلومات الخاصة بنشاطات وجوائز المنظمة المعلن عنها وشروطها وغير ذلك، مما يفوت الفرصة على كثير من الناطقين باللغة العربية للاشتراك فيها والتفاعل معها.

والحق أن اللغة العربية أصبحت تواجه تحديات جسيمة، منها: التراجع في مواكبة المستجدات العلمية والتقنية التي جاءت بلغات أجنبية أصبحت مهيمنة في مجال الإعلام والمعلومات اللذين يضطلعان بدور فعال في صياغة مجتمع المعرفة. وأصبحت تحتاج إلى: تنشيط حركة التعريب والترجمة، وتحسين مستوى تدريسها وآدابها في مراحل التعليم المختلفة، واستخدامها بشكل مكثف في مجال الاتصالات الحديثة.

وغني عن البيان أن اللغة العربية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكل من منظمة الإسيسكو ومنظمة الألكسو باعتبارها اللغة الأم للأمة العربية والإسلامية، فهي لغة القرآن الكريم. ولذلك فالمنظمتان دائمًا ما تحرصان على تدعيم اللغة العربية داخل بلدانهما من خلال تطوير المناهج الدراسية وتوفير الكتب اللازمة والمعلمين وتدريبهم وما إلى ذلك. وعلى المستوى الدولي تسعى المنظمتان إلى نشر اللغة العربية في الدول غير الناطقة بها سواء أكانت دولا إسلامية أم غير إسلامية بإرسال بعثات معلمين إليهما وإنشاء مراكز لتعليمها فيهما.

حيث أبرمت الألكسو -شراكة مع «مجموعة الطالب» التابعة للشركة الإعلامية الفرنسية Express – L في أكتوبر ٢٠١٠ بمقر المجموعة بباريس. وبموجب هذة الاتفاقية ستشرف الألكسو على جناح «اللغة العربية بلا حدود» في المعرض الدولى للغات في دورته التاسعة والعشرين الذي سوف ينعقد من ٢-٥ فبراير ٢٠١١ بقصر المعارض بباريس حيث كانت اللغة العربية ضيف الشرف باعتبارها واحدة من أبرز اللغات في العالم. وقد تأسس هذا المعرض الدولي الذي يقبل عليه جمهور عريض من الباحثين والمهنيين والإعلاميين عام ١٩٨٢، وتشارك فيه ثلاثون دولة وثمانون لغة.

كذلك أصدرت الألكسو في نوفمبر ٢٠١٠ كتابًا بعنوان «السياسة اللغوية القومية للغة العربية» في نطاق مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة تنفيذًا لقرار القمة المنعقدة في الدوحة مارس ٢٠١٠. ويهدف هذا المشروع إلى: تثبيت الهوية العربية والمحافظة عليها، ومعالجة مسائل التنمية البشرية، ونشر اللغة العربية وترقية استعمالها في المجتمعات والمحافل الإقليمية والدولية. كما يهدف المشروع إلى مواجهة تحديات مجتمع المعرفة.

وتنص المادة الأولى من لائحة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على أن أحد أهم أولوياتها: رعاية ودعم اللغة العربية والثقافة الإسلامية داخل وخارج الدول العربية. ولقد أنجزت المنظمة العديد من الإصدارات والمعاجم، وقادت حركة تعريب للتعليم العالي من خلال مراكزها المتخصصة وتدريسها لغير الناطقين بها. وشرعت منذ قمة دمشق في وضع برامج وخطط للنهوض بها سواء على مستوى وضع السياسة اللغوية وتطوير مناهج التدريس والارتقاء بالكفاءات من أعضاء هيئة التدريس، أو من خلال إصدار كتب مرجعية ودراسات وبحوث متعلقة بطرق التدريس.

ولعل ما جاء عن الاجتماعات التحضيرية لقمة الدوحة الثقافية أكتوبر ٢٠١٠ في هذا الصدد يوحي لنا بذلك الاهتمام؛ حيث أوصى المجتمعون بتفعيل استخدام اللغة العربية داخل فعاليات الدول العربية، أي تعزيز استخدامها عربيًا أولا، وذلك بأن تكون جميع المؤتمرات الثقافية باللغة العربية، وتفعيل ذلك في الإطار الدستوري والقانوني في كل دولة من خلال: إقرار سياسة لغوية واضحة على المستوى الرسمي والشعبي في قطاعات التعليم والاقتصاد والعلوم والتقنية، وتطوير مناهجها، وإنشاء مراكز نشرها في البلدان الأجنبية. وحتى على المستوى الاقتصادي فقد حث البيان الصادر عن القمة وزراء العمل والتجارة على إبرام العقود باللغة العربية. وعلى المستوى الإعلامي جعل الفصحى هي اللغة الرسمية في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وأن تكون إجادتها ضمن اختبارات العمل في تلك المجالات. كذلك فقد أوصى البيان الختامي للقمة بأهمية اللغة بوصفها عنصرًا أساسيًا في تطوير الثقافة العربية وضرورة النهوض بها وتطويرها وتحديث طرق تدريسها لمواكبة التطورات الحديثة حتى تصمد أمام اللغات الأخرى.

(*) أستاذ القانون الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

(*) معيد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

حوار الحضارات في أنشطة المؤسسات الثقافية الدولية

أ. عمر سمير خلف(*)

مقدمة:

في مطلع الحديث عن قضية حوار الحضارات في أنشطة المؤسسات الثقافية الدولية، وما يدور حول دور هذه المؤسسات في تفعيل أو التقليل من شأن هذه القضية لابد من إثارة مجموعة من التساؤلات، منها: هل للفكر مؤسسات وسياسات؟ وهل قضية حوار الحضارات قضية نظرية وفكرية بحتة أم أن لها تجليات في الواقع؟ وما مدى إلحاح قضية حوار الحضارات على أجندة المؤسسات الثقافية الدولية؟ وإذا كانت ملحة، فهل هي الأجدر بالتناول في هذا التوقيت بالذات؟ وما مدى جدوى وجدية الحوار البيني في العالم الإسلامي؟ كل هذه الأسئلة وغيرها الكثير تطرأ على ذهن الباحثين في كل ما يتعلق بالثقافة والحضارة، لا سيما إذا ما اقترنت بمفهوم الحوار وما له من دلالات ومعانٍ وعلاقات ومجالات.

كما يمكنني أن أسجل ملحوظة مبدئية، وهي أنه ليس هناك مؤسسات ثقافية دولية بالمعنى الدقيق للكلمة، ذلك أن مؤسسات كاليونسكو والإيسيسكو والإليسكو، لها مجالات متعددة بجوار الثقافة، وإن كانت مرتبطة بالثقافات والحضارات إلى حد كبير. ومن ثم فإنني ربما لن أقف كثيرًا عند أداء هذه المؤسسات. وما أركز عليه هنا هو أنشطة المؤسسات الثقافية غير الرسمية؛ حيث إن متابعة أنشطة المؤسسات الثقافية الدولية تحتاج إلى جهود جبارة لإنجازها؛ لأن ما هو مكتوب عن أنشطتها وواقع هذه الأنشطة هو بين السطور وفي طيات موضوعات متشعبة.

مؤسسات الفكر وسياساته:

ليس غريبًا أن نجد أن من تحدث عن المؤسسية بكثافة في كتاباته الأكاديمية ومقالاته المنشورة في العديد من المجلات والدوريات العلمية الدولية هو ذاته الشخص الذى تحدث عن صدام الحضارات وصراعها.. إنه صموئيل هنتنجتون. والفكرة هنا أنه أطلق الفكرة وراح يذكي نارها ويوقد إوارها في المؤسسات التي عمل بها فيما يسمى بالـ Think Tanks. وهذا أيضًا مجال فريد لتميز السياسة الأمريكية عن غيرها، فهي تُدخل العوامل كافةً في تحليل التغيرات العالمية والتحديات التي يمكن أن تواجهها. كما أنها تعتمد على ربط النظرية بالتطبيق والعلم بالواقع فيما يعرف بسياسة الباب الدوار revolving door والتى تعني اشتغال رجال الفكر بالسلطة وخروجهم منها وعودتهم إليها.. وهكذا.

ولئن كانت فكرة حوار الحضارات ذاتها قد جاءت رد فعل لفكرة صدام الحضارات، فإن فكرة حوار الحضارات وتحالفها -كما طرحها الرئيس الإيراني محمد خاتمي- لم تحظَ باهتمام مؤسسي أو حتى أكاديمي -في نظري- مثل ذلك الذى حظيت به فكرة صدام الحضارات. ذلك أن فكرة حوار الحضارات -وبرغم أنها فرضت نفسها على أجندة الأمم المتحدة واعتُبر عام ٢٠٠١ عام حوار الحضارات- لم تجد لها إطارًا مؤسسيًا يضمن استمراريتها وتحقيق نتائجها المرجوة للجميع؛ ذلك أن فكرة الصدام كانت تتبناها القوة القائدة للنظام الدولي. ومن ثم انخرط الجميع في تبنيها سيرًا حثيثًا في مسار الاستتباع وسياساته التي ارتبطت بالمنع والمنح وكذلك بالهيمنة المعرفية الغربية، سواء في الناحية الأكاديمية والمعرفية أو الواقعية السياسية.

لكن فشل السياسات الأمريكية المتتالي في التعامل مع قضايا الإرهاب والصراعات سواء في الشرق الأوسط أو في إفريقيا، وانقلاب الفوضى الخلاقة إلى فوضى خانقة للهيمنة وسياساتها، وخصوصًا فشل الولايات المتحدة وحلفائها في إغلاق ملفَيْ العراق وأفغانستان من دون إشراك قوى سياسية داخلية وإقليمية ودولية ربما لا تتوافق مع التوجهات الغربية، وكذلك ملفات الدول المارقة أو الدول الساعية لتطوير برامج نووية أو المناوئة لسياسات الولايات المتحدة، بل تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي بوسائل مختلفة خلال العقد الأول من القرن العشرين.. كل ذلك استتبع بالضرورة مراجعات واسعة للسياسات المتبعة من قِبل الجميع سواء الحكومات أو مراكز الأبحاث، أو حتى الفكر والوعي لدى المواطن العادي في كل مكان من العالم، وبرز ما يُعرف بالسياسات العالمية والمواطن العالمي والمجتمع المدني العالمي بقوة في جميع الخطابات الأكاديمية والسياسية.

ولقد كان لهذه المتغيرات وتلك المراجعات تجلياتها في الواقع فبرزت مؤتمرات عدة للحوار وكذلك بعض السياسات المبنية على الحوار والتعاون، وإن كانت ليست كافية وتدور في فلك حسابات المصالح الآنية وفي فلك الحسابات الاقتصادية للمكاسب والخسائر دون النظر بجدية في جدوى الحوار للجميع.

ولئن كان البعض قد أشار إلى تطور فكرة حوار الحضارات سواءً باعتبارها منظورًا بديلا للعلاقات الدولية أو باعتبارها قضية من قضاياها في الواقع أكثر منه في التنظير، وذلك نظرًا للهيمنة المعرفية والمركزية الغربية في التفكير الأكاديمي لدى هؤلاء الباحثين في العلاقات الدولية ومنظِّريها ورؤيتهم للعالم من منظور واحد[1]، فلربما يصلح هذا التحليل للحديث عن التناول الغربي للحوار الحضاري، إلا أنه يمكن القول إن مثل هذا الحوار تطور لدينا في العالم الإسلامي في التنظير أكثر منه في الواقع؛ فالطرح العربي الإسلامي لموضوع حوار الحضارات هو طرح قديم وهو الطرح الأصيل؛ لأنه يبدأ من المصدر الأساسي وهو القرآن والسنة، وهو أساس من الأسس الإسلامية الأولى في التعامل مع الشعوب الأخرى انطلاقًا من الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية[2]. ومع ذلك، لم نرَ مؤسسات رسمية تتبنى هذا الحوار ولم نرَ أقسامًا أو وحدات في وزارات الخارجية لدول العالم الإسلامي مهتمة بهذا الحوار أو معتقدة في جدواه. وإن كان لدينا بعض المراكز البحثية المهتمة بالتنظير لحوار الحضارات، وربما تكون متطورة رغم تواضع إمكانياتها وما تعانيه من تضييق على أنشطتها في هذا الصدد عن مراكز بحثية في دول متقدمة. ومن هنا فمن المهم تأكيد أننا بحاجة إلى نقد الجانب المؤسسي للحوار وما آل إليه، وفي حاجة ماسة إلى «مأسسة» هذا الحوار بشكل فعال بينيًا وعالميًا، والاستفادة من تجارب الآخرين في نقد الذات؛ فلقد قدم «فابيو بتيتو» نقدًا حادًا للجماعة الأكاديمية الغربية لعدم إعطائها حيزًا كافيًا لفكرة حوار الحضارات من الناحية الأكاديمية، ومن هذا المنطلق فإننا يمكننا توجيه النقد لأنفسنا للتقصير في الجانب المؤسسي لهذا الحوار، وإن كان الجانب الأكاديمي يحتاج إلى مزيد من التدعيم والمراجعة والوقوف على أحدث التطورات في الواقع.

والملاحظة المفصلية هنا أن الفكرة التي لا تصل إلي درجة المؤسسية والتنظيم الجيد لحامليها والداعين إليها يُكتب لها الفناء والموت بشكل سريع. أما الأفكار التي تتحول إلى مؤسسات وسياسات، فهي التي تظل مطروحة وبقوة على الساحة وتزداد فعالية يومًا بعد يوم.

جدوى وجدية الحوار البيني في العالم الإسلامي

العالم الإسلامي متسع ومترامي الأطراف وبه من التباينات والاختلافات الكثير والكثير، إلا أن رباط العقيدة الذي يجمع بين أبنائه هو الرباط الأقوى والأقدر على تجميعهم. والحق أن الاختلافات اللغوية والعرقية والمذهبية بين أبناء العالم الإسلامي ووحداته تتطلب حوارًا مستمرًا وممنهجًا، وليس مجموعة مؤتمرات دورية كما تفعل المؤسسات. والحق أن هذا الاختلاف أيضًا هو في جوهره اختلاف تنوُّع لا تضاد.

وفي السنوات القليلة الماضية، وربما طيلة العِقد الأول من القرن الحادى والعشرين، تفشت الدعوات الطائفية والنزعات والنزاعات العرقية والإثنية والدينية في العالم كله، وإن اتضحت بشكل أكبر في العالم الإسلامي وإفريقيا. وليس محض صدفة أن تتزايد هذه النعرات وتلك الصيحات، وليست أيضًا محض مؤامرة. وإن كانت نظريات الفوضى الخلاقة التي وضعها هنري كيسنجر منذ كان وزيرًا للخارجية الأمريكية تتحقق الآن وبكثافة في معظم دول العالم الثالث، وتعيد تركيب الخريطة السياسية للعالم دون أن يكلف ذلك القوة التي تسعى إلى الهيمنة على النظام الدولي الكثير. فنجد أن العراق ولبنان ودول الخليج العربى في معظمها بدأت تتهدد كياناتها من خلال الطائفية سواء العرقية أو الدينية أو المذهبية، والحق أن هذه النبرة لم تتعالَ بهذا المستوى من قبل الاحتلال الأمريكى للعراق. وإذا كانت التنوعات والتباينات موجودة، فإنها لم تكن بهذه الحدة بحيث تتحول إلى صراعات دامية. كذلك فإن ما يتبادله الأكاديميون والصحفيون من مصطلحات من قبيل (الصراع السني الشيعي، الهلال الشيعي،.....إلخ) كلها مصطلحات زائفة ومحملة بما ليس فيها، وهي غريبة على قاموسنا السياسي والثقافي وتحتاج إلى تدقيق وتحقيق.

وقد رأينا في عام ٢٠١٠ كيف أن صراعًا من نوع آخر يشتعل وهو الطائفية بين المسلمين والمسيحيين في العراق، وانتشاره في العديد من الدول العربية والإسلامية، وإن كنت أشكك كثيرا في تكييفه على أنه فتنة طائفية. إلا أن استشراءه استدعى بحثًا وتحليلا معمقًا لنكتشف أن بعض الدول العربية ليست لديها مناهج دينية للمسيحيين ومنها العراق، وكذلك فإن مادة التربية الدينية للمسلمين هي مادة يعتبرها الغالبية العظمى من الطلاب هامشية، إن لم يكونوا يستغربون وجودها أصلا، وهذا تقصير ذاتي وجب أخذه في الاعتبار؛ لأنه يرتبط بالتنشئة الفكرية والعقلية والعلمية والثقافية، التي من شأنها أن تنظم سلوك صاحبها وتحدد خياراته وتؤثر عليه في حاضره ومستقبله.

كما أنه لابد من استنارة الوعي للعلاقة بين السياسي والثقافي التي تتنامى في الإستراتيجية الأمريكية بصفة خاصة والغربية بصفة عامة تجاه العالم العربي والإسلامي في المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي.

حوار الحضارات في المؤسسات الثقافية الدولية خلال عام ٢٠١٠

قد تختلف التسميات حول مسمى واحد، والمتابع لأنشطة اليونسكو والإيسيسكو والإليسكو، يلاحظ تسميات عدة لحوار الحضارات، ما بين «حوار الحضارات» و«حوار الثقافات» و«حوار الأديان» و«تحالف الحضارات» و«تقارب الحضارات» إلى غير ذلك من التسميات التي تحتاج إلى تدقيق وتوضيح ربما ليس هنا محله. فخلال عام ٢٠١٠ عقدت منظمة اليونسكو مؤتمرًا عربيًا أوروبيًا لتقارب الحضارات في السابع والعشرين من شهر يناير، في ظل إعلان المديرة العامة لليونسكو أن عام ٢٠١٠ هو عام التقارب بين الثقافات في قمة دول جنوب شرق أوروبا. وكان الهدف الرئيسي منه: تعزيز الدور الحاسم الذي تؤديه الثقافة في تثبيت التفاهم في المنطقة. ويندرج هذا اللقاء في إطار السنة الدولية للتقارب بين الثقافات لعام ٢٠١٠؛ حيث أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ٢٠١٠ سنة دولية للتقارب بين الثقافات، وأسندت إلى اليونسكو دور الوكالة الرائدة في إعداد الاحتفال بهذه السنة. وقد تمخض عن القمة إعلان اسطنبول ٢٣ يونيو ٢٠١٠. وبرغم ما تعلنه اليونسكو من إعلانات عن التنوع الثقافي[٣]، إلا أن الباحث والمدقق لا يستطيع أن يصدق كل هذه الشعارات؛ فانتخابات اليونسكو ذاتها تشوبها الطائفية الفكرية والتحيز، فأين إذن تحالف الحضارات؟ وأين إذن تنوع الثقافات؟

أما عن الإيسيسكو، فإن المتابع لبيانها الختامي في الاجتماع التنسيقي الثامن لرؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركة في الدورة ٣٥ للمؤتمر العام لليونسكو (مقر اليونسكو، باريس، ٨ أكتوبر ٢٠٠٩)[٤] يلاحظ مجموعة من الإشادات والدعوات دون آليات للتفعيل أو استراتيجية للعمل.

وإذا كانت جامعة الدول العربية نفسها تحتاج إلى عمليات إصلاح كبيرة، فإن دور الإليسكو من الأفضل أن يصبح مسكوتًا عنه.

خلاصة القول في هذه المؤسسات الدولية الثلاث أنها تحتاج إلى تفعيل وتشغيل، وتفعيلها لن يكون إلا بنقد الذات والسياسات المتبعة من قِبل الكافة في هذه المؤسسات. وربما يكون أمرًا غير مقبول أن نقول بإبعاد آلياتها عن المصالح الآنية للدول. ولكن دورها الحقيقي لابد أن يكون التنسيق بين مصالح هذه الدول؛ فالعامل الثقافي قد يكون عامل تقريب بين المصالح حال تصحيح الصور النمطية المتبادلة.

كذلك فإن هذه المؤسسات يغلب على أنشطتها الطابع العولمي التفكيكي للمجتمعات؛ حيث تتحدث عن حقوق الطفل أو حقوق المرأة أو ما إلى ذلك وكأنها متضادات أو تعيش كوحدات منعزلة. وبالتالي فإنها تدعم الصراع وليس الحوار لأنها في معظمها دعاوى تفكيكية تجد لها صدى واسعًا في مجتمعاتنا العربية والإسلامية والإفريقية، خاصة أن النخبة التي تُدعى بالمثقفة عندنا هي نتاج نظم تعليمية تعاني قطيعة تاريخية فتعتبر التاريخ هو تاريخ الاحتلال الأجنبي فقط، وبقية المجتمع تعتبر التاريخ هو التاريخ الإسلامي فقط.

الحوار بين الأزهر والفاتيكان.. والعلاقة بين الخارجي والداخلي

في مطلع عام ٢٠١٠ أطلّ علينا شيخ الأزهر الجديد الدكتور أحمد الطيب. وقد حاول مرارًا أن يرسي دعائم الحوار البيني داخليًا بالتشديد على أهمية الوحدة الوطنية، وإقليميًا بالسعي نحو حوار بين مختلف مذاهب وعرقيات الأمة، ودوليًا بمحاولات تأكيد وسطية الإسلام ودوره الحضاري.

وعلى مستوى الحوار بين الأزهر والفاتيكان، فإن بالأزهر لجنة للحوار مع الفاتيكان تعقد اجتماعها مرتين سنويًا لاستعراض كل ما يتعلق بالتعاون بين الجانبين. ولكن المعروف عن بابا الفاتيكان بنديكت السادس عشر تعصبه ضد المسلمين، وهو ما يتضح من خلال رؤاه وآرائه المسبقة عن الإسلام والمسلمين، واستخدامه المتكرر لورقة الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط. فهناك تصريحات عديدة لبابا الفاتيكان أدان فيها الهجمات على الكنائس في مصر والعراق ونيجيريا، وقال إنها بيّنت الحاجة لتبني إجراءات فعالة لحماية الأقليات الدينية، باعتباره حاميًا لها ومدافعًا عنها. وعلى الرغم من أن مؤسستَيْ الأزهر والفاتيكان تجمعهما الكثير من الأنشطة الحوارية والتعاونية، إلا أن استخدام ورقة الأقليات سبّب الكثير من التوتر في العلاقات بين الجانبين من وقت لآخر. ومن ثم فلا عجب أن يتم تجميد ذلك الحوار من حين لآخر بينهما. وقد دفع ذلك السلوك الأزهر إلى تجميد للحوار مع الفاتيكان[٥] باعتباره تدخلا في الشئون الداخلية المصرية، وشئون العالم الإسلامي.

ويكشف هذا الأمر عن مدى تماهي العلاقة بين الداخلي والخارجي، كما يثير تساؤلات عدة حول مدى تداخل المصالح الاستراتيجية في خطاب حوار الثقافات والحضارات، وبالتالي تساؤلات حول تبني الدول الكبرى موقفًا معينًا من أحداث في دول صغرى وقد لا تتبنى الموقف نفسه إزاء دول أخرى تربطها بها مصالح استراتيجية. والحق أن هذا توظيف للقيمي لخدمة الصالح العام في تلك الدول. وإذا كانت الفكرة صالحة في حد ذاتها، فإنه يرد عليها تساؤلات عدة حول الثابت والمتغير في هذا القيمي، وكذلك أولوية القيمي على غيره، وهل هي بالضرورة متناقضات. ومن هنا فإن أحدًا لا ينكر أن هذه الدول ما زالت تستبطن نموذجًا معرفيًا وضعيًا ماديًا -تم تطعيمه بالقيمي على النحو الذي يخدمه- يحمل أولوية المادي على القيمي في التعامل مع الآخر. ومن هنا فإن علينا كأفراد ودول ومؤسسات في العالم الإسلامي أن نستبطن نموذجنا المعرفي الخاص بنا في كل ميدان وأن ندافع عنه، وأن نسعى إلى ربط المصالح الاستراتيجية للأمة به. وعلى الأزهر أن يستعيد دوره في الداخل والخارج الإقليمي والدولي، من خلال: التبادل الطلابي، والمشاركة الفعالة في المؤسسات الدولية المختلفة. وعلى الدول الإسلامية أن تسخِّر تراثه العريق ووسطيته ومكانته في: تدعيم الحوار العربي الإفريقي والحوار العربي الإيراني، وكذلك الحوارات الإسلامية مع القوى الصاعدة الجديدة كالهند والصين والبرازيل ودول شرق آسيا للتقريب بين وجهات النظر وإعادة ترتيب الأولويات الإسلامية من جديد.

ملاحظات حول الحوار البيني في المؤسسات الثقافية الدولية

المتابع للحوار البيني والحوار الحضاري على المستوى الدولي يمكنه رصد مجموعة من الملاحظات سنوضحها بالأمثلة:

- ففي مجال الحوار البيني على مستوى الأمة الإسلامية نجد تعددًا في محاور ومجالات الحوار. فمثلا هناك الحوار العربي التركي الذي يرعاه المنتدى العربي التركي الذي أقيم في اسطنبول من ٩-١٣/ ٦/ ٢٠١٠، وكذلك المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية. وتدعم الجامعة العربية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات والجمعية العربية التركية للحوار والثقافة ومؤسسات بحثية كثيرة مثل هذه الأنشطة. وهناك أيضًا الحوار العربي الإيراني الذي بدأت تتجدد الدعوات إليه في عام ٢٠١٠ في أكثر من مناسبة. وبالطبع فإن تنوع الحوارات البينية ومستوياتها المختلفة (ثنائية وجماعية) مطلوب، ولكن التنسيق بينها أمر في غاية الأهمية. إلا أن تصارع الأدوار يحول دون أن تؤتي هذه الحوارات أُكلها بالشكل الأمثل.

ويردُ هنا -على سبيل المثال- ما يثار من أقاويل حول مزاحمة تركيا أدوار الدول الأخرى في المنطقة على الرغم من صعوبة العثور على تصريحات رسمية تركية تدعم هذه الفكرة، سواء في كلمة وزير الداخلية في المؤتمر العربي-التركي أو في جل التصريحات الصادرة عن المسئولين الأتراك منذ حرب غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩[٦]. بل يمكن إثبات العكس تمامًا عبر قراءة جوهر دبلوماسية داود أوغلو القائمة على عدم عزل أي فواعل إقليمية مؤثرة في إطار سياسة تعدد البعد، التي تقوم على عدد من الآليات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، وأهمها[٧]:

١- صياغة مقاربة متكاملة للسياسة الخارجية بما يعني النظر إليها بوصفها عملية وليس من خلال منعطف زمني قصير.

٢- تطوير سياسة خارجية استباقية تدعمها دبلوماسية متناغمة وحل المشكلات مع جميع جيران تركيا.

٣- تطبيق آلية التواجد على الأرض -خاصة في أوقات الأزمات- سواء في البلقان أو في الشرق الأوسط أو في القوقاز.

٤- الحرص على مشاركة الجميع مع الاحتفاظ بمسافة متساوية مع كل منهم؛ حيث تعمل تركيا على ضم جميع اللاعبين ذوي الصلة، حتى يؤلّفوا ائتلافًا واسعًا لحل المشكلات وتطوير المبادرات.. مع حرص الساسة الأتراك على تحاشي الانضمام إلى أي تحالف إقليمي.

كذلك فإن الأبعاد الثقافية والحضارية في الحوار العربي التركي تتحاضن مع الحقائق الجغرافية والسياسية؛ لما للمنطقة بقواها الإقليمية المختلفة من أهمية استراتيجية جعلت من دولها هدفًا للغزاة على مر العصور وأوجدت تاريخًا مشتركًا بين هذه الشعوب عضّدت منه وحدة العقيدة وإن اختلفت المذاهب. تأسيسًا على ذلك ووفقًا لبعض المحللين الاستراتيجيين[٨]، تعد الشريحة العربية الإيرانية التركية الشرط الأساسي للسيطرة على جغرافية العالم، وهو ما يصنع مشتركًا جيوبوليتيكيًا بين الأطراف الثلاثة يمكن إضافته إلى مشتركات الثقافة والجغرافيا والتاريخ بينها، وصولا إلى درجات أعلى من التنسيق والتعاون الإقليميين، كبداية على الطريق الطويل نحو إعادة اكتشاف سكان المنطقة لمصالحهم المشتركة.

- يمكن أيضًا ملاحظة فعالية الجانب غير الرسمي غير المؤسسي للحوار بشكل أكبر من الجانب المؤسسي للحوار. ويمكن إثبات ذلك من خلال النظر إلى أنشطة المراكز البحثية الداعية للحوار والداعمة له ودورها في إقامة هذه المؤتمرات والمنتديات، وهو دور محوري لكن مأسسته أمر يحتاج إلى دعم كبير ولو معنويًا من الحكومات في الدول الإسلامية.

- كذلك يلاحَظ غياب اللغة المشتركة في الحوار البيني؛ وذلك ربما يُعزى للقطيعة التاريخية بين دول العالم الإسلامي وبعضها البعض التي أوجدها الاحتلال الأجنبي ودعمتها النظم التي ورثته من خلال الاستمرار على طرائق التعليم التي وضعها المحتل الأجنبي.

فالصور النمطية المتبادلة بين العرب والأتراك والإيرانيين، ناهيك عن الصور النمطية بين معظم الدول الإسلامية وبعضها البعض، صور مشوهة وربما تحتاج إلى مجهودات مضنية لتصحيحها؛ ذلك أنها تمر عبر شبكة «فلترة» للقوى المهيمنة على النظام الدولي لتمرير ما يتوافق مع مصالحها.

كذلك فإن الصور النمطية المتبادلة بين المسلمين وغيرهم -سواء داخل الدولة الواحدة أو العالم ككل- هي صورة مشوهة ومشوبة بكثير من التعتيم على الحقائق، في عصر لم يعد التعتيم فيه أمرًا مقبولا أو متوقعًا أن يستمر، وذلك في محاولات منا أفرادًا ودولا لإثبات الذات ونفي الآخر، وهو ما يجعل الحوارات تسير مسار الصراع أو الجدل العقيم من أجل الجدل ليس إلا.

متطلبات الحوار البيني وفقًا لعوامل القصور في أنشطة المؤسسات الثقافية الدولية

أولا- تصحيح الصور المتبادلة بين الدول العربية والإسلامية وبعضها البعض من ناحية وبينها وبين الدول الغربية من ناحية أخرى، وهو ما يتطلب جهدًا مشتركًا متبادلا سواءً على مستوى الشعوب أو على مستوى الحكومات. وذلك من خلال تشجيع دور مراكز الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية على توضيح الصور المتبادلة على حقيقتها ونقد الزائف منها.. مما يسهم في إيضاح الحقائق، وتوضيح أوجه القصور في رؤية الذات والآخر.

ثانيًا- إيجاد لغة مشتركة بين المشاركين في الحوار البيني على مستوى العالم الإسلامي وذلك بتعزيز دور اللغة العربية لغة للحوار بين الدول والشعوب الإسلامية، مع تفعيل التعلم المتبادل للغات دولنا الإسلامية، ومن خلال تشجيع تعلم اللغات وليس التعلم بها لتفعيل الحوار بين العالم الإسلامي والغرب.

ثالثًا- إعادة النظر في مفهوم المصلحة القومية للدول القُطرية العربية والإسلامية لتحل محلها مفاهيم مصلحة الأمة عند الحوار مع الآخر، بما يضمن تحاضن وتكامل هذه المصالح بدلا من الفهم المغلوط لهذه المفاهيم الذى قد يُحكم بتصارعها وتعارضها من دون دليل، وتوظيف العامل الثقافي في توضيح تلك الرؤى ومناقشتها بمنتهى الصراحة بحثًا عن الحقائق وليس إثباتًا للذات.

رابعًا- تجنب مسألة تصارع الأدوار فيما بين دول العالم الإسلامي وشعوبها؛ فكلنا يسعى لأهداف واحدة وإن اختلفت الوسائل. ويتحقق ذلك من خلال التحديد الدقيق للمفاهيم سواء السياسية أو الثقافية وأبعادهما الاقتصادية، وبما يضمن تكامل الأدوار وتقاسم الخيرات والمنافع الناتجة عن الحوار لا الصراع عليها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى فكرة رابطة دول الجوار[٩] التي أطلقها الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في قمة سرت الليبية مارس ٢٠١٠، وهي فكرة متميزة نتمنى أن تصل إلى حيز التطبيق يومًا ما.

خامسًا- من المهم كذلك أن تكون هناك دراسات جدوى لهذا الحوار سواء على المستوى البيني (بين الدول الإسلامية وبعضها) أو المستوى العالمي (بين دول العالم الإسلامي والدول الأخرى). ولا بد من إجادة استخدام ورقة الأقليات العربية والإسلامية في الدول غير الإسلامية في مسألة توضيح الصورة وتصحيحها، وذلك من خلال إيجاد مصادر للتلاقي والعمل المشترك بين مؤسسات العمل الإسلامي في الدول غير الإسلامية وبعضها البعض، وبينها وبين المؤسسات الأخرى العاملة في ميدان الحوار الحضاري والثقافي وفي المجالات الأخرى كلما أمكن.. مع التركيز على تلافي الخلافات المذهبية والعرقية وطرحها جانبًا في الحوار مع الآخر، واعتبارها قضية حوار بيني أصيلة.

سادسًا- المضي قدمًا في المنتديات الحوارية البينية، وإعطاؤها طابعًا غير رسمي بالإضافة إلى طابعها الرسمي، مثل منتدى الحوار العربي-التركي، وإنشاء منتدى حوار عربي-إيراني للتواصل مع فاعل إقليمي قوي لم يعزل دولنا عنه سوى رؤيتها لمصالحها من خلال مرآة غربية وغريبة عنها. وتشجيع التبادل الطلابي بين دول العالم الإسلامي وبعضها البعض وبينها وبين الدول الإفريقية ودول العالم أجمع؛ لأن هؤلاء الطلاب من دول أخرى هم سفراء لنا في دولهم وهم أكثر من يستطيع توصيل الصورة الحقيقية لنا عند دولهم وشعوبهم.

سابعًا- ينبغي أن نفهم أن ليس كل الآخر ضدنا؛ فهناك مفكرون غربيون منصفون، وهناك أناس يسعون إلى معرفة الحقائق واستيضاح الصورة عن الآخر غير الغربي، وهناك الكثير من الكتابات التي تدعو للحوار بجدية، بل إن اللحظة الراهنة لحظة تاريخية في توضيح الصور المتبادلة؛ لأن وسائل التعتيم لم تعد مقبولة لدى الكثيرين؛ ولأنه لا أحد يستطيع أن يصادر على حق الآخرين في الوصول للحقيقة وهم أكثر تقبلا لنقد الذات منا. فها هو ذا روجيه جارودي يقول «إننا بحاجة إلى الآخرين، وأتمنى أن يأتي متعاونون من آسيا وإفريقيا ليكملوا تربيتنا. إننا في عدد كبير من النقاط في الحياة متخلفون»[١٠]. وهناك الكثير من المستشرقين المنصفين، كما أن لدينا في ثقافتنا الشائعة نفيًا للآخر يحتاج إلى إعادة نظر.

خاتمة:

من خلال البحث والتدقيق في أنشطة المؤسسات الثقافية الدولية أمكن ملاحظة أن حوار الحضارات حوار هامشي في أنشطة تلك المؤسسات، وربما يأتي في سياق حوارات اقتصادية وسياسية، كلما استدعت الحاجة لذلك. وإن كنت أؤمن بأن حوار الحضارات مفهوم شامل له أبعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية

وأمنية. وربما لا يشاطرني الكثيرون هذه الرؤية، لكنني على قناعة أن هذا المفهوم سيثبت شموله وأجدريته بالتناول في عالم لم نعد نتحدث فيه عن سياسات دولية، بل سياسات عالمية -بما تحمله الكلمة من معانٍ- تتمثل في أن هذا القرن هو قرن حقوق الأفراد بامتياز. بحيث تعاظمت حقوق الأفراد، وبدأنا نتحدث عن تراجع سيادة الدولة لصالح سيادة الفرد، وكذلك الحديث عن العولمة التي بدأت تتحول إلى واقع وسياسات ومؤسسات وتغير في بنى المجتمعات التقليدية بوسائل غير تقليدية، وتحقق نتائج غير متوقعة. كذلك الحديث عن دور التكنولوجيا في تغيير السياقات الاجتماعية وظهور ما يسمى بالمجتمعات الافتراضية وكذلك سحبها للتحكم من الدول الصغرى مع السماح لها بالحكم بحكم الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب.

في خضم التطورات السابقة فإن حوارًا بينيًا بين أفراد الأسرة الواحدة وبين الدول والشعوب الإسلامية وبعضها البعض وبينها وبين العالم بشعوبه وأعراقه المختلفة يبدو أمرًا حتميًا يفرض نفسه، وإن لم يتم استيعابه مؤسسيًا، فسوف يُجري بوسائل أخرى قد تقود إلى صراع أو تكامل. ومن هنا فـ«مأسسة» الحوار هي الحل الأمثل. وهذا لا يعني اتباع الحوار باعتباره خيارًا وحيدًا ونفي الصراع، وإنما الحوار لابد أن يكون خيارًا وحيدًا بين أبناء الأمة الواحدة، أما فيما عدا ذلك فهو وسيلة من ضمن وسائل أخرى لإدارة علاقات العالم الإسلامي مع ما يحيط به من قوى ومشكلات وأزمات. لكن أن نصبح أكثر تشتتًا وابتعادًا عن فهم بعضنا البعض في عالم تدعو كل المؤشرات فيه في جوهرها إلى التقارب لتلافي الصراع، فهذا هو الأمر الغريب.

الهوامش:

(*) باحث فى العلوم السياسية.

(1) Michalis S.Michalis and Fabio Petito, " Imperial monologue or civilizational dialogue?" , in Michalis S.Michalis and Fabio Petito (Eds.)," civilizational dialogue and world order" ,pal grave, Macmillan press 2009, ch 1, pp 1-25.

(٢) د. نادية محمود مصطفى، سلسلة محاضرات حوار الحضارات (٢)، خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، على موقع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة، على الرابط التالي :
http://www.hewaronline.net/Publications/4.htm

(3) http://www.unesco.org/ar/cultural-diversity

(٤) للاطلاع على البيان انظر: www.isesco.org.ma/english/confSpec/.../Communiqué%20finalAr.DOC

(٥) حيث قام الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية بتجميد الحوار مع الفاتيكان رد فعل على التصريحات التي أدلى بها بابا الفاتيكان عن أوضاع المسيحيين في مصر، على خلفية أحداث كنيسة القديسين بالإسكندرية مطلع ٢٠١١، لمزيد من التفاصيل انظر موقع إسلام أون لاين الخميس ٢٠/١/ ٢٠١١ على الرابط التالي: http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2011/01/20/115741.html

(٦) انظر تغطية أمجد جبريل للمؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية بعنوان «حوار هادئ في أعقاب المؤتمر العربي-التركي الأول للعلوم الاجتماعية الأكاديميا والسياسة.. علاقة لمشروع نهضوي فعال»، على الرابط التالي:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/127485-turkish-arab-academy.html

(٧) بولنت أراس، حقبة أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية، ترجمة: غسان رملاوي، شؤون الأوسط، العدد ١٣٥، ربيع ٢٠١٠، ص ٤٩- ٥١.

(٨) د. مصطفى اللباد، «الأبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي التركي الإيراني»، في موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DB5675F3-44F1-4EB5-A9C4-C9D258F0980F.htm

(٩) تقوم فكرة رابطة دول الجوار على أن تقوم رابطة اقتصادية وسياسية وثقافية بين دول الجوار للمنطقة العربية ودول الجامعة بشكل مؤسسي. ومن الدول التي كانت مطروحة للدخول في الرابطة: إيران وتركيا وتشاد وربما باكستان وبعض الدول المهمة في العلاقات العربية.

(١٠) روجيه جارودي، في سبيل حوار الحضارات، ترجمة الدكتور عادل العوا، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ط٤، ١٩٩٩، ص ١٠٧.

●●●

اللغة العربية بين الهدر والقهر

أ. أحمد محمد خلف(*)

تُعَدُّ اللغة أحد العناصر الأساسية للهوية ووسيلة الاتصال والتواصل بين أعضاء الجماعة المنتمين لها وتراث هذه الجماعة ومخزونها الثقافي، وبالتالي لا بد لأهلها من الحفاظ عليها والعناية بشأنها. وإذا كانت اللغة العربية قد شرفها الله بأن أنزل بها كتابه الأخير للعالمين، فإنها تضحى لغة شريفة لا يجوز بحال إهمالها أو التهاون بشأنها. ولأنها لغة القرآن الكريم الذى جعله الله -سبحانه وتعالى- رسالة الهداية للعالمين فإن إدراك أسرار هذه الرسالة لا يكون إلا بالتواصل معها عن طريق اللغة التى نزلت بها. وإذا كان علماء الأمة الإسلامية على مَرِّ العصور قد اعتنوا بالقرآن والسنة الشريفة، اللذيْن هما عماد هذه الدعوة ومنطلقها، فإنهم قد قاموا بإيلائهما كل هذا الاهتمام عن طريق اللغة العربية. بل إن العديد من العلوم المتعلقة باللغة قد نشأت فى الأساس خدمة لهذا الكتاب العظيم وسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- المشرفة. ومن هنا كان سبيل استنهاض هذه الأمة وتلمُّسها طريق النهضة إنما يكون بالعودة إلى كتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم. وهذا العَوْدُ لن يكون إلا من خلال اللغة العربية والاعتناء بها والحفاظ عليها والذَّوْدِ عن تُهَم المتغرِّبين واستهانات الحاقدين على انتمائنا العربي والإسلامي، كي نفهم التوجيهات والإرشادات الإلهية والنبوية، ولكي نستوعب جهود علماء الأمة في خدمة هذا الدين، واعتنائهم بالقرآن والسنة من طريق صحيح، وليس عن طريق الخيالات والتصورات التى تنتج عند إنزال معاني اللغة المتداولة على النصوص المقدسة، فإذ بنا نذهب بعيدًا عن مرامي النص الإلهي والنبوي، مما يتسبَّب في تشويه الطريق المؤدِّي إلى الفهم الصحيح، وإذ بالخرافة تنتشر.. والجهل يتمكَّن.. والتشدد يستفحل، ولا نجد أنفسنا إلا منغلقين على ذواتنا، منهمكين في صراعات لا يستفيد منها إلا الأعداء والشيطان، ولا ننفك ندور في هذه الحلقة المفرغة غير متمكنين من أداء رسالتنا للعالمين، منصرفين بتقصيرنا عن الريادة وحمل لواء التقدم والنهضة وتبصير العالم بمهمة الإنسان فى الكون، بدلا من أن نكون في ذيل الأمم وطوع بنانها.

وليس خافيًا ما تتعرَّض له اللغة العربية من هجمات وما يَعْتَرِضُها من تحديات، من مثل طغيان اللغات الأجنبية عليها في المجالات العلمية والتعليمية، حتى إنها لمْ تعُد اللغة المفضلة (وإنْ وظيفيًا) للدراسة في الجامعات العربية، وصارت الجامعات والمعاهد التعليمية في الوطن العربي «مستوطنات لغوية» بتعبير الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، وذلك سير فى عكس اتجاه سير دول العالم التى تحترم نفسها بتدريس المناهج العلمية والتقنية بلغاتها الأم، وليس بمهرجان اللغات الذي استشرى فى بلادنا، إلى جانب ضعف تدريس اللغة العربية في العديد من البلدان العربية، وجهل أبنائها بأبسط قواعدها، بالإضافة إلى إهمال الإعلام اللغة العربية بل ومشاركته في إضعافها عن طريق استخدام المصطلحات والألفاظ الأجنبية دون داعٍ يُذكر، حتى بدأ استخدام اللهجات الدارجة أو العامية فى مناطقٍ كانت محرَّمة فيها تمامًا مثل نشرات الأخبار وتنويهات القنوات التليفزيونية والإعلانات المكتوبة وفي الكثير من موضوعات الصحف.. وغير ذلك من أمور تجتمع لتؤدِّي في النهاية إلى ضعف اللغة العربية وضعف موقفها وموقف أبنائها الناطقين بها.

إن الدعوة لإحياء العربية من رقادها (لا نقول موتها) لا تعني أن نستبعد ونحن ننظر إلى الأمة الإسلامية شعوبًا أخرى تدين بالإسلام ولا تتحدث العربية كالترك والفرس والماليو أو حتى المسلمين الأوربيين والأمريكان وغيرهم. كلا.. إننا نتحدث لا عن دين أو عقيدة فقط، بل عن حضارة هي الحضارة الإسلامية، وعن عنصر أصيل ومحوري وثابت في هذه الحضارة هو اللغة العربية، التي يمكن أن نصفها بأنها لغة هذه الحضارة. فالعلاقة الثابتة بين الإسلام والعروبة تفرض علينا منذ البداية أن نؤكّدَ ذلك الاقتناع بأنه لا عروبة دون إسلام ولا إسلام دون عروبة، كما يقول الدكتور حامد ربيع، وإحياء العربية هو الذي سيساعد هذه الحضارة على أن تضطلع بدورها وأن تؤدي وظيفتها في تعمير الكون.

إن هذه الورقة تستهدف في قراءتها لحال اللغة العربية في المشهد الثقافي للأمة الإسلامية أن تبرز أثر عدم الاهتمام باللغة على قضية الهوية والانتماء، فالحس القومي تأثر كثيرًا، بالسلب، جرّاء تداعي أوضاع اللغة العربية وإهدارها. وأن تبرز أثر مزاحمة اللغات الأجنبية للغة العربية في معاهدنا التعليمية. كما تلقي الضوء على تراجع الاهتمام باللغة العربية في وسائل الإعلام وسوق العمل وأوساط الشباب والحركات والقوى السياسية، بل في مجال الدعوة الدينية، لا سيما بين أوساط ما يطلق عليهم (الدعاة الجدد).

وتضرب الورقة نموذجًا لعمل مجامع اللغة العربية وتحاول قراءة وتقدير آثارها في المجتمع، فقد قيَّضَ الله -سبحانه وتعالى- لهذه الأمة مجامع لغوية تضطلع بمهمة الحفاظ على اللغة ونشر علومها، وبيان إمكانية مسايرتها للواقع المعاصر وتطوراته العلمية والثقافية، فقامت بهذا الواجب منذ نشأتها قبل عشرات السنين في العديد من الأقطار العربية. بيد أن تطاول السنين على هذه المؤسسات قد تباينت آثاره عليها، إيجابًا وسلبًا، صعودًا وهبوطًا. وبالرغم من قوة هذه المؤسسات فإن الريح العاتية التي واجهتها تركت من الغبار، بل والسخام، على مرِّ الأيام ما نراه ماثلا أمام أعيننا من اهتزاز مكانة اللغة العربية في نفوس العرب، فضلا عن غيرهم، واعوجاج الألسنة في نطقها، والانحراف عنها بغيرها من لغات الغرب في التعليم والإعلام والعمل، حتى وصل إلى ألسنة الصغار والكبار، وفي خطابات المؤسسات العامة والخاصة، إلى غير ذلك من مآسٍ تتصل باللغة، نُعَايِنُها ونُعَانِي آثارها منذ زمن حتى وقتنا الراهن.

فتحاول الورقة بيان دور هذه المجامع من حيث إصداراتها المعجمية واللغوية ومجلاتها الدورية ونشرها للتراث وتنظيمها المسابقات اللغوية والفكرية والأدبية، وجهودها في تيسير اللغة وتواصلها مع المجتمع بمختلف مكوناته عن طريق تواصل المؤسسة وأعضائها مع الإعلام وغيره، واستخدامها الإمكانات المتاحة لها أو تَحَرُّزها عن استخدام كل ما تملك، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني التي تتعامل مع قضايا اللغة العربية. وستحاول الورقة -بإذن الله- أن ترصد وضع اللغة العربية لدى العرب المهاجرين في الدول غير العربية سواء من ناحية ضياعها بينهم أو اهتمامهم بها في الوقت ذاته.

وتسعى هذه الورقة أيضًا إلى الإشارة إلى بعض التحركات الإيجابية من الشعوب غير العربية تجاه اللغة العربية عن طريق تعلمها والاهتمام بها، وتكوُّن مجتمعات أكاديمية عربية في دول مثل ماليزيا وتركيا وإيران، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مدى التواصل والتعارف بين هذه الشعوب ومستوى التقارب بينها على مستويات عدّة اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا، وإن كان هذا التقارب ينبع ويصب غالبًا في المجتمعات غير العربية التي تنتفع بشكل أكبر من التأثير السياسي والثقافي وارتفاع مستوى التبادل التجاري والسياحة العربية في هذه الدول، أما المجتمعات العربية فلها النزر اليسير من هذا التقارب.

كما نُبَيِّنُ مدى الاهتمام العالمي بالتواصل مع الشعوب العربية ومخاطبتها بواسطة اللغة العربية، وهو أمر جدير بالاهتمام؛ حيث تهتم العديد من القوى الدولية والإقليمية بصياغة هذا التواصل عن طريق العربية عبر وسائل الإعلام المختلفة، بل إن إسرائيل بدا أنها تهتم اهتمامًا كبيرًا وممنهجًا حيث يتم تدريس اللغة العربية من المرحلة الابتدائية، الأمر الذي ستكون له عواقب يجب التنبه لها والاستعداد لمواجهتها.

أولا- العرب واللغة العربية:

من الواضح للعيان أن حال اللغة العربية بين أهلها لا يَسُرُّ بأي حال من الأحوال فكما ذُكِرَ في مقدمة هذه الورقة فإن اللغة العربية تقف أمامها العديد من التحديات، مثل طغيان اللغات الأجنبية في مجالات التعليم والعمل، وأنها لم تعد اللغة المفضلة في المؤسسات التعليمية أو التعامل في مجالات العمل الحديثة، وشاع استخدام الألفاظ الأجنبية في الأحاديث اليومية، وفي برامج الإعلام المختلفة، بل وصل الأمر منذ سنوات إلى اعتماد العامية في حلبة السياسة وخطاب رجالها ومؤسساتها، وأيضًا فإن العامية صارت تمثل جزءًا معتبرًا من الخطاب الديني المعاصر. إلى جانب كل ما سبق فإن لدينا مؤسسات حُمِّلَتْ أمانة حفظ اللغة العربية ورعايتها أو حملت هي على عاتقها من تلقاء نفسها قدرًا من هذه المهمة. فالأولى كالمجامع اللغوية، والأخيرة مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بشأن اللغة العربية، فمن المهم التوقف عند أدائها وقراءة نماذج عملها. كما سنُعَرِّجُ على وضع اللغة العربية بين أهلها المهاجرين إلى أقوام لا يتحدثون بها، وذكر وضعها بينهم وبعض الجهود التي يبذلونها من أجل الحفاظ عليها لديهم ولدى أبنائهم.

التعليم:

انتشرت المدارس والجامعات الأجنبية في بلادنا انتشار النار في الهشيم، فلا يكاد يخلو قطر من مدارس أجنبية أو وطنية تدرس موادها التعليمية باللغات المختلفة، وصارت أقطارنا العربية تتباهى بالجامعات الأجنبية التي تنشئ فروعًا لها على أراضيها، وتعلم الطلاب بغير العربية، دون تقدير جيد للعواقب التي تنتج عن هذا المسلك، أو معالجة صريحة وواقعية لآثاره السلبية.

لقد توقفت مليًا عند ما ذكره الأستاذ فاروق جويدة في مقال له تحت عنوان (هل يبقى الخليج عربيًا؟!) ذكر فيه حوارًا دار بينه وبين د.جون مارجوليس -أستاذ الصحافة وعميد كلية (نورث ويسترن) للصحافة والإعلام في مؤسسة قطر التي تضم فروعا لست جامعات أمريكية كبرى- عن تدريس اللغة العربية في أقسام الصحافة والإعلام؟ فأجابه بإجابة ينبغي أن نتوقف أمامها كثيرًا كي نستخلص تلك الرؤية التي تقف خلف هذه المؤسسات؛ حيث دار الحوار على النحو التالي: سأله الأستاذ فاروق جويدة قائلا: ما الموقف بالنسبة لتدريس اللغة العربية في أقسام الصحافة والإعلام؟ فقال: لا توجد برامج لتدريس اللغة العربية لدينا على الإطلاق، إن الدراسة في كل الكليات باللغة الإنجليزية فقط. فقال جويدة: هذا جائز في دراسة الطب والهندسة، ولكن أقسام الصحافة والإعلام يتخرج فيها أشخاص يعملون في أجهزة الإعلام في الدول العربية، واللغة العربية هي أساس المخاطبة والتفاهم والحوار.. قال: هذا جائز في مصر حيث يتحدث ٨٠ مليون مواطن مصري باللغة العربية، ولكن هنا في دول الخليج كل الأجيال الجديدة لا تتحدث اللغة العربية، الجميع يتحدث الإنجليزية، نحن هنا نطبق النموذج الأمريكي في الحياة، وطن واحد متعدِّد الجنسيَّات والعقائد واللغات، والإنجليزية هنا هي المستقبل، وتساءل د. جون: هل تعتقد أن الخليج العربي سيبقى عربيًا..؟ إن أغلبية السكان هنا من الهنود والباكستانيين والإيرانيين والأوربيين ومن جنسيات أخرى عديدة، ولكل جنسية لغتها، ولكن الذي يجمعهم هو اللغة الإنجليزية وليست اللغة العربية، كما أن العمل في المؤسسات الخاصة والعامة يجري باللغة الإنجليزية.. الخليج سيكون في المستقبل نموذجًا يُشبه ما حدث في أمريكا.. ولن يبقى الخليج عربيًا؟

من هذا الحوار الصادم يتبين لنا كيف يكون الإطار الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، إنها تعمل على عولمة النموذج الأمريكي، فضلا عن أننا لا يجوز أن ننسى الدور الحضاري للجامعة في الفكر والتاريخ الغربيين، فمفهوم الوحدة الأوربية -مثلا- يستمد مصادره الحقيقية من «جامعة باريس» خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، و«جامعة اللايتران» في روما كانت جامعة حضارية تدافع عن الكاثوليكية السياسية، وإسرائيل حين نشأت كانت مسبوقة قبلها بأربع وعشرين سنة بـ«الجامعة العبرية» في القدس (١٩٢٥م)، ومن الواضح أن من بين الأدوار الحضارية التي تقوم بها جامعات الغرب هو محو الهوية العربية عن طريق التغريب والتدريس باللغة الإنجليزية عبر فروعها في الدول العربية، على أنه من المهم التذكير بالأزهر الشريف باعتباره جامعة إسلامية أدت دورًا حضاريًا بالغ الأهمية حتى الستينيات من القرن الماضي[1].

إلى جانب ما سبق فإنه يجدر بنا التوقف أيضًا عند عدد من الأرقام المخيفة التي يذكرها فاروق جويدة في مقاله سالف الإشارة إليه، ففي دول الخليج الست: السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان ١٣ مليون أجنبي يمثلون ٣٧٪ من حجم سكان هذه الدول الذي يبلغ ٣٥ مليون نسمة.. في دولة قطر على سبيل المثال ٨١٪ من العمالة جاءت من آسيا و٥٪ فقط من الدول العربية.. يضاف لذلك أن عدد السكان العرب في دول الخليج أصبح هو الأقلية بينما الأغلبية من العاملين الأجانب.. إن أهالي قطر يمثلون ٣٠٪ من السكان وأهالي الكويت ٤٤٪ من السكان والبحرين ٤٩٪ والإمارات أقل من٢٠٪ من السكان.. وفي دولة الإمارات العربية يبلغ عدد العاملين في أجهزة (الدولة!) ٦٣٠ ألف عامل من بينهم ٢٥٥ ألفًا فقط من المواطنين الإماراتيين..

إن التعليم الأجنبي في ظل هذه الأرقام التي تعبر عن ديموغرافية هذه المنطقة (الخليج) يكتسب بعدًا آخر، إنه يرسخ هذا الخلل الديموغرافي، ويسعى لتغييره، فهذا الوضع يغري بمزيد من الوافدين الأجانب، حيث سيتلقى أبناؤهم تعليمًا متميزًا بلغة عالمية، والوظائف مضمونة إن في القطاع الخاص أو في أجهزة الدولة كما هو الحال في الإمارات. دعك الآن من أن الجمهور صار يفضل التعليم الأجنبي وتشيع في ثنايا أحاديثه مصطلحات أجنبية، ذلك أن المغلوب مولع دائمًا بالاقتداء بالغالب كما يقول ابن خلدون، لكن واجب النخبة التي تقوم بالتدريس والمسؤولين في الدوائر الحكومية المختصين بوضع إستراتيجية التعليم في بلادهم أن يراعوا هذه القضايا، ويتخذوا إزاءها السياسة اللازمة لدرء مخاطر التبعية الثقافية وطغيان اللغات الأجنبية على اللسان العربي.

وليس الأمر في الخليج وحسب، بل إن التعليم في دولة ركنٍ مثل مصر يمثل معضلة حقيقية، حيث لم يعد الأمر مقتصرًا على نخبة تلقن أبناءها تعليمًا أجنبيًا منذ زمن بعيد، بل إن الأمر انتقل إلى قطاعات أخرى من ميسوري الحال؛ حيث صار التعليم الأساسي يشتمل على ما يُسمَّى بالمدارس التجريبية التي تمثل النسخة الحكومية المُشَوَّهة لمدارس اللغات الأجنبية. وإذا انتقلنا للجامعة سنجد انتشار أقسام اللغات الأجنبية في

كليات الحقوق والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية وغيرها، ويتم الالتحاق فيها برسوم مادية أغلى من الأقسام التي يتم التدريس فيها بالعربية، وبالتالي تصبح ذات ميزة أرفع، تزيد من رغبة الطلاب في الالتحاق بها، وتتسبب في الوقت ذاته في ازدراء الدراسة باللغة العربية، وهو ما يؤدي مع تراكم الوقت إلى ازدراء للغة العربية ذاتها مع إكبار واعتزاز باللغات الأجنبية التي توفر فرصة العمل ومصدر الكسب.

إن المدارس الأجنبية[٣] في بلادنا صارت بوابة للخروج من المجتمع، بدلا من أن تكون عاملا من عوامل نهضته وتقدمه بجلب خبرات ونظم ومناهج أكثر تقدمًا. إن هذه المدارس والجامعات الأجنبية تتسابق فيما بينها لكي تهيئ الطلاب للهجرة[٣]. إن الاهتمام باللغة العربية ينبغي أن يتوازى مع، ويتضمن أيضًا منظورًا حضاريًا يحافظ على العقول العربية التي يهاجر منها ضعف العقول الهندية والصينية التي هجرت أوطانها مجتمعة، كما يذكر أنطوان زحلان[٤].

وفي المقابل فإن حال اللغة العربية في التعليم الحكومي لا يسر، وإتقان اللغة العربية لدى الطلاب أمر شاق عسير لا يكاد يوجد إلا نادرًا، يمكننا أن نستثني النظام التعليمي السوري من هذا الأمر إلى حد كبير. فإجمالا لا يعد الاهتمام بمستوى تعليم اللغة العربية في المدارس والجامعات من أولويات النظام التعليمي بحال، ويندر أن تجد معلمًا يتحدث الفصحى في أدائه واجبه التعليمي، حتى أساتذة ومدرسي اللغة العربية، وصار الدارسون يجدون صعوبة في فهم من يفعل ذلك من الأساتذة والمدرسين، وهو الأمر الذي انعكس بالسلب على الحس القومي والانتماء الوطني في مجالات الحياة كافة كما سنرى فيما يلي عند الحديث عن العمل والإعلام والسياسة وغيرها.

الإعلام:

أما الإعلام فحدِّثْ ولا حرج، فقد صار نتيجة طبيعية لإهمال اللغة العربية في مجال الإعلام، أن ينحدر مستوى الخطاب الإعلامي، ليس على مستوى استخدام العامية فحسب، بل وصل الأمر إلى حدِّ الشتائم بأقذع الألفاظ بين المتحاورين أو المتصارعين، ولا شك في أن تردِّي مستوى الحوار إنما يعود إلى إهمال اللغة العربية. إن الالتزام بقواعد اللغة والاهتمام بها قيدٌ في حدِّ ذاته على المتكلم؛ لينتخب كل كلمة يتفوَّه بها، ويُجري عملية عقلية يراعي فيها آثار كلامه، أما إطْلاق العنان ليتحدَّث المرء بالعامية فذلك يساعده في حالتي الانفعال والانبساط على حدٍّ سواء إلى الانزلاق نحو التفوه بألفاظ خارجة أو خادشة للحياء إن كان ممن يعتاد مثلها في حديثه الدارج.

إن نظرة خاطفة على أشهر البرامج التليفزيونية أو إنصاتًا سريعًا للبرامج الإذاعية أو تصفحًا متعجِّلا للصحف والمجلات السيارة أو للمواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، سيكشف بوضوح وبما لا يدع مجالا للشك، مدى ما وصلنا إليه من تراجع في الحفاظ على اللغة العربية واحترامها، فالمستوى الركيك الذي يتحدث به المذيعون ومقدمو البرامج صار مخجلا، ومحاولتهم الحديث بالفصحى في بعض الأحيان، تثير الخجل أكثر من إثارتها للتشجيع والإطراء، والأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية في عناوين الصحف فضلا عن متون أخبارها ومقالاتها، فضيحة على كل المستويات. وتخطى بعض الصحف والمجلات مسألة الكتابة بالعامية، إلى إدخال الإنجليزية في الكتابة الصحفية بها على سبيل التحديث وركوب الموجة الشبابية!! بل إن بعض المجلات تكتب الآن العربية بحروف لاتينية (فرانكواراب)!! إن مؤشر اللغة المتراجع إلى أقصى درجاته صار ينبئ بحق عن حالنا المتردي، فكما يقول ابن حزم فإن (اعوجاج اللسان علامة على اعوجاج الحال).

الأمر المؤسف أيضًا أن هذا الاستخدام المفرط في العامية يمثل اتجاهًا يكاد يكون عامًا وغالبًا لدى قطاعات كبيرة من الشباب الذين ستقوم على أكتافهم هذه الوسائل الإعلامية، مما يجعلنا نتنبأ بمستقبل أكثر ظلامًا للغة في وسائل الإعلام بخاصة وفي تواصل المجتمع بعامة، ما لم تقم بين هذه القطاعات من الشباب صحوة تدفع إلى تغيير هذا الاتجاه بينهم، والله قادر عليم.

العمل والصناعة:

صار سوق العمل الآن غاصًا بالمؤسسات التي طلَّقت العربية ورمتها خلف ظهورها، وأصبحت تشترط للعمل إجادة اللغات الأجنبية، دون حاجة ملحة سوى استيفاء (المتطلبات الاجتماعية للشركات!!) إن صحَّ التعبير، وصار على المتقدمين للعمل أن يملئوا استمارات تقديم باللغة الإنجليزية أو غيرها، فضلا عن تعامل الكثير من الشركات الآن باللغة الإنجليزية ابتداءً في تواصلها مع العملاء، لاسيما شركات الاتصالات والبنوك والخدمات المختلفة، دون انتظار لتبيُّن لغة العميل التي يتعامل بها، مع أن القاعدة التي ينبغي أن تتعامل هذه الشركات على أساسها هي التعامل مع عملائها باللغة الأم لها ابتداءً، وأضحت مخاطبات هذه الشركات بغير العربية، ومواقع كثير منها على شبكة الإنترنت بالإنجليزية غالبًا، الأمر الذي يثير التساؤل حول استهدافها للجمهور المستفيد حقيقة من نشاطات هذه الشركات، التي تتعامل مع قطاعات كبيرة من الجمهور العربي.

وفي مجال الصناعة أيضًا باتت المؤسسات والهيئات الصناعية تسمي منتجاتها بأسماء أجنبية تكون في غالب الأحيان أسماء محايدة لا علاقة لها بالمنتج، أو لها علاقة من بعيد أو حتى من قريب، فليست صلة الاسم بالمنتج هي القضية، بل القضية تتعلق باستخدام غير اللغة العربية في التعامل مع العرب.

إن الأمر يكون مفهومًا حين تهتم هذه الشركات بجمهورها الأجنبي، وهو أمر يمكن أن يكون محمودًا إن كان على هذا النحو. أما حين يكون على نحو ما نراه من مخاطبة الجمهور العربي، بغض النظر عن إدراكه للمحتوى المقدم عبر هذا التعامل أو التخاطب من عدمه، فإنه أمر يجب أن يكون محل استهجان النخبة والعامة على حدٍّ سواء، لكنه ولع المغلوب بالاقتداء بالغالب.

السياسة:

لم يكن مناسبًا أن تتخلف السياسة والحال كذلك عن ركب إهانة اللغة العربية، فلقد صارت العديد من المؤتمرات السياسية تعقد في الدول العربية بمشاركة وربما برعاية حكومية وتناقش قضايا مختلفة، عالمية أو محلية لها صبغة العالمية أو ليست لها هذه الصبغة أو غير ذلك، ولا تكون العربية لغتها الرئيسية، وتجد لافتات بغير العربية للتعريف بالمؤتمر تملأ أروقته وخلف منصته الرئيسية، وبطاقات التعريف بالحاضرين وأوراق المؤتمر والتسجيل، كل هذا بغير العربية. وعلى الرغم من إمكانية تحدث المسؤولين السياسيين بالعربية في المحافل واللقاءات الدولية فإن العديد من المسؤولين العرب يأبى إلا أن يتحدث بغير لغته الأم، وأحيانًا يفعلون ذلك في بلدهم، في الوقت الذي نرى فيه الكثير من السياسيين الغربيين والشرقيين يتمسكون بالحديث بلغاتهم الأصلية.

ومسايرة للتقاليع السائدة بشأن استخدام العامية، انبرت القوى السياسية في استخدامها في شعاراتها وحملاتها. وإذا اقتصرنا على النموذج المصري لظروف تتعلق بحجم هذه الورقة، ولما نراه من كفاية دلالته في هذا السياق، سنجد ذخيرة كافية لقتل اللغة العربية مرات تلو مرات.

فقد فاجأ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم (سابقًا) في مصر، الجمهور في عام ٢٠٠٧ بشعار مؤتمره العام الذي جاءت صياغته (مصر بتتقدم بينا)، وكان هذا الشعار مقدمة لسلسلة من الاستخدامات السياسية للعامية، فقد حمل الشعار الانتخابي للحزب في انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١٠ جملة (علشان تطمن على مستقبل ولادك)، العجيب فيما يخص شعارات الحزب الوطني أنه بعد أن استخدم الشعار الأول عاد لاستخدام الفصحى فلم يفهم القوم مراده من الشعار، حيث كان شعار مؤتمر ٢٠٠٩ (من أجلك أنت) فكانت كلمة (أنت) ملغزة إلى حد بعيد، هل يقصد بها المواطن، أم يقصد بها عضو الحزب الوطني، أم يقصد بها نجل الرئيس الذي كانت تظن العديد من القوى السياسية تطلعه وسعيه لاعتلاء عرش مصر؟

وتكرر الأمر مع القوى السياسية المعارضة، فحزب الوفد في حملته الإعلانية الخاصة بالمشاركة السياسية وانتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ لجأ إلى جملة من الاستخدامات للعامية، ففي أحد الإعلانات على شبكة الإنترنت تمت الصياغة على النحو التالي: (لما تبقى بتشتكي من المشاكل الاقتصادية ومستوى التعليم... ومفكرتش ولا مرة تنضم لحزب سياسي وتشارك بطريقة إيجابية علشان تغيُّر وتحل المشاكل دي، بداية الحل بيبتدي بإنك تقوي أحزاب تانية علشان تخدمك بجد، وساعتها هيبقى عندك اختيارات كتيرة ويتحقق التغيير بجد، عايز تغير.. انضم للوفد)، وفي آخر: (من غير أحزاب قوية مفيش حاجة هتتغيُّر، ومش كفاية حزب واحد يردد في إنجازات). لقد حاولت أن أراعي قواعد الإملاء قدر الإمكان، لأن هذه النصوص كانت مكتوبة بمصاحبة الصوت الذي ينطق بها، وكانت مليئة بالأخطاء.

بل إن الإخوان المسلمين الذين يحمل خطابهم السياسي والدعوي حفاظًا على الأنماط الخاصة باستخدام الفصحى والتشديد على أهمية اللغة العربية، تسلل إليهم هذا الداء، فالشباب في الجامعات يقومون بحملات سياسية ودعوية تخلط بين الفصحى والعامية، وفي الانتخابات التشريعية ٢٠١٠ دشن طلاب الإخوان في الجامعات المصرية حملة (صوتك واصل) لتشجيع الطلاب على التصويت في الانتخابات، وكان من بين رسائل الحملة: (بص يا سيدى يوم الأحد[٥] حاسم فى تاريخ مصر فرصة مش هتتكرر)، و(بإيدك تعمل كتير) و(بإيجابيتك هتفرق كتير) و(ارصد.. هنبذل كل جهد عشان نفضح كل مزور بكاميرا أو موبايل أو كلمة حق)[٦]، و(سكتناله دخل بحماره.. وهنسكت لامتى!!) وغيرها. ولا يقتصر الأمر على الشباب فقط، بل قام بعض نواب الإخوان في مجلس الشعب بتعليق لافتات خدمية مكتوبة بالعامية، مثل تلك التي تخاطب طلبة الثانوية العامة!! جاء فيها: (لو عايز تعرف النتيجة بمجرد ما تنزل على النت (وحدّ) يساعدك في (ملء) رغبات التنسيق كل ده في مكتب الأستاذ (..) عضو مجلس الشعب) وهنا نلحظ بجانب اللغة المتدنية والصياغة الركيكة، الإملاءَ السخيف، وقد تركته على حاله حتى أثبت إلى أي مدى وصل الإهمال للغة العربية حتى من قِبَل فصيل سياسي يرفع شعارات ويطرح برامج يُفترض أن مضمونها يشتمل ضمن ما يشتمل الحفاظ على اللغة العربية.

إلى جانب هذه القوى السياسية البارزة، فإن الحركات السياسية المعارضة الجديدة التي تتميز بحضور كبير من الشباب لم تسلم من هذه الآفة مثل حركات كفاية و٦ أبريل وغيرها، حتى في أسماء هذه الحركات أحيانًا، مثل حركة (مايحكمشي) وهو مصطلح ذو دلالة مبتذلة في الوعي المصري، على أن الناظر في حال السياسة العربية يوقن من سوء أحوالها وتَرَدِّي أوضاعها، الأمر الذي يثبت صحة مقولة ابن حزم (اعوجاج اللسان علامة على اعوجاج الحال).

المجتمع المدني:

لا تُمَثَّل اللغة العربية للعديد من مؤسسات المجتمع المدني في عالمنا العربي شيئًا ذا بال، والاطلاع على دعاية هذه المؤسسات ومستنداتها يُبَيِّنُ ذلك بوضوح شديد، على أنه لا يجوز لنا إغفال جهود عدد من المؤسسات التي حملت على عاتقها مهام تتعلق بالحفاظ على اللغة العربية وصيانتها، ولا بد من الإشادة ببعض المبادرات في هذا الصدد، التي تعبر عن نوع من المقاومة.

ففي المغرب حيث تتفشى الفرنسية في الحديث والتواصل، وعلى واجهات المحال التجارية، نشأت الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية في ٢٠٠٧/٣/١٧، والتي يرأسها الأستاذ الجامعي موسى الشامي، وهو أستاذ للغة الفرنسية بكلية علوم التربية سابقًا، أسس مع عدد من الأكاديميين واللغويين المغاربة هذه الجمعية لمواجهة الهجمات الشرسة التي تستهدف اللغة العربية، وخاصة من الجهات الفرانكفونية التي تحاول تحقير اللغة العربية[٧]، وتعمل الجمعية المغربية على حماية اللغة العربية وتنظم المؤتمرات والفعاليات المختلفة من أجل هذا الغرض. ومما يلفت الانتباه في المغرب ويستحق الإشادة والتشجيع، أن هناك تيارًا متناميًا يحاول الحفاظ على اللغة العربية في مواجهة الهجوم الفرنسي المستشري هناك، فمن هذه الجهود مبادرة (بلا فرنسية) التي أنشأت مدونة جماعية على شبكة الإنترنت[٨] تهتم بموضوع الاستقلال الثقافي واللغوي بالمغرب وتتابع الأحداث المتعلقة بهذه القضية، وأنتجت فرقة موسيقية أغنية شبابية تدعم فكرة المشروع وتحمل اسمه[٩].

وفي مصر يختص عدد من الجمعيات باللغة العربية، مثل لسان العرب، وحماة اللغة العربية، وغيرهما، لكن من الجدير بالذكر الإشارة إلى ما تقوم به إحدى المؤسسات الخاصة في مصر وهي ساقية عبد المنعم الصاوي، حيث تعمل على تنسيق أنشطة تتعلق بالحفاظ على اللغة العربية، وخصصت عام ٢٠٠٦ عامًا خاصًا باللغة العربية، ولا تزال الأنشطة التي انطلقت خلاله تنظم حتى الآن، فهي تقدم دروسًا مجانية في النحو والصرف والبلاغة، وتنظم مسابقة (لسان عربي)، وتقيم مهرجانًا سنويًا لشعر الفصحى، إلى جانب مسابقات متعددة في الرواية والقصة، فضلا عن العناية والرعاية التي توليها للغة العربية وقواعدها النحوية والإملائية فيما تصدره من مجلات وكتب ودراسات، بل في مطبوعاتها الدعائية أيضًا.

لكن مما يثير الأسى والأسف أن تقوم بعض الهيئات التى تمثل أوجهًا للعمل العربي المشترك مثل اتحاد الأطباء العرب الذي يقوم بنشر بعض الإعلانات ويدشن بعض الحملات الإغاثية فى الصحف باللهجات العامية. ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكّر بأهمية الدور والجهد الذي تقوم به كليات ومعاهد اللغة العربية ودار العلوم من إقامة دورات في علوم اللغة العربية خارج إطار الدراسة ومقرراتها والدارسين بها، فهي جهود بالغة الأهمية نرجو لها المزيد من التقدم والتطور وسعة التأثير والانتشار.

الدعوة الدينية:

بدعاوى متعددة مثل سهولة التواصل ومخاطبة الناس على قدر عقولهم وغيرها، تسللت العامية بغزارة إلى مجال الدعوة الدينية، وإن كانت العامية قد تسللت إلى الدعوة الدينية المسيحية منذ زمن بعيد. وفي الخطابة الإسلامية أيضًا، فإن الجديد هو التواصل بين الدعاة ومريديهم عن طريق الكتابة بالعامية عبر مواقعهم الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي مثل Facebook وTwitter، وحتى الكتيبات الدعوية والإعلانات العامة. ويتتبع الخطاب الدعوي الإسلامي لمن يطلق عليهم (الدعاة الجدد) لا يلحظ المرء سعيهم نحو التواصل مع شريحة أكبر من الجمهور وتوصيل الرسالة بسهولة إلى عقولهم وقلوبهم فقط، وهو أمر لا نشكك فيه، بل يلحظ أيضًا ضعف حصيلتهم اللغوية وهم يكادون ينطقون نصوصًا مقدسة باللهجات الدارجة.

وفي الخطابة العامة في المساجد ودروس الوعظ بها، نجد من ركاكة اللغة ما ينفر السامعين، ويقلب معاني الكلام، ويُغيِّر من مقصد الإرشاد السماوي، فضلا عن ضعفٍ بل وسوءِ المحتوى في كثير من الأحيان، وليس ذلك إلا بسبب الخواء الفكري لدى الداعية وضعف ثقافته العامة وإدراكه للواقع ومرامي النص الإلهي، والمرجع الرئيسي في ذلك كله هو ضعف إلمام الداعية بلغته العربية التي هي وعاء للفكر الذي يقدمه للجمهور، فإذا لم يكن متمكنًا منها، فكيف يدرك مقصود النص الإلهي على الوجه الصحيح، أو أن يغوص في بطون كتب التراث يتواصل من خلالها مع خبر السماء، أو أن يصوغ خطابه بأسلوب أدبي رفيع يضيف إلى ما يقدمه من علم وحكمة جمالا وطلاوة يأسر بها الألباب ويأخذ القلوب ويثير الإعجاب؟ فإذا كان ذلك كذلك، فلا بد أن يتحدث الناس عن ضعف تأثير المسجد في المجتمع وخطاب الدعاة في النفوس، وحجز الزاوية في الموضوع هو اللغة العربية، فهي الركن الركين.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة[*]:

نعرض في هذا الجزء لما يمكن أن نعتبره تحقيقًا عن مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي تأسس في ١٤ من شعبان ١٣٥١هـ الموافق ١٣ من ديسمبر ١٩٣٢م وبدأ العمل فيه في عام ١٩٣٤ في عهد الملك فؤاد، وتوالى على رئاسته عدد من أعلام اللغة والثقافة والفكر في العالم العربي مثل: محمد توفيق رفعت وأحمد لطفي السيد وطه حسين وإبراهيم مدكور وشوقي ضيف ومحمود حافظ، ويعمل المجمع على وضع المعاجم اللغوية وبحث

قضايا اللغة ووضع المصطلحات العلمية واللغوية وتحقيق التراث العربي والقيام بأنشطة ثقافية. ويضم المجمع عددًا كبيرًا من اللجان مثل: المعجم الكبير، وأصول اللغة، والألفاظ والأساليب، واللهجات والبحوث اللغوية، والأدب، وإحياء التراث العربي، والمعجم الوسيط، وعلم النفس والتربية، والفلسفة والعلوم الاجتماعية، والتاريخ، والجغرافيا، والقانون، والمصطلحات الطبية، والكيمياء والصيدلة، وعلوم الأحياء والزراعة، والاقتصاد، والنفط، والجيولوجيا، والشريعة، والهيدرولوجيا، والرياضيات، والهندسة، والمعالجة الإلكترونية، والفيزيقا، وألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون.

فالمجمع يعمل فى اتجاهين أساسيين هما: الأعمال اللغوية الصرفة مثل المعاجم اللغوية وإحياء التراث وتيسير اللغة. والتعريب وأعمال اللجان العلمية والتي يصدر عنها ما يتعلق بتعريب العلوم والمصطلحات العلمية؛ حيث يتم إعداد المادة من قِبل الباحثين قبل أن تُعرض على اللجان، ثم تُعرض على مجلس المجمع من المقيمين، ثم تعرض على مؤتمر المجمع الذي يضم جميع الأعضاء.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما مدى انتفاع اللغة العربية من كل هذا الجهد وهذه المأسسة؟ ما مدى استفادة مصر (بوصفها قُطْرًا عربي لديه مجمع للغة العربية) في ناحية الحفاظ على اللغة واعتناء المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني بها، واقتناع مواطني هذا القُطْر بأهمية الحفاظ على اللغة وإكبارهم وتوقيرهم لها، وأن تكون اللغة همًا عامًا لدى العقل الجمعي في هذا المجتمع وعلى مختلف مستوياته، من المهندس والطبيب والسياسي والعامل والفلاح والموظف فضلا عن المعلم في المدرسة والأستاذ الجامعي في الجامعة، ومن المؤسسات التعليمية والسياسية والإعلامية؟

إن هذا يقتضي البحث بدايةً عن مدى تواصل المجمع مع وسائل الإعلام المختلفة وكذلك البحث عن مدى تواصله مع أجهزة الدولة العامة والخاصة، وأخيرًا البحث عن مدى اهتمام المجمع بإيصال رسالته للمجتمع بأي صورة من الصور سواء توافرت من خلال وسائل الإعلام وأجهزة الدولة ومؤسساتها أو لم تتوافر بالشكل المطلوب.

ونبدأ بالإعلام: فعلى خلاف ما كان سائدًا منذ زمن بعيد، فإن وسائل الإعلام لم تعُد تنشر ما يستقر المجمع عليه من قرارات بشأن المصطلحات المعربة، أو بقواعد الإملاء، أو إصدارات المجمع الحديثة أو ما ينشره من كتب التراث. وليس هذا الأمر مقصورًا على وسائل الإعلام من جانبها فقط، إذ إن المجمع أيضًا لا يهتم بهذا الأمر، فلا تجده يرسل إلى هذه الوسائل ما يريد أن ينشرُه، أو يفتح معها قنوات اتصال، بشكل مؤسسي، يستثمرها في نشر قراراته وأعماله، فضلا عن رسالته المتعلقة بالحفاظ على اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون. الغريب في الأمر أن عددًا من أعضاء المجمع دائمو التواصل مع الإعلام، لكن بغير الصفة المجمعية، فهذا مفكر إسلامي أو عالم فيزياء أو اقتصادي بارز، لكنك لن تجد صفة (عضو مجمع اللغة العربية) إلا نادرًا وعلى سبيل سرد السِّيَر الذاتية، دون أن تكون ذات شأن يتصل باللقاء الإعلامي الذي لا يتصل في الغالب باللغة العربية وعلومها. وزد على العجب عجبًا أن منهم إعلاميون، تخصصهم الإعلام، ولهم برامج في الإذاعة والتلفاز، وإذا كتب أحدهم مقالا في صحيفة سيارة، ففي مجال تخصصه أو اهتمامه، وبصفته أستاذًا في جامعة كذا أو مسؤولا عن مؤسسة كذا، لكن.. ليس (عضو مجمع اللغة العربية) وموضوع بحثه أو مقاله لا يتصل في الغالب باللغة العربية. أضف إلى ذلك بطبيعة الحال انشغال كثير من الأعضاء عن المجمع وأعماله وقضاياه، وعدم تخصص عدد منهم في اللغة العربية وعلومها، ومع احترامنا الكامل لهم. لكن أن يظل غير المتخصص باللغة العربية خبيرًا للمجمع وأعضائه يشير عليهم في أعمال المجمع، أفضل كثيرًا من أن يكون عضوًا بالمجمع ولا تمثل له هذه العضوية في النهاية غير حِلْيَةٍ يرصع بها سيرته الذاتية.

على أن العلاقة بين المجمع وأجهزة الدولة متميزة بشكل دبلوماسي فقط، فإذا أرسل المجمع إليها يطلب مناقشة قضية أو طرح توصية فإن مسؤولين كبارًا يحضرون ويستمعون ويعدون بالإجابة، ثم لا يتمخض الوعد عن شيء يذكر على أرض الواقع. ومع أن التعديل الجديد الذي أُدْخِل على القانون أعطى للمجمع سلطة تتعلق بالحفاظ على اللغة العربية والتعامل بها، فإن أجهزة الدولة لا تتورع عن أن تكون هي أول من ينتهك هذا القانون، كما أشرنا قبل قليل عن استخدام العامية واللغات الأجنبية في خطابها ومخاطباتها، بل إن البعض يرى، ونحن معه، أن تعديلات القانون التي أقرها البرلمان المصري في عام ٢٠٠٧ إنما كانت نوعًا من المجاملة القانونية للمجمع في عيده الماسي دون أن تعني في الحقيقة رغبة أكيدة في تطبيقها أو حفاظًا على اللغة العربية وصدًا لهجمات اللغات الأجنبية عليها. وهو ما لم يكن أعضاء المجمع في حاجة إلى إدراكه فلم يسعوا لتطبيقه أو السؤال عنه، خاصة في ظل ما يتردد عن الجزاء الذي تلقاه وزير للتموين والتجارة الداخلية في التسعينيات حاول تطبيق القانون الذي يقضي بضرورة أن تكون اللافتات الخاصة بالمحلات والمؤسسات التجارية مكتوبة باللغة العربية وإذا أراد واضعها أن يضيف الإنجليزية إليها فبحجم أقل للخط الذي تُكتب به، فتم إعفاؤه من منصبه وإهداؤه منصبًا آخر على رأس إحدى المؤسسات السياسية الاقتصادية العربية لينعم فيه بترديد هذه الأفكار مع زملائه دون أن يسمعهم أحد.

وإذا أتينا إلى النقطة الخاصة بسعي المجمع للتواصل مع المجتمع لنشر رسالته وتحقيق أهدافه، سنجد -في تقديري- تقصيرًا واضحًا وقصورًا شديدًا. وإذا نظرت إلى موقع مجمع اللغة العربية بالقاهرة الإلكتروني فسترى أنه لا تحكمه رؤية تجعل منه مدخلا حقيقيًا يعبر عن رسالة المجمع وأهدافه، صحيح أنه يبذل فيه جهد مشكور ويحتوي على ثروة علمية كبيرة تتمثَّل في العديد من الكتب المتاح تحميلها من عليه، وحوالي ٩٠٪ من أعداد مجلة المجمع التي ربما تكون قد تجاوزت حين ينشر هذا البحث نحو ١١٧ عددًا، إلا أنه يلاحظ عدم خدمة هذه الثروة العلمية بالعرض الجيد والإشارة اللافتة للنظر التي تسترعي انتباه الزائرين وتدفعهم للاطلاع والنهل منها، كما أن أخبار المجمع وفعالياته التي ينظمها لا تجدها تُنشر عليه إلا لامامًا. والسيئ في الأمر أنها تُحذف ولا تستمر كأرشيف يرجع إليه الباحث أو زائر الموقع ليتعرف على أنشطة المجمع وما يقدمه من جهود وخدمات في سبيل العربية وعلومها، وكأن هناك من يحرص على السرية في القرن الحادي والعشرين، في أمور لا تنتمي إلى عالم الخفايا والأسرار، لكنها العقلية البيروقراطية التي تفشَّت في البلاد، الأمر الذي يستدعي إلى مجال العمل في الشؤون الثقافية بعض المفاهيم الخاصة بعالم السياسة والاقتصاد من مثل الحوكمة أو الرشادة والشفافية، مع الأخذ في الاعتبار تحفظنا على بعض الدلالات السيئة أو المغلوطة التي صارت تقتضيها بعض هذه الكلمات. وحين تواصلت مع بعض القائمين على العمل في هذا الموقع تبين لي أن تصميم الموقع الذي قام به بعض الفنيين في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري يقتضي تعديله أو إضافة بعض الخصائص إليه مخاطبات عِدَّة وانتظارًا لموافقات من مسؤولين، في عملية اتصال معقدة يعرفها كل من له قدر ضئيل من الاطلاع على البيروقراطية المصرية، مع أننا في عصر يقال عنه «عصر الحكومة الذكية»، لكن يبدو أن الذكاء تأثر بالبيئة التي نشأ فيها!!

على أن وثيقة حصلت عليها من قسم الندوات بموقع المجمع على الإنترنت الذي وجدت فيه موضوعًا واحدًا، قبل أن يُزال في وقت لاحق، يتضمن محضر اجتماع اللجنة الثقافية بالمجمع، الذى عُقِد يوم الأحد ١١ من يونية سنة ٢٠٠٦م، واستغرق ساعتين، وناقش الاجتماع الموسم الثقافى للعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧. ومن اقتراحات الاجتماع أن يضم الموسم الثقافي تسع ندوات، وميزانية الموسم فى حدود (ألف جنيه!!) واقترح لموضوع (العربية في التعليم قبل الجامعي) محاضرتين فى فبراير ٢٠٠٧ وفى آخرها، كما اقترح الاهتمام بتعليم اللغة العربية فى التعليم الجامعي وقبل الجامعي والتدقيق اللغوي فى المؤسسات الصحفية. واقترح أيضًا أن يكون للجنة خطة طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى، واقترح مقرر اللجنة ثلاثة موضوعات للندوات هي: «اللغة والحوسبة في مجتمع المعرفة» و«اللغة العربية في مواجهة التحديات» و«دور الأدب في الحياة القومية». فالاجتماع الذى استغرق ساعتين اقترح مناقشة ما يُناقش منذ عقود، في حين كان ينبغى على اللجنة أن تتابع ما تقوم به فى هذه القضايا، لا أن تنشئ الحديث عنها من البداية. ولفت نظري في محضر الاجتماع الإشارة إلى ضرورة البدء بقضية تهم الجمهور، فإذا كانت هذه رغبة الأعضاء في التوسع والانتشار للإفادة، فلماذا يكون الأداء الإعلامي والإعلاني للمجمع محدودًا وقاصرًا لهذه الدرجة التي عليها منذ زمن، وأي موسم ثقافي ننتظر إقامته، فضلا عن تقدير نتائجه وآثاره بهذا المبلغ الهزيل المذكور في محضر الاجتماع؟!

والمسابقات التي ينظمها المجمع لم يعُدْ يتقدَّم إليها كثيرون ولم تعُد ذات صيت كما كان عليه الحال حين كان يفوز بها أمثال شوقي ضيف وعائشة عبد الرحمن ونجيب محفوظ وسهير القلماوي ومحمود حسن إسماعيل ومحمد رجب البيومي، والذين أمسى لهم مكان مرموق فيما بعد، حتى مع ارتفاع مقدار الجائزة والذي صار أربعين ألف جنيه (حوالي ٧٠٠٠ دولار)، في فروع إحياء التراث (جائزتان إحداهما ٢٥٠٠٠ جنيه والأخرى ١٥٠٠٠ جنيه) ومثلها في الأدب وتم استحداث جائزة جديدة فى العلوم اللغوية بالمبلغ ذاته، أي أن مجمل الجوائز يبلغ مائة وعشرين ألف جنيه، لكن الأثر المرجوَّ لا نكاد نشعر به.

ومجلة المجمع مجلة متخصصة وليست للعامة أو حتى للمثقفين غير المتخصصين في اللغة وعلومها ولا تباع تقريبًا في الأسواق مثل باقي إصدارات المجمع. وقد اقترحت على أحد كبار المسؤولين بالمجمع فكرة إنشاء مجلة سيارة تشتمل على مقالات مبسطة تختص باللغة العربية وقضاياها فأخبرني أنهم ناقشوا في المجمع بالفعل هذه الفكرة واتخذوا بشأنها (توصية) تُقِرُّهَا، وسيعملون على تنفيذها، لكنه لم يحدد موعدًا، ونرجو أن تصدر في موعد قريب.

كل هذه الملاحظات تكشف لنا عن مدى القصور في الأداء الحركي والإعلامي الخاص بأداء المجمع وأعضائه في سبيل الحفاظ على اللغة العربية وتيسيرها سواء من خلال أجهزة الإعلام أو بالتواصل مع أجهزة الدولة العلمية والتعليمية والإعلامية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي ينبئ عن عدم وجود رؤية واضحة تدفع إلى وضع إستراتيجية على مدى زمني بعيد بوسائل تنفيذ واضحة ومحددة ومرنة في الوقت ذاته تعمل على تحقيق أهداف المجمع ورسالته.

على أنه من المناسب في هذا المقام أن نتوقف قليلا عند الحوار الذي أجرته صحيفة الأهرام المصرية مع الدكتور محمود حافظ رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة[١٠]، وسنجد في هذا

الحوار تناولا متميزًا ووعيًا صافيًا وإدراكًا واضحًا لقضايا اللغة العربية وأبعادها المختلفة، فرئيس المجمع يرى أن اللغة العربية هي رقم واحد في تكوين الهوية، ويذكر بالأرقام عدد المدارس التي تعلم باللغات الأجنبية فيقول: هناك ٢٥٠ مدرسة من الحضانة إلى التعليم الثانوي لا تدرس اللغة العربية، و١٨ جامعة مصرية التعليم فيها كاملا بالإنجليزية بالمخالفة لقانون الجامعات الصادر عام ١٩٢٥ (الذي ينص على أن يكون التعليم باللغة العربية ويجوز استثناءً التدريس بلغة أجنبية بصفة مؤقتة)، وعشرات الآلاف الذين يتخرجون في هذه الجامعات لا علاقة لهم باللغة العربية، بل انتماؤهم يكون لتلك اللغات وللبلاد صاحبة هذه اللغات، وستكون لهم الحظوة كما يحدث لخريجي الجامعة الأمريكية، فالهُوَّةُ تزيد بين خريجي هذه الجامعات الأجنبية وخريجي الجامعات المصرية، ولا بد من وقفة صارمة لإصلاح التعليم العام والعالي. ويدعو رئيس المجمع إلى تعريب الطب موضحًا أنه قد ثبتَ بالتجربة أن الطلاب يستوعبون الطب بلغتهم أفضل عشرات المرات من تعلمه بالإنجليزية، ويدعو إلى إنشاء منظمة عربية قومية للترجمة، لتعريب أمهات الكتب العلمية في جميع التخصصات. ويستغرب من أن ليبيا نفَّذَتْ قانون منع اللافتات الأجنبية بصرامة، وتدرُّجَتْ فيه العقوبة من الإنذار إلى الغرامة ثم سحب الرخصة فالحبس، تنفيذًا لتوصية مجمع اللغة العربية هناك. ويشير إلى اتجاه سوريا لإصدار قانون مشابه، في حين يتعثر تطبيق قانون موجود في مصر منذ عهد عبد الناصر. وفي الوقت ذاته يفصح رئيس المجمع عن مشكلة المجمع الأبدية بقوله «وأرسلنا توصيات إلى الوزارات المعنية ولكنها لم تجد صدى». ولا ينسى الدكتور محمود حافظ أن يشكر الدكتور فتحي سرور على استجابته لتعديل قانون المجمع، إلا أنه يستدرك قائلا: «وبالرغم من هذا لم يستجبْ أحد لتوصياتنا». وفي حوار الأهرام مع رئيس المجمع يبدو وكأنه لا حيلة للمجمع إزاء ما يحدث في اللغة وأن المدد لا بد أن يأتي من أعلى، ومن رئيس الدولة شخصيًا «وأتمنى على الرئيس مبارك أن يُصدر قرارًا بتعريب التعليم ومنح قرارات مجمع اللغة العربية قوة التنفيذ، لوقف الاعتداء الصارخ على اللغة العربية، لنعيد لها مكانتها».

هكذا تبدو لنا النقطة الرئيسة في أزمة حركة المجمع، تلك التي تعتمد على المنح والهبة من السلطة، وليس بأخذ المساحات وفرض الأمر الواقع في المجال الثقافي والاجتماعي بطرح العديد من الأفكار التي كان من الممكن للمجمع أن يعمل على تنفيذها ليسهم بها في جهود الحفاظ على اللغة العربية مثل: توسيع شبكة العلاقات مع مؤسسات المجتمع عن طريق عقد الاتفاقيات مع عدد من المؤسسات للحفاظ على اللغة العربية، وتخصيص جائزة على سبيل المثال لأكثر المؤسسات والصحف والقنوات التليفزيونية التزامًا باللغة العربية واستخدامًا لها واهتمامًا بها وبقضاياها، وكذلك نشر إصدارات تتصل بقضايا المجتمع والوطن والأمة مثل تسليط الضوء على قضية المفاهيم والمصطلحات التي يتم التلاعب بها في القضايا التي تتصل بالحقوق العربية، من مثل مصطلحات الاحتلال والاستيطان والاستعمار والإرهاب وغيرها، التي انتشر استخدامها دون أن تعني حقيقة معناها في اللغة العربية، بل صارت تُستخدم استخدامًا يناقض في بعض الأحوال معناها اللغوي الحقيقي. فمثل هذا الاهتمام من قِبَلِ المجمع سيُعَدُّ جُهْدًا مشكورًا يُحْمَدُ على فعله، وكذلك أيضًا تنسيق المجمع العديد من الأنشطة الخاصة باللغة العربية والاحتفاء بها على مدار العام في العديد من الأماكن، تُنظَّم فيها مسابقات للغة العربية تستهدف الشباب والأطفال بمكافآت مادية تؤدِّي إلى تحفيزهم على زيادة اتصالهم باللغة وعلومها وتعرفهم على جهود المجمع في تيسير اللغة وتزيد من حبهم في اللغة العربية.

إن تطبيق مثل هذه الأفكار وغيرها سيسهم في النهاية في تشكيل قاعدة مجتمعية ترتبط بالمجمع ويرتبط بها، وتوسع من نشاط المجمع واهتماماته وتزيد من فاعلية ما يقوم به؛ حيث سيكون أكثر ارتباطًا بالمجتمع وقضاياه وستتحدَّد أولوياته على أساس هذا الارتباط، وتُغَيِّرُ من صورته النمطية التي تتصف بالانعزالية والانطواء، وهي صورة حقيقية على كل حال، وهذه الصورة النمطية هي التي تؤدي -في تقديري- إلى عدم الاستجابة لتوصياته، تلك التي يشكو منها رئيس المجمع وأعضاؤه، فلماذا تستجيب الدولة ومؤسساتها ومسؤولوها لمؤسسة لا يسمع عنها أحد ولا تتفاعل أو تتواصل مع المجتمع وقطاعاته المختلفة، بل لا تهتم أساسًا بهذا الأمر؟ إن عدم استجابة الدولة ومؤسساتها ومسؤوليها[١١] رد فعل طبيعي لهدوء نشاط المجمع وانخفاض صوته وبطء حركته وانكفائه على ذاته، وهو الأمر الذي يجب أن يتغير بمبادرة من المجمع ذاته وأن يدفع إلى قبول المجتمع لهذا الدور[١٢]. فالمجمع يقوم بجهد هائل ومشكور بلا شك، لكن هذا الجهد لا يؤدي غرضه ولا يحقق آمالنا ولا آمال أعضائه، ونحن نطرح في هذا المقام هذه الأفكار سعيًا لأن تذهب جهود المجمع في خدمة اللغة العربية إلى وِجهتها الصحيحة؛ فالعين التي من الخارج قد ترى ما لا يلتفت إليه أهل الدار، هذا إذا أراد المجمع أن يُحقق الأهداف التي من أجلها أنشئ والتي نظن أن أعضاء المجمع أيضًا يسعون إلى تحقيقها. إن على المجمع وأعضائه أن يولوا اللغة وقضاياها الاهتمام نفسه الذي يولونه للقضايا اللغوية.

مجمع اللغة العربية في دمشق:

من الملاحَظ أن مجمع دمشق الذي تأسس تحت اسم (المجمع العلمي) عام ١٩١٩م كأول مجمع للغة العربية في العالم العربي، يقوم بالمهام الموكلة إليه بصورة أكثر نشاطًا من مجمع

القاهرة، ويلاحظ أن هذا النشاط يعود بالضرورة -في تقديرنا- إلى الرعاية السياسية التي تقوم بعملية دفع كبيرة في هذا الإطار، فقد أصدر الرئيس السوري في عام ٢٠٠١ القانون (٣٨) الذي ينص على أن مجمع اللغة العربية هيئة عامة مستقلة ذات طابع علمي وشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، ترتبط بوزير التعليم العالي، وحدد من أغراض المجمع: المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب الآداب والعلوم والفنون وملائمة لحاجات الحياة المتطورة، ووضع المصطلحات العلمية والفنية والأدبية والحضارية ودراستها وفق منهجية محددة، والعناية بإحياء تراث العرب في العلوم والآداب والفنون تحقيقًا ونشرًا، والعناية بالدراسات التاريخية والحضارية العربية، والحد من استفحال العامية، والنظر في كل ما يرد إلى المجمع من موضوعات تتصل بأغراضه. وحدد أعضاء المجمع بخمسة وعشرين عضوًا من العرب السوريين. كما نص القانون على أن المجمع يُعد المرجع الأعلى للغة العربية. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المجمع يشرف على دار الكتب الظاهرية والمدرسة العادلية الكبرى التابعتين للمجمع.

ولعل هذا الاهتمام من جانب السلطة وما ترافق معه من عمل من جانب المجمع وأعضائه قد أوجد جوًا شعبيًا ورسميًا يهتم باللغة العربية ويتابع المحافظة عليها ورعايتها في المجتمع ومختلف مؤسسات الدولة، فيُلاحَظ التعاون بين المجمع ووزارة التربية فيما يتعلق بضبط الكتب في مراحل التعليم العام، فهناك مشروع سياسة الضبط اللغوي بوزارة التربية الذي قامت لجنة اللغة العربية وعلومها بالمجمع بإدخال تعديلاتها عليه.

وتقوم اللجان الدائمة بخدمة اللغة فيما يتعلق بدراسة أصول اللغة وألفاظ الحضارة وتحقيق التراث وصناعة المعاجم اللغوية، وتوحيد المصطلحات في مجالات الرياضيات والكيمياء والفيزياء وغيرها.

ويقوم المجمع أيضًا بالمشاركة في مشروع الذخيرة العربية، الذي يعدُّ بنك معلومات بالعربية على شبكة الإنترنت، تحوي إنتاج الفكر العربي القديم والحديث وأهم ما ينتجه الفكر العالمي منقولا إلى العربية. وقد اقترح المجمع على وزير التعليم العالي السوري أن يكون المجمع هو الجهة المعنية بالإشراف على تنفيذ ما يتصل بسوريا من هذا المشروع، ورأى تأليف لجنة وطنية من ممثلين لبعض الهيئات يرأسها أمين المجمع. ولكن لم تتوصل اللجنة إلى تنفيذ شيء من مخططاتها، كما لم تلق الرسائل التي وجهتها إلى دور النشر أي صدى، وانتهى عام ٢٠٠٩ دون تحقيق أي تقدم في مجال مشروع الذخيرة العربية.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة، حرص المجمع على إبراز أعماله، فإن كان من الطبيعي أن تقوم الهيئات بتدوين الأعمال في محاضر ومضابط قد تفيد الأعضاء والباحثين على مستوى ضيق، فإن المجمع يخطو في هذا الأمر خطوة أبعد؛ حيث حرص منذ عام ٢٠٠٨ على طباعة كتيبات، بدلا من النشر في مجلة المجمع، تنشر أعمال هيئات المجمع ولجانه المختلفة ومشاركاته ومشاركات أعضاء المجمع وندواته ومؤتمراته وتطور حركة الكتب والدوريات الخاصة بمكتبة المجمع شراءً وإهداءً بالإضافة إلى ميزانيته المالية التي بلغت في عام ٢٠٠٨ أكثر من ٢٩ مليون ليرة سورية للموازنة الجارية (حوالي ٦٤٠٠٠٠ دولار أمريكي) و٣٥ مليون ليرة للموازنة الاستثمارية (حوالي ٧٦٥ ألف دولار) ونسبة إنفاقه منها، وهو سلوك محمود تنتهجه المؤسسات والهيئات المحترمة من شفافية واحترام لحق المجتمع في الاطلاع على أعمال هيئة عامة، وتوثيق يتيح لجميع المهتمين أن يطلعوا ويتابعوا تطور عمل هذه الهيئة العلمية.

ومما يلاحَظ في أعمال لجان المجمع وهيئاته كثرة الاجتماعات، فمجلس المجمع قد يجتمع أكثر من مرة في الشهر الواحد، ومكتب المجمع أكثر من ذلك، كذا لجان المجمع المختلفة، ويحظى المجمع في الوقت ذاته باهتمام عالٍ على المستوى السياسي من قبل الحكومة السورية، إذ يجتمع بالوزراء المعنيين بشؤونه والمعني هو بشؤونهم كوزراء التعليم والتعليم العالي ويتبادل معهم المخاطبات والمكاتبات المتعلقة بشؤون المجمع ويرعون مناسباته ويطلبون منه أمورًا خاصة بالعملية التعليمية على سبيل المثال كتعريب العلوم والمصطلحات ومراجعة الكتب وتصحيحها إملائيًا ولغويًا.

ويرسل المجمع مندوبين عنه للاطلاع على أحدث الإصدارات في بعض الهيئات الثقافية والعلمية في مصر مثلا وجلبها، وتشرف لجنتا (المجلة والمطبوعات) و(المخطوطات وإحياء التراث) بالمجمع على طباعة عدد معقول من الكتب التراثية والحديثة، وتصدر مجلة المجمع أربعة أعداد في السنة.

ويهتم المجمع بمناقشة بعض القضايا ذات الاهتمام العام بجانب القضايا اللغوية في المحاضرات التي يقوم بتنظيمها في دوراته المجمعية المختلفة. فإلى جانب عقد المجمع مؤتمره السنوي السابع في عام ٢٠٠٨ تحت عنوان (التجديد اللغوي)، فقد عقد أيضًا سبع أمسيات ثقافية جاءت متنوعة الاهتمامات مثل: (الأمم المتحدة تكون أو لا تكون) و(تدني مستوى التعليم العالي العربي وأثره في مستقبل الأمة) و(وجه لثلاث مرايا: الخيَّام كما قرأه البستاني ورامي والعُرَيِّض) و(التربية على المواطنة) و(الكنعانية والآرامية لغة وتاريخًا) و(الأساطير في الشعر العربي القديم) و(الآليات المنطقية في الدرس الصوتي عند ابن سينا في رسالة حدوث الحروف). أما في عام ٢٠٠٩ فقد عقد مؤتمره السنوي الثامن تحت عنوان (نحو رؤية معاصرة للتراث) وعقد أيضًا خمس أمسيات ثقافية جاءت

تحت العناوين التالية: (المرأة في صقلية العربية) و(الإدارة بالشفافية) و(العلاقة بين اللغتين العربية والأكادية) و(الأبجديات القديمة تاريخها وجغرافيتها) و(العلوم الحيوية واللغوية آفاق ومنهجيات). ويعقد ندوات بالتعاون مع هيئات أخرى، هذا بالإضافة إلى مشاركاته في أنشطة داخلية وخارجية متعددة.

أما بالنسبة لموقع المجمع على الإنترنت، فإنه للأسف يعيبه ما يعيب موقع مجمع القاهرة، من غزارة المحتوى وسوء العرض الذي لا يعبر عما يحتويه المجمع من ثروة علمية ومعرفية، ولا يشجع تصميم الموقع على البقاء فيه نظرًا للأعطال التي تصيبه.

اللغة العربية في المهجر:

تعد قضية اللغة العربية في بلاد المهجر من القضايا ذات الشجن، فهي تعبر ضمن ما تعبر عن مأساة، بل مآسٍ متعددة، تتعلق بهجرة العقول والكفاءات العربية، ومسخ أخلاقي أحيانًا، ودِيني أحيانًا أخرى، وأوضاع اضطهاد في أزمنة وأمكنة مختلفة، وأوضاع مستقرة أو شبه مستقرة في أزمنة وأمكنة أخرى، واتصال بالأمة والأوطان، وانفصال وانفصام عنها، خريطة معقدة إذن تلك التي تتعلق بهذه القضية، واللغة العربية في المهجر، قضية لا تخلو من هذا التعقيد.

فتعليم اللغة العربية لأطفال المهاجرين الذين هاجروا في سن صغيرة، أو وُلدوا في المهجر، أمر يمكن أن نصفه بالندرة في كثير من الدول التي يهاجر إليها العرب. على أن هذه القضية لا تعود إلى ندرة المدارس والمعاهد التعليمية التي تدرس العربية فحسب، بل تعود أيضًا في جانب كبير منها إلى عدم حرص، وربما عدم رغبة، من قِبل المهاجرين في التمسك بتعليم اللغة وربط الأبناء بلغة الوطن الذي يجب أن يقوموا بخدمته ذات يوم، أو الدين والعقيدة التي يجب التمسك بها إلى الأبد، خصوصًا في حالة الإسلام.

على الرغم من ذلك، فإن الأمر لا يخلو من مهاجرين حرصوا على الحفاظ على التعامل باللغة العربية، وأنشأوا وسائل إعلامية كالصحف والمحطات الإذاعية والتليفزيونية، خصوصًا في الدول الديمقراطية كأمريكا وأستراليا وكندا وأوكرانيا (بعض هذه الوسائل بلغة البلد الذي يقيمون فيه أو بلغات متعددة)، وهي وسائل مهمة في التواصل بين العرب أو حتى أبناء الجالية الواحدة، ومناقشة وعرض القضايا العربية، وكذا التواصل بينهم وبين المجتمع الذي يحيوْن فيه عن طريق التقاء هذه الوسائل بالمسؤولين ومحاورتهم ومناقشة القضايا المتعلقة بالمهاجرين معهم، وفي الحفاظ على التراث العربي الثقافي والفني، والإبقاء على كيان أو صورة على الأقل للوجود العربي في هذه المجتمعات وسط الأطياف التي تشكِّل هذه المجتمعات المتعددة وتقيم فيها، لكن من المهم الإشارة إلى صعوبة قياس مدى تأثير هذه الوسائل الإعلامية في تحقيق مثل هذه الأهداف، لكن وجودها أمر مهم على كل حال.

في الوقت ذاته فإن بعض هذه الوسائل الإعلامية يقوم بدور سلبي مثل تلك التي يصدرها بعض الذين يبحثون عن دور، وتستغلهم البلاد التي يقيمون فيها لينشروا موضوعات تحريضية ضد دولهم تثير الفتن الطائفية في بلادهم الأصلية وتزعزع استقرارها.

ومما تجدر الإشارة إليه، تلك الجهود التي يبذلها بعض المغتربين في بلاد المهجر.من إقامة مؤسسات وإطلاق مبادرات ومشروعات للحفاظ على اللغة العربية وتعليمها لأبناء العرب وغيرهم أيضًا في تلك البلاد، ونشير في هذا الإطار إلى نموذجين متميزين، ففي روسيا أسفرت جهود جمعية المغتربين العرب عن تخصيص أقسام -ولو قليلة- في بعض المدارس الروسية لتعليم اللغة العربية لأبناء العرب المقيمين في روسيا ولمن يرغب من الروس في تعليم أبنائه العربية[١٣].

ووضع الدكتور رفعت فودة في أستراليا برنامجًا متميزًا لتعليم اللغة العربية في الجامعة الإسلامية الأسترالية، التي يقول القائمون عليها إن نسبة نجاح الطلاب فيها صار أعلى من متوسط باقي المعاهد التعليمية بنسبة ٨١٪ نظرًا للمناهج والوسائل التربوية والتعليمية التي تستخدمها[١٤].

ثانيا- العالم واللغة العربية:

لعله من الأهمية بمكان في هذا المقام بعد أن استعرضنا وضع اللغة العربية بين أهلها، وتوقفنا عند العديد من التحديات التي تعترضها، والتي أدَّت في النهاية إلى ما أصابها من حال الوهن الشديد الذي تكاد تحيا فيه الآن، أن نذكر وضع اللغة العربية في العالم، وهو ما قسمناه إلى ثلاثة أقسام، الأول- يتناول وضع اللغة العربية في الدول الإسلامية غير العربية، وأخذنا نماذج لها: تركيا وإيران وماليزيا، باعتبارها دولا ذات ثقل حضاري وتاريخي وعددي، وبين المجتمعات العربية وبينها ما نعرف من وشائج القربى الدينية والصلات التاريخية، كما أن بين أنظمة الدول العربية الحاكمة وأنظمة تلك الدول ما نرى من تنافس وخصومة وصراع أو برود وإهمال، الثاني- يرصد الاهتمام العالمي بالتعامل بواسطة اللغة العربية حيث تتناول الورقة في هذا الجزء نماذج من الوسائل الإعلامية باللغة العربية تبثُّها قُوَى الغرب والشرق وغيرها والتي زادت بغزارة في الآونة الأخيرة، أما القسم الثالث فيتوقف قليلا عند اهتمام إسرائيل باللغة العربية، وانعكاس ذلك مستقبلا على الأوضاع الثقافية في العالم العربي والإسلامي.

- اللغة العربية في الدول الإسلامية غير العربية:

اللغة العربية في تركيا:

تشهد اللغة العربية في تركيا رواجًا وازدهارًا غير مسبوقين منذ أكثر من سبعة عقود يعود سببه إلى الانفتاح التركي على العالم العربي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وفتح الحدود مع عدد من الدول القريبة لها، وذكرت قناة بي بي سي في تقرير لها أن معالم هذا الرواج العربي تتضح في انتشار أقسام لغة الضاد في عدد من الجامعات التركية، فضلا عن المعاهد الخاصة سواء التابعة للحكومة أو غير التابعة لها؛ حيث توجد أسباب عديدة تدفع الأتراك إلى تعلم اللغة العربية منها الأسباب الدينية والسياسية والتجارية. وأوضح التقرير أن قسم اللغة العربية في جامعة إسطنبول، إحدى أعرق الجامعات التركية وأقدمها، تمّ تأسيسه من قبل المستشرق الألماني هيلموت ريتير في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، وهو يعدُّ أحد شواهد تاريخ اللغة العربية في عهد الجمهورية التركية[١٥].

لقد اتخذ اهتمام الأتراك باللغة العربية في السنوات الأخيرة أشكالا عديدة، تمثَّلتْ في اهتمام المؤسسات التعليمية باللغة العربية وتخصيص أقسام لدراستها، كما أن عددًا من المؤسسات صارت تُصدر مطبوعات باللغة العربية مثل مجلة (حراء) التي تصدر عن حركة فتح الله جولن، التي تعد المجلة الأولى التي تصدر بالعربية في تركيا منذ قيام الجمهورية التركية، ونشطت لدى جماعة الشيخ فتح الله جولن مشروعات ترجمة متميزة لأعمال بديع الزمان سعيد النورسي والشيخ فتح الله جولن وغيرهما. إلى جانب ظهور قناة تليفزيونية موجهة للعالم العربي باللغة العربية، وهي قناة عائلية تقدم برامج اجتماعية وثقافية وفنية وتتضمَّن عددًا من البرامج السياسية. بل إن الحكومة التركية صار لديها -كما يقول البعض- اهتمام بالدراما التركية (التي تتم دبلجتها إلى اللغة العربية) والتي باتت تلقى رواجًا في العالم العربي، هذا فضلا عن المواقع الإلكترونية المتعددة التي تُبَثُّ باللغة العربية. كما تجلَّى هذا الاهتمام التركي باللغة العربية إلى حدِّ عقد مؤتمرات ومسابقات خاصة باللغة العربية مثل تلك التي تنظمها أكاديمية إسطنبول، وهي أكبر مؤسسة تقوم بتعليم اللغة العربية في تركيا. وهناك ٢٥ كلية شرعية في تركيا تدرس اللغة العربية إلزاميًا، ونسبة حفاظ القرآن الكريم في تركيا -خاصة في بعض مدنها مثل مدينة «قونيا»- تُعدُّ من أعلى النِّسب عالميًا. وأقرَّت الحكومة التركية في أبريل ٢٠١٠ تدريس اللغة العربية في المرحلة الثانوية مادة اختيارية اعتبارًا من الدورة الدراسية ٢٠١٠/٢٠١١، ويدرس طلاب المرحلة الثانوية في تركيا لغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية اختياريًا[١٦].

أضف إلى كل ما سبق، ذلك العدد الهائل من الكوادر البشرية التركية الذي صار المرء يلقاه في العديد من المحافل والمنتديات سواء كانت سياسية أو دبلوماسية أو علمية أو تجارية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى ما نراه من هذا الحضور التركي الطاغي في القضايا العربية، وانعكاسه على صورة تركيا في الشارع العربي، والاتصال المتبادل بالقضايا المختلفة.

اللغة العربية في إيران:

تمثل اللغة العربية في إيران أمرًا بالغ الأهمية، لدورها ووظيفتها الدينية، وهذا أمر له جذوره التاريخية منذ قرون، فقد أقبل الإيرانيون على تعلم اللغة العربية حتى يستطيعوا التعرف على القرآن وعلومه، وتمَّ استبدال الخط العربي بالخط البهلوي وتغيير الألف باء البهلوية بألف باء عربية، وتبلغ نسبة المفردات العربية في الأدب الفارسي والبلاغة الفارسية أحيانًا من ٤٥٪: ٥٠٪[١٧]. ومن الجدير بالذكر ملاحظة اختلاف وضع اللغة العربية عن وضع العرب في إيران، حيث تحتل اللغة العربية مكانة مهمة في الفكر الشيعي عمومًا والإيراني خصوصًا، وزادت هذه المكانة بعد الثورة الإسلامية. فقد قامت حركة علمية أكاديمية على الصعيدين الجامعي والحوزات العلمية الدينية في إيران خاصة بعد قيام الجمهورية الإسلامية. فوفقًا للمادة السادسة عشر من الدستور الجديد يجب تدريس اللغة العربية بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة المتوسطة في جميع الصفوف والحقول الدراسية[١٨]. وفي المرحلة الابتدائية أيضًا هناك دروس التربية الدينية والقرآن الذي يتضمن ترجمة النصوص الدينية القرآنية وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وشرحها باللغة الفارسية. وعلى الصعيد الجامعي، فقد فُتحت فروع للغة العربية في أكثر من ثلاثين جامعة وكلية حكومية وغير حكومية. وفي الدراسات العليا أصبحت دراسة الدكتوراه والماجستير باللغة العربية في العديد من الجامعات، من ضمنها جامعة شهيد جمران بالأهواز، بعد أن كانت دراسة الدكتوراه قبل قيام الجمهورية الإسلامية تنحصر بكلية الإلهيات في طهران، ودراسة الماجستير تنحصر بفرع واحد بجامعة طهران. أما الحوزات العلمية الدينية، فمناهج الدراسة فيها هي كما كانت عليه منذ قرون، يعني دراسة كتب الفقه والأصول والحديث والتفسير والكلام وغيرها، المؤلفة باللغة العربية، ويكون تدريسها بترجمتها وشرحها للطلاب باللغة الفارسية. وإذا ما عرفنا أنه توجد في كل مدينة ما لا يقل عن أربع حوزات علمية، يظهر لنا مدى اهتمام الإيرانيين اليوم باللغة العربية والترجمة والنقل المكتوب والشفوي عنها... وفي مجال الدراسة الجامعية نجد أن اللغة والعلوم العربية تدرس في فروع الإسلاميات بميزان ٤٠ وحدة دراسية من أصل ١٣٥ وحدة في مرحلة الليسانس وتشتمل على: الصرف والنحو والبلاغة والترجمة والمحادثة وتاريخ الأدب العربي[١٩].

لقد صارت تناقش الآن آلاف الرسائل والأطروحات باللغة العربية في جامعات إيران، وهناك جامعة دار العلوم بزاهدان السنية التي تدرس العلوم الشرعية لأهل السنة بالعربية، وأسست معهد اللغة العربية والدراسات الإسلامية وجميع المواد تدرّس فيه باللغة العربية الفصيحة، والهدف كما يقول موقع الجامعة على الإنترنت هو إعداد وتربية نخبة من العلماء والمتمكنين في العلوم الإسلامية والأدب العربي القادرين على الترجمة، ليقوموا بنقل التراث الإسلامي العربي إلى اللغة الفارسية وبالعكس.

لقد أصبح إدراك المجتمع الشيعي للعرب أفضل بكثير جدًا من إدراك المجتمع العربي للمجتمع الإيراني، وهو أمر إيجابي بطبيعة الحال لصالح المجتمع الإيراني، لكنه سلبي جدًا في ناحية المجتمع العربي، وجزء كبير من هذا التفوق النسبي للجانب الإيراني يعود إلى ارتفاع نسبة معرفة الإيرانيين باللغة العربية، التي يعرفها كل رجال الدين، وعدد كبير وبنسب متفاوتة من الطبقة المثقفة والمتعلمين. ولعل اتجاه الأزهر نحو تدريس الفارسية والتركية والعبرية مما يسهم في تغيير إدراك الأزهريين نحو مزيد من التعرف على هذه المجتمعات والواقع الفكري والثقافي والاجتماعي لها، ما يعمق ويزيد من القدرة على الحوار والتعاون والمواجهة والصراع، وأن تكون هذه الخطوة نواة لاتجاه مؤسسات تعليمية وثقافية في السبيل ذاته.

على أن اهتمام إيران باللغة العربية لم يقتصر على المجال التعليمي وحسب، بل تخطى ذلك إلى المجالات السياسية والثقافية والفنية، فهي توجه صحيفة (الوفاق) للعالم العربي بلغته العربية، وهي صحيفة تصدر عن مؤسسة إيران الثقافية، وقناة العالم الإخبارية تبث إرسالها منذ عام ٢٠٠٣ باللغة العربية، وكذا قناة الكوثر وهي قناة ثقافية، ومؤخرًا ظهرة قناة (إيران فيلم - I Film) التي تعرض أعمال السينما والدراما الإيرانية مدبلجة إلى العربية، وهو الأمر الذي نجحت تجربته التركية في عدد من مسلسلاتها الدرامية وتلقى التجربة الإيرانية أيضًا قبولا، وإن كان أقل جماهيرية من التجربة التركية، من المشاهد العربي خاصة بعد الجماهيرية التي حظيت بها مسلسلات إيرانية مثل (مريم العذراء) و(يوسف الصديق)، وهو قبول مرشح للازدياد في الفترة المقبلة مع حسن اختيار الأعمال المقدمة، وترسيخ قدم القناة وسط طوفان الفضائيات في العالم العربي، لا سيما وأن القناة تنتهج جانبًا قيميًا وخلقيًا يستهدف المشاهدين المتدينين وهم نسبة كبيرة في المجتمع العربي لديهم رغبة في مشاهدة مثل هذه الأعمال وتجسيد الأحداث التاريخية على الشاشة. تقول القناة في موقعها على الإنترنت: (تشكل اليوم القنوات الغربية والأوربية هاجسًا من الخوف والريبة لدى العوائل (العائلات) المُسلمة مما تقدمه هذه القنوات من برامج على أساس التوجه نحو عنصري الجنس والعُنف في إنتاجاتها. وبما أن المُجتمع الإيراني مُتمسك بالقيم الأخلاقية والعادات والتقاليد الاجتماعية الإسلامية، نرى أن الجُمهورية الإسلامية الإيرانية حريصةٌ على تقديم برامج تلقى القبول والاستحسان من قِبل المُشاهدين). وواضحٌ ما تقوم به القناة من ترويج للنموذج الإيراني، والذي تصوره الأفلام والمسلسلات الإيرانية.

وهناك مآخذ بالطبع على سلوك عدد من وسائل الإعلام الإيرانية في تركيزها على محتوى طائفي أحيانًا وقضايا محل خلاف فكري وسياسي مع الحكومات والشعوب العربية.

اللغة العربية في ماليزيا:

تهتم الحكومة الماليزية بتعليم اللغة العربية وتم تضمين ذلك في المناهج ابتداءً من الصف الأول الابتدائي، وتقوم بعض وسائل الإعلام بالمشاركة في دعم هذا التوجه عن طريق برامج تليفزيونية موجهة للأطفال يتم تعليم اللغة العربية من خلالها، وازداد عدد الجامعات التي تقوم بالتدريس باللغة العربية. كما أنه يلاحظ تدفق الأكاديميين العرب للدراسة في ماليزيا والحصول على درجات علمية من هناك، وهو الأمر الذي ساعد على تكوُّن نواة للوجود العربي العلمي في ماليزيا وخلق بيئة مساعدة لازدياد هذا التواجد من تدريس وتعليم وطباعة ونشر باللغة العربية، كما تشير إلى ذلك تقارير إعلامية[٢٠].

لقد بلغ من الاهتمام الماليزي باللغة العربية أنه يتم تضمينها المؤتمرات الخاصة باللغة، ويتم إفرادها أحيانًا بمؤتمرات خاصة مثل تلك المؤتمرات التي يعقدها قسم اللغة العربية وآدابها بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا الذي جاء مؤتمره العالمي الأول للغة العربية وآدابها تحت عنوان: إسهامات اللغة والأدب في البناء الحضاري للأمة الإسلامية، في نوفمبر ٢٠٠٧، وكان المؤتمر الثاني تحت عنوان: إسلامية الدراسات اللغوية والأدبية وتطبيقاتها، في ديسمبر ٢٠٠٩، ويعقد المؤتمر الثالث بإذن الله تحت عنوان: الاتجاهات الحديثة في الدراسات اللغوية وآدابها، في سبتمبر ٢٠١١، ومن المفروغ منه أن لغة المؤتمر الرسمية هي اللغة العربية، كما تحظى مثل هذه المؤتمرات برعاية رفيعة من الحكومة الماليزية.

ويُعقد العام المقبل (في أبريل ٢٠١١) المؤتمر الدولي الثاني للغات الذي ينظمه مركز اللغات والتنمية العلمية لمرحلة ما قبل التعليم الجامعي – ماليزيا، بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، والذي يسعى لإيجاد مجالات للحديث عن تنمية المهارات الدقيقة لدى متعلّمي اللغات، وقد سبقه المؤتمر الأول للغات في مارس ٢٠٠٨. وإذا كانت لغة المؤتمر الرسمية هي الإنجليزية، فإن الأوراق البحثية يمكن أن تقدَّم باللغتين العربية والمالاوية

أيضًا[٢١]، كما تدرس الجامعة الإسلامية بماليزيا العلوم الشرعية باللغة العربية.

وقد تنامى معدل السياحة العربية في ماليزيا التي صار يقصدها أكثر من مليون سائح عربي خلال شهري يوليو وأغسطس سنويًا، يمثل الخليجيون النسبة الكبرى منهم[٢٢]، كما يرتفع مستوى التبادل التجاري بين ماليزيا والدول العربية وفق مصادر متعددة.

الاهتمام السياسي العالمي باللغة العربية:

اعتنى كثير من الدول ذات التأثير الإقليمي والدولي باللغة العربية فليس الأمر مقصورًا على تركيا وإيران في المحيط العربي والإسلامي، بل يمتد إلى كلٍ من الولايات المتحدة وروسيا والصين وألمانيا وفرنسا بل حتى إسرائيل وسويسرا وأذربيجان وغيرها. ويأتي هذا الاهتمام باللغة العربية ضمن جملة اهتمام هذه الدول بالتواصل مع العالم العربي وتوصيل رسائل مختلفة عن طريقها.

فمكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية يشرف على موقع http://www america. gov/ar/. الذي تبثه الخارجية الأمريكية باللغة العربية. وقناة الحرة، وراديو سوا، وقبله صوت أمريكا، يبثون باللغة العربية. وصار لوسائل الإعلام الأمريكية إصدارات باللغة العربية مثل موقع سي إن إن الإخباري، وهناك أحاديث تتردد عن مشروع قناة سي إن إن العربية. وتدخل وسائل الإعلام الأمريكية في شراكات مع نظيراتها العربية لإنشاء قنوات فضائية أو ترجمة برامج أو بث مواقع إلكترونية أو مطبوعات صحفية باللغة العربية، مثل قناة CNBC الاقتصادية، وبرامج قنوات CBS الترفيهية بالتعاون مع مجموعة mbc، وأفلام ومسلسلات قنوات FOX الأمريكية بالتعاون مع مجموعة روتانا، ومجلة «نيوزويك» (وإن كانت طبعتها العربية توقفت مطلع ٢٠١٠) ومجلة العلوم وفوربس ورواد الأعمال، ومؤخرًا الطبعة العربية من المجلة العلمية «ناشيونال جيوجرافيك» التي تصدر من أبوظبي في الإمارات وغير ذلك. ولا يفوتنا انتقال المراكز البحثية الأمريكية إلى التواصل مع شريحة السياسيين والمثقفين والشباب العرب عن طريق الإنترنت مثل معهد كارنيجي الذي صار يبث موقعًا باللغة العربية ويقيم شراكات مع صحف عربية مثل المصري اليوم.

ويبث التليفزيون الألماني الدويتشه فيله برامجه على مدار اثنتي عشرة ساعة يوميًا باللغة العربية، إلى جانب راديو دويتشه فيله بالعربية أيضًا، بالإضافة إلى موقع دويتشه فيله الإخباري. كما أن اهتمام السياسة الألمانية بالعامل الثقافي دفعها إلى إقامة بعض المشاريع الثقافية عبر معاهد جوتة المنتشرة في عدد من الدول العربية في تنظيم العديد من الفعاليات الثقافية باللغة العربية وعرض الأفلام الألمانية ومظاهر الثقافة الألمانية باللغة العربية، وتم بث عدة مواقع تعنى بالحوار الألماني العربي مثل موقع قنطرة والموقع الشبابي (لي - لك) والموقع الأدبي (مداد) وغيرها، كما يتم إصدار بعض المطبوعات مثل مجلة (فكر وفن) الثقافية وبعض الكتب باللغة العربية أيضًا، وهناك موقع المركز الألماني للإعلام التابع لوزارة الخارجية الألمانية باللغة العربية.

وبما أن الصلات الثقافية لم تنقطع يومًا بالعالم العربي من جانب فرنسا منذ أكثر من قرنين، لذا فإنه كان مستغربًا تأخرها في بث قناة باللغة العربية، تلك التي أطلقتها في ديسمبر ٢٠٠٦ بثلاث لغات: الفرنسية والإنجليزية والعربية، ثم صارت تبث الخدمة العربية على مدى أربع وعشرين ساعة وهي قناة فرنسا ٢٤ للأخبار الدولية، وهي شقيقة إذاعة مونت كارلو الدولية (إذاعة مونت كارلو الشرق الأوسط سابقًا) التي تأسست ١٩٧٢. وللقناة الفضائية والمحطة الإذاعية موقعان إخباريان على الإنترنت يبثان موادهما على مدار الساعة، كما أن للخارجية الفرنسية موقعًا على الإنترنت باللغة العربية.

أما بريطانيا فيعلم الجميع، بل نشأ كثيرون منهم، على الاستماع لخدمة BBC الشرق الأوسط أو هيئة الإذاعة البريطانية التابعة لوزارة الخارجية البريطانية والتي يقول محمد حسنين هيكل إنها مدعومة أيضًا من جهاز المخابرات البريطانية، التي بدأت قبل سبعين عامًا، والتي صارت تقدم خدماتها عبر الإنترنت منذ ١٩٩٨، وفي ٢٠٠٨ بدأت بث أخبارها عبر قناة BBC العربية الفضائية عقب مشروع ١٩٩٤ الذي توقف بعد عامين، وللخارجية البريطانية موقع متميز على الإنترنت باللغة العربية.

كما أن قناة يورونيوز التي تمولها المفوضية الأوربية صارت تبث برامجها باللغة العربية، التى تبث بلغات ثمانٍ أخرى، منذ منتصف عام ٢٠٠٨ على مدار أربع وعشرين ساعة. وللاتحاد الأوربي موقع خاص بالعربية، وتهتم بعثات الاتحاد الأوروبي بالدول العربية بإنشاء مواقع لها بالعربية على الإنترنت.

وتبث الحكومة الروسية قناة روسيا اليوم باللغة العربية وتوفر موقعًا إخباريًا لها على شبكة الإنترنت، كما تفعل الأمر ذاته مع وكالة الأنباء الرسمية الخاصة بها (نوفوستي)، وأعادت إصدار جريدة (أنباء موسكو) نصف الشهرية، وتوزعها مجانًا في مصر.

وتبث الصين العديد من وسائل الإعلام المتميزة باللغة العربية، حيث تبث قناة (CCTV) الصينية بالعربية منذ يوليو ٢٠٠٩، وهناك البث العربي في إذاعة الصين الدولية منذ عام ١٩٥٧، وتقدم وكالة (شينخوا) الصينية خدماتها على الإنترنت بلغات متعددة منها اللغة العربية، وكذلك موقع (شبكة الصين)

على الإنترنت، ولصحيفة الشعب الصينية اليومية موقع باللغة العربية على الإنترنت، وتصدر مجلة (الصين اليوم) باللغة العربية شهريًا، ولوزارة خارجية موقع باللغة العربية على الإنترنت يبث أخبار الوزارة وينشر بياناتها الصحفية.

ولبعض الدول التي لا تتمتع بثقل كبير في العلاقات الدولية، مثل القوى الدولية السابق ذكرها، وسائل إعلامية باللغة العربية، مثل وكالة أنباء ترند (TREND) الأذربيجانية، ولها موقع متميز على الإنترنت، كما أن سويسرا لديها موقع إخباري شهير هو سويس إنفو .http://www (ch) .swissinfo يقدم خدمة متميزة ويحظى بإقبال جيد. وسلكت كوريا الجنوبية مسلك الدراما في تعاملها مع اللغة العربية، وبثَّت قناة لعرض المسلسلات الكورية مترجمة للغة العربية (Korea TV) منذ أبريل ٢٠٠٩، إلى جانب العديد من الدول الأخرى التي تحرص على بث إذاعات أو صحف أو مواقع إلكترونية باللغة العربية سواء للتواصل مع العالم العربي أو العرب المقيمين بها، أو لتوصيل رسائل خاصة بقضايا متعلقة بهذه المجتمعات مثل الأرمن وغيرهم.

اللغة العربية في إسرائيل:

في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٠ أعلنت وزارة التربية والتعليم في إسرائيل أنها قررت تعليم اللغة العربية في جميع المدارس ابتداء من الصف الخامس الابتدائي اعتبارًا من العام الدراسي المقبل، وقررت زيادة عدد مدرسي اللغة العربية لسَدِّ حاجة المدارس، حيث يوجد في إسرائيل ١٠٠٠ مدرس لغة عربية من اليهود، وتسعى هذه الخطة في تعليم اللغة العربية إلى مَدِّ جسور التواصل الثقافي مع دول المنطقة[٢٣]، هكذا هو المعلن. لكن المرامي والأهداف لا تخفى على أحد، فليس تدريس اللغة العربية لأطفال إسرائيل قطعًا من أجل التواصل الثقافي مع المنطقة(!!)، بل من أجل تواصل تدمير المنطقة والسيطرة عليها، وأهم أنواع السيطرة هي تلك التي تأتي من طريق الثقافة، فهي أكثر الطرق التي يمكن الخداع من خلالها، والأشد أثرًا، والأمضى نفاذًا. إن تعلم الإسرائيليين اللغة العربية مع مجاورة العرب في فلسطين المحتلة والاحتكاك بهم يوميًا، مما يُساعد أكثر في فهم الشخصية العربية ويُسهل من الحصول على أفضل الطرق للتأثير فيها وقِيَادِهَا من أجل تحقيق رغبات الإسرائيليين وأهدافهم بأنجع السبل وأقصرها. يرى البعض في تفسير هذا الاهتمام باللغة العربية، أنه يعود إلى محاولة الإسرائيليين السيطرة الثقافية، عن طريق استعداداتهم التي اتخذوها من شراء التراث الفني المصري الذي تم بيع معظمه للإسرائيليين بطرق ملتوية، والحصول على تسجيلات نادرة للكتاب والمفكرين العرب في المكتبة الإذاعية الإسرائيلية، ودخول بعض اليهود سوق الفضائيات العربية، وجمع أعداد هائلة من الوثائق التاريخية التي تتناول تاريخ فلسطين في مختلف العصور، خاصة ما يتعلق بمدينة القدس والمناطق التاريخية الأخرى.

هذا تفسير مهم ومقبول لا ريب، فتعلُّم أعداد كبيرة من الإسرائيليين اللغة العربية، يُمَكِّنُ المؤسسات الإسرائيلية من تجنيد عدد وافر منهم للتعامل مع هذا التراث الفني والوثائق التاريخية، وبالتالي تشويه تاريخنا وثقافتنا وصورتنا. كل هذا صحيح بلا شك، لكنني أضيف إلى ما سبق قضية التناول الديني، فأظن أن هذا هو المنحى الذي سيتم التركيز عليه في الفترة المقبلة، فالمحاولات التي يبذلها الإسرائيليون في هذا المجال ليست ذات جدوى كبيرة، ولم تَرْقَ إلى مستوى صياغتهم للمؤامرات السياسية والادِّعاءات الثقافية والسيطرة الإعلامية، فتعلم اللغة العربية بهذا الشكل، سيدفع المؤسسات الإسرائيلية إلى التعامل مع التراث الديني والنصوص الإسلامية المقدسة بصورة أكثر يُسرًا وسهولة عن ذي قبل، وتكوين جماعات متخصصة في هذا الشأن بصورة أكثر تخصصًا وعمقًا، تهاجم العقيدة وتثير الشبهات لدى العامة، ولديهم من السيطرة على منافذ الثقافة ووسائل الإعلام ما يكفل لها الذيوع والانتشار. وأمر التعامل مع التراث ضعيف جدًا في بلاد المسلمين بسبب الإهمال المريع للغة العربية، فالتعامل مع التراث بمنهج علمي محترم صار من أبلغ الصعوبات، لضعف اللغة على ألسنة الناس، واللغة وعاء الفكر، فإذا ضعفت صار إدراك الفكر الذي تحويه شاقًا عسيرًا، وهو ما نلمسه ونُعاينه منذ عشرات السنين.

خاتمة:

بعد أن استعرضنا فيما سبق من النماذج ما نظن أنه ذو دلالة حقيقية في بيان حال اللغة العربية في هذا الزمان التي باتت يهدرها أبناؤها صباح مساء ويقهرها خصومها ويستخدمونها في تحقيق مآربهم، فإننا في حاجة لإجمال ما خلصت إليه هذه الدراسة، وهو ما سنحاول بيانه في السطور التالية:

بالنسبة للغة العربية بين العرب، فهذا حالٌ عَسِر، حيث يستشري التردِّي على مختلف المستويات، ففي التعليم نجد اتساع الفجوة بين التعليم الرسمي باللغة العربية والتعليم الأجنبي سواء عبر مدارس الحكومات أو الجهات الأجنبية والخاصة. فالهوة تتسع، والنماذج المعرفية تتباين في المجتمع الواحد وتتشظَّى. كما أن التغريب الذي كان مقصورًا على أبناء الطبقات الثرية عبر التعليم الأجنبي، تغلغل داخل التعليم الرسمي عبر المدارس التجريبية واللغات في التعليم الحكومي، وأبواب الجامعات الغربية مفتوحة على مصارعيها لمن يسلك طريق التعليم الأجنبي من المتفوقين، وهو ما ترتب عليه تلقائيًا ضعف الحس القومي؛ حيث لم يعد أحد يقدِّم ما يُنمِّي هذا الحس الجوهري في نفوس الناشئة والشباب.

أما الإعلام فقد بلغ التردي والإسفاف فيه مبلغه، وصار من النادر أن تجد من يضبط لغته العربية وقواعدها أثناء الحديث ويلفظها دون لحن أو تحريف، هذا إن تحدَّثَ أصلا بالفصحى؛ إذ السائد الآن أن يكون الحديث في وسائل الإعلام باللهجات الدارجة، بل صارت هذه اللهجات تُستخدم في كتابة الصحف والمجلات السيارة، وبلغ الأمر بالبعض أن صار يكتب العربية بحروف لاتينية وهو ما صار يُعرف بـ(الفرانكوآراب). وهذا الأمر إنْ نَدَرَ في وسائل الإعلام المطبوعة، فإنه ذائع مشتهر ومنتشر بين الشباب في تواصلهم على شبكة الإنترنت ورسائل الهاتف المحمول القصيرة وغير ذلك. أما مجالات العمل فقد صارت تعتمد على اللغة الأجنبية بوصفه سلوكًا مظهريًا يميز الشركات والمؤسسات ومنتجاتها ويسبغ عليها وصف الراقية في قبولها طلبات العمل وفي تعاملها مع العملاء وفي وسائل الدعاية والإعلان وفي إنتاجها، وهو أمر لا أظنه يُفسَّر إلا من خلال محاولة ركوب موجة التغريب التي تفشَّت في بلاد العرب والاعتزاز بتقليد الحضارة الغالبة. وإذا لم تتخذ السلطات في دولنا العربية خطوات جادة في سبيل تعريب العلوم وحفظ الأمن الثقافي من خلال الحفاظ على اللغة العربية وصيانتها، فكيف لنا أن ننتظر سلوكًا أو خطابًا سياسيًا يحترم اللغة العربية ويحافظ عليها؟! لقد صار من النادر أن تجد من السَّاسة في بلاد العرب مَن يستطيع أن يتحدث بلغة سليمة، خلا أن يسعى للحفاظ عليها وتمكينها. المؤسف في الأمر أيضًا أن الخطاب السياسي لم يعد يهمل العربية وحسب، بل إنه باتَ قبيحًا حين استخدم ألفاظًا في اللهجات الدارجة لا تليق بمقام الحكم والسلطة أو حتى المعارضة، وهذا أيضًا مما يعبر عن حقيقة ما آل إليه حال هذا المقام. وبالإضافة إلى قبح الخطاب السياسي، فإن استخدامه العامية بإفراط صيَّرَه محليًا بامتياز، فلم يعد هناك ذاك الخطاب الذي ينتظره العرب من أحد الزعماء أو المسؤولين السياسيين، اللهم إلا بعض المفوهين الذين يندر وجودهم ولا نستمع إليهم إلا في أحلك الأزمات. على أن ثالثة الأثافي، أو قل خامستها، أن يكون مجال الدعوة الدينية خُلوًا أو يكاد من اللغة العربية السليمة، فاللهجات الدارجة صارت للدعوة الدينية كالماء والهواء، بدعوى تيسير التواصل مع الجمهور، الأمر الذي صاحب في حقيقة الأمر عدم قدرة الدعاة على التمكن من اللغة العربية وتهاونهم في تحصيلها، حتى صار الأمر على ما نرى من خطاب دعوي ركيك يفتقر إلى عناصر الجذب للجمهور، أو حتى الوعي بمقام الدعوة إلى الله.

فاذا وصلنا إلى المؤسسات التي يُفترض فيها أن تصون اللغة العربية وتعتني بها وتحافظ عليها كمجامع اللغة العربية وجدنا البيروقراطية وبطء الحركة والعجز عن التأثير وما يشبه العزلة والانكفاء على الذات؛ فلا تواصل مع الإعلام؛ ولا تأثير في المجتمع، تسليم بالواقع وإلقاء بالتبعة على الزمان والمجتمع ذاته والمؤسسات التعليمية والإرادة السياسية. أما المجامع فيكفيها ما تقوم به من جهود في إصدار قرارات تتعلق بتعريب المصطلحات الأجنبية، وتيسير اللغة، وإصدار الأبحاث المختلفة وتحقيق التراث وعقد المؤتمرات السنوية، وغير ذلك مما يفيد أعضاء المجمع والمتعاملين معه، وهم ندرة الندرة. أما باقي المجتمع ففي وادٍ آخر، له لغته ومصطلحاته وتراكيبه ومصطلحاته المتجددة التي ينحتها كل يوم خليط بين الفصحى والعامية واللغات الأجنبية، وكتابة للعربية باللاتينية وغير ذلك، مما لا يحتاج إلى قرارات ولا مؤتمرات ولا كتب.

وإذا كان ثمة أمل في تأثير أكبر لمجمع دمشق، نظرًا لوضع اللغة العربية في الجمهورية السورية والاهتمام الحكومي بها والدعم على مستويات متعددة، فإن هذا الدعم والاهتمام لم يشفعا للمجمع في أداء دور ملموس في مشروع الذخيرة العربية، إلى جانب أن أداء المجمع يجد صداه باهتمام خارجي عنه (هو الدعم الحكومي) وليس نابعًا من ذات المجمع أو مستقلا عن السلطة في أداء دوره المنوط به.

أما المجتمع المدني فلعل فيه من الغيورين على هذه اللغة من يحاول أن يقاوم الوضع القائم ببعض المبادرات التي تؤتي أكلها بين الحين والآخر، لكنها نادرة الوجود، ليس لها جمهور كبير، تصارع في الحياة طوفانًا هادرًا، ولكنها تصمد دون أن يدري بها إلا من يجاورها أو من يلقاها وكأنها تحرث في الماء. ويشارك أمثال هذه المؤسسات المدنية العربية في الصمود مثيلات أُخَرَ في بلاد المهجر، قام على تأسيسها وإنشائها مهاجرون يخشون على اللغة الضياع من على ألسنتهم وألسنة أبنائهم، وجهودهم في هذا المقام جديرة بالتبجيل والإكبار، لكنهم على غرار إخوانهم في بلادهم العربية أقلية لا يُخفون الحقيقة الأليمة وهي أن العربية بين أبنائها في المهجر تصارع الضياع من أجل البقاء على ألسنة أبنائها هناك.

هكذا هو حال اللغة العربية بين أبنائها، حال الإهدار والإهمال والضياع، وكأنها ليست لغة شريفة مقدسة. إن إهدارنا لها كما نفعل الآن يُرَسِّخُ فى أذهاننا ونفوسنا أنها لغة الجمود والتحجر والعجز والتخلف، فى مقابل إسباغ صفات التطور والارتقاء والنهوض والتقدم على اللغة الأجنبية، وهذا مما يكسر النفس ويقف حائلا أمام التقدم والنهوض والارتقاء. لذا نجد أن كثيرًا من الدول التى تقدمت بعد تخلف أو ضعف أو هزيمة، قد تبنَّتْ نموذجًا حضاريًا يعتمد فى الأساس على ثقافة هذا البلد ولغته وهويته، مثل الصين والهند واليابان وماليزيا وغيرها، وما تقدمت أمتنا إلا حين كانت متمسكة بلغتها ورسالتها تنشرها فى ربوع العالم بكل جهد ومثابرة وإخلاص. إنه في الوقت الذي يبلغ فيه استخدام اللغة العربية على شبكة

الإنترنت ٣.٣٪، فإن الإنجليزية تبلغ نسبة ٢٩٪ والصين تحلُّ في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢٪ ثم الإسبانية ٨٪ تليها اليابانية ٥٪ ثم الفرنسية والبرتغالية والألمانية وكل منها ٤٪[٢٤].

لكن لعلنا نجد عزاءً في اهتمام بعض الدول الإسلامية غير العربية مثل تركيا وإيران وماليزيا باللغة العربية، واعتنائهم بها. صحيح أن هذا الاهتمام يصب غالبه في صالح هذه الدول دون الدول العربية إلا أن الأمة كلها مستفيدة لا شك من هذا الاهتمام الذي يؤدي إلى زيادة التمسك بالدين الإسلامي ودراسته والتوسع في معاهد العلم الخاصة بذلك. فبجانب العامل الديني فإن الاهتمام باللغة العربية ينعكس في الحالة التركية إلى رواج للسياسة والنموذج التركيين في الحكم والعلاقات الخارجية وفي التجارة والسياحة، بل حتى في السلوك الاجتماعي التركي بحكم تأثير الدراما التركية. وينعكس في حالة إيران سياسيًا في أنه يفيد في إدراك الواقع العربي وبالتالي في تحرك إيران في المنطقة وصياغة سياستها نحو العرب على خلفية تصورات إيرانية شبه جماعية تنبع من هذا الإلمام باللغة العربية، على أنها تستخدم هذه المعرفة بالعربية في تصدير صورة ذهنية عن إيران تعتمد على نموذج قيمي باتت تُضَمِّنُه وسائلَ اتصالها الإعلامية مع العرب، وقد دفعت بهذا النموذج مؤخرًا ضمن أفلام ومسلسلات إيرانية مدبلجة للعربية وموجهة للعرب. وفي الحالة الماليزية نرى بجانب ما يبديه المجتمع الماليزي من اعتزاز واهتمام باللغة العربية يتبدَّى في سلوك إيجابي تجاهها عبر عقد المؤتمرات وتدريس العلوم الشرعية بها أنه ينعكس في حال من الرواج الاقتصادي في السياحة والتجارة، بالإضافة إلى جعلها مقصدًا للأكاديميين العرب، وجُلُّ هذا ممَّا يقوِّي وشائج القربى بين المجتمعات الإسلامية ويزيد من فرص التعاون بينها.

وإذا نظرنا إلى علاقة العالم باللغة العربية سنجد أن اللغة العربية -صارت كوضع العرب- «موضوعًا» للقوى الدولية تتنافس عليه وتستخدمه، وتوجه له ما تشاء من رسائل عبر وسائل إعلامهم التي صاروا يبثونها بالعربية، ويتم كل هذا تحت إشراف حكومات هذه القوى التي تحرص على توفير ودعم وسائل الاتصال مع العرب باللغة العربية، ويُنْفَق في سبيل توصيل الرسالة كل ما يمكن استخدامه من أدوات لتحقيق الإبهار بقدرات هذه القوى ومكانتها وعمق تأثيرها وأداء وسائلها الإعلامية على المستوى المهني، مما يجعلها حاضرة وبقوة في ذهن المتلقي العربي. صحيح أن هذه الأمور تتفاوت بين الدول وبين وسائلها المختلفة في التواصل مع العرب، إلا أنها تؤدي هذه الوظيفة إجمالا. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى ما يمكن أن نطلق عليه اجتهاد بعض الدول التي لا يوجد لها ثقل في المجتمع الدولي وتقوم بمثل هذه الخطوات، مثل أذربيجان وسويسرا وكوريا الجنوبية.

على أن أخطر الاهتمامات العالمية باللغة العربية هي تلك التي تقوم بها إسرائيل، التي بدأت في تدريس اللغة العربية ابتداءً من الصف الخامس الابتدائي ويوجد بها نحو ١٠٠٠ مدرس للغة العربية من اليهود، وهو ما أظن أنه سيؤدي إلى فاعلية أكثر للخطاب الإسرائيلي للعرب والعالم بسبب تعليم اللغة العربية لأكبر عدد من الإسرائيليين، الأمر الذي سينعكس في إدراك أكبر للثقافة العربية، ما سيؤدي إلى وضع تصورات والقيام بتصرفات أجدى في ميادين الصراع غير المسلحة أو حتى المسلحة إن اقتضى الأمر. بيد أن أخطر ما أظن أن هذا التعلم للغة العربية سيؤدي إليه هو قيامهم عبر هذا التدريس للغة العربية بتوفير أكبر عدد من الكوادر اللازمة التي ستقوم بالتعامل مع التراث الإسلامي وتحاول تشويهه والتدليس عليه، وهو ما لا يتوافر لهم في الوقت الحالي بالكفاءة اللازمة، وسيكون أيسر في المستقبل، في ظل إهمال العرب والمسلمين اللغة العربية وعدم اعتنائهم الكافي بها، الأمر. الذي سينعكس حتمًا في إدراكهم للتراث الإسلامي والتعامل معه.

الهوامش:

(*) أحمد محمد خلف: باحث وكاتب.

(١) انظر د. سيف الدين عبد الفتاح: التعليم والهوية، نحو تأسيس جامعات حضارية، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية، (التعليم العالي في مصر.. خريطة الواقع واستشراف المستقبل) ج٢ ص ١٠٥٢، بتصرف قليل واختصار، نقلا عن د. حامد ربيع: في الثقافة العربية، بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي، القاهرة، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، ص٥٨ - ٦٠.

(٢) نشرت المدرسة الألمانية الإنجيلية إعلانًا في بعض الصحف المصرية، تخاطب فيه الطلاب الذين اجتازوا العام الدراسي الابتدائي الثالث ولديهم مواهب علمية ولغوية إلى الالتحاق بها، والحصول على الشهادة الألمانية (الأبيتور)، وهذا الالتحاق بالصف الرابع الابتدائي تتيحه المدرسة، التي تأسست عام ١٨٧٣، منذ عام ١٩٧٧، انظر الإعلان في صحيفة المصري اليوم: ٢٠١٠/١١/٢٣.

(٣) د. جورج قرم: الفكر الاقتصادي العربي من التبعية إلى الاستقلال، مجلة العربي، عدد ٦٢٣، أكتوبر ٢٠١٠، ص٢٨.

(٤) المرجع السابق، ص٩.

(٥) يوم الانتخاب.

(٦) المصري اليوم: ٢٠١٠/١١/٢٤.

(٧) انظر تقرير قناة الجزيرة عن الجمعية المغربية للدفاع عن اللغة العربية على الرابط التالي:
http:// www. youtube. com/
watch?v=VY5AtqWQaiw
(8) http://www.blafrancia.com/

(٩) يمكن مشاهدة تصوير الأغنية على الرابط التالي:
http:// www. youtube. com/
watch?v=gPsakAC5vvg&feature=player_embedded#at=192

(*) أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور كمال بشر نائب رئيس مجمع باللغة العربية بالقاهرة والأستاذ ثروت عبد السميع مدير عام المعاجم العلمية واللغوية وإحياء التراث بمجمع القاهرة ومسؤولي المجمع على المعلومات التي قدموها لي وما وفروه لي من وقت وجهد في لقاءاتي معهم.

(١٠) الأهرام: ٢٠١٠/٩/٧.

(١١) وإن كان من المهم أن نلفت النظر إلى اضطرار المسؤولين، الذين لا يستجيبون لقرارات المجمع، إلى التقوُّل على المجمع ونسبة بعض قراراتهم إليه!! كما ذكر الدكتور عبد الحكيم راضي، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة (لاحقًا)، في مقال له بجريدة أخبار الأدب ٢٠١٠/١٢/١٩، تحت عنوان: (التقول على مجمع اللغة العربية خط أحمر) حيث ذكر أن تصريحات وزير التربية والتعليم المصري التي ذكر فيها (أن التعديلات التي أجريت على مناهج اللغة العربية تمت بالاتفاق مع مجمع الخالدين) لم تحدث، وذلك بعد اتصالات مع ثلاثة من أعضاء المجمع بينهم أمين المجمع، وأن كل ما تم عبارة عن اتصال تليفوني من جانب الوزير، خلاصته حديث غامض وكلمات حسان عن التعاون دون أي كلام جاد أو دعوة حقيقية إلى عمل محدد.

(١٢) عقد مجمع اللغة العربية -بإذن الله- مؤتمره السنوي في دورته السابعة والسبعين (٢٠١٠- ٢٠١١) بعنوان: (اللغة العربية ومؤسسات المجتمع المدني) يوم ٢٠١١/٣/٢١ ولمدة أسبوعين، ونافش المؤتمر في هذه الدورة قضية «اللغة العربية ومؤسسات المجتمع المدني» وكانت المحاور الرئيسية للمؤتمر هي «موقع اللغة العربية فى الحياة اليومية للمجتمعات العربية، وثقافة اللغة العربية الصحيحة بين أفراد المجتمع، ودور المسؤولين عن نشر اللغة العربية في مؤسساتهم وتنميتها، ودور الوحدات المحلية في دعم اللغة العربية، وتجارب الدول المختلفة فى التعامل مع لغاتها القومية حفاظًا ونشرًا وتنمية، وقانون المجمع الجديد وتفعيل نشر اللغة العربية». انظر موقع اليوم السابع ٢٠١٠/١١/٢٥:
http:// www. youm7.com/
News.asp?NewsID=309045&SecID=94
أتوجه بالشكر للأستاذ عبد الكريم خونده، القائم بأعمال الملحق الثقافي السوري بالسفارة السورية بالقاهرة ولمسؤولي مجمع اللغة العربية بدمشق على البيانات والكتب وأعداد مجلة المجمع التي تفضلوا بإرسالها إليَّ لإتمام هذا البحث.

(١٣) انظر تقرير قناة روسيا اليوم على الرابط التالي:
http://www.youtube.com/
watch?v=FLT6zoWH19o&feature=more_related

(١٤) انظر تقرير قناة الجزيرة على الرابط التالي:
http://www.youtube.com/
watch?v=AJVg9fTPnwI
(15)http://www.akhbaralaalam.net/
news_detail.php?id=36953
(16)http://islamtoday.net/albasheer/
artshow-12-139966.htm

(١٧) د. حسان عبد الله حسان: التعليم في إيران.. من الثورة - إلى الدولة، هامش ص ١٩، ط المؤلف، نقلا عن الصفصافي أحمد المرسي: علم اللغة التقابلي وتطبيقاته على اللغات الشرقية، القاهرة، دار الآفاق العربية، ٢٠٠١، ص ٧١، ٨٨.

(١٨) جاء في المادة السادسة عشرة من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية: (بما أن لغة القرآن والمعارف الإسلامية هي العربية، وأن الأدب الفارسي ممتزج بها بشكل كامل، لذا يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية، أي من المرحلة التوجيهية حتى المرحلة الثانوية).

(١٩) المرجع السابق بتصرف قليل: هامش ص ١٧١ ، ١٧٢، نقلا عن محمد شكيب الأنصاري: أهداف الترجمة بين العربية والفارسية ودواعيها، مجلة العلوم الإنسانية، طهران العدد ١٧، ١٩٩٧، ص ١٩.

(٢٠) انظر تقرير قناة الجزيرة على الرابط التالي:
http://www.youtube.com/
watch?v=LnweVqDpcyA

كما يمكن مشاهدة عرض لأغنية مصورة يقوم فيها أطفال ماليزيون بأداء أغنية نُظِمَت فيها الحروف الهجائية العربية على الرابط التالي:
http://www.youtube.com/
watch?v=Jmm7TDrZRhA

(٢١) يمكن الاطلاع على تفاصيل المؤتمر عبر موقعه على الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية عبر الرابط التالي:
http://www.iium.edu.my/ilc/ar/

(٢٢) (الطبيعة والتطور الاقتصادي يجذبان العرب إلى ماليزيا): صحيفة أخبار الخليج البحرينية، ٢٠٠٨/٨/١٠.

(٢٣) فاروق جويدة: اللغة العربية في إسرائيل، الأهرام، ٢٠١٠/١٠/٣.

(٢٤) د. صبرى حافظ: التنظير لفضاء الإنترنت - أخبار الأدب - عدد ٨٨٣ - ٢٠١٠/٦/٢٠.

المؤسسات الدينية ودورها في المجال الثقافي

أ.محمد عيسى

مقدمة:

يعتبر موضوع الدين والثقافة من المواضيع التي تتعدّد وجوه القول والبحث فيها، وبالأساس فإن مصطلح «ثقافة» مصطلح إشكالي، لا يستقر على تعريف محدّد جامع مانع. كما أن مفهوم الدين (وليس الدين نفسه) مفهوم ملتبس، على الأقل لجهة التمييز بين ما هو دين، وبين ما هو فكر ديني. وإذا كان الفكر الديني هو المعرفة البشرية بالدين، تَحتّم علينا أن نصنِّف الفكر الديني في خانة المعطَى الثقافي. ولكن هذا التصنيف لا يتم إلا بعد التوافق على أن مصطلح الثقافة -مهما تتباين تحديداته وتعريفاته- فإنها تُجمع على أن النشاط الفكري المعرفي هو عنصر أساسي من عناصر مصطلح الثقافة، وهكذا تغدو الخبرة الدينية أيضًا خبرة ثقافية. ولعل هذا هو ما يسوِّغ استعمال مصطلح «الثقافة الدينية» إلى جانب مصطلحات ثقافية أخرى، كالثقافة: العلمية، الأدبية، الفنية، السياسية. فقد شكلت المؤسسات الدينية حالة فكرية ثقافية مهمة على مدار أربعة عشر قرنًا كانت خلالها هذه المؤسسات تضطلع بعدد كبير من الأدوار الاجتماعية والتربوية والفكرية الثقافية.

فقد أضفت المدارس الفكرية الإسلامية[1] المتعددة طابعًا خصبًا كبيرًا على هيئة هذه المؤسسات وتوجهاتها الدينية؛ حيث شكلت هذه المدارس الفكرية العريقة المعين الذي أخذت عنه المؤسسات الدينية فكرها وتأثرت -بلا شك- بالسجال والحراك الفكري الدائر بين هذه المدارس. وهو الأمر الذي يفرض داعيًا منهجيًا مهمًا لتناول هذه المؤسسات بالبحث والدراسة والتحليل للوقوف على طبيعة دورها في الحياة الثقافية، من خلال اختيار عدد من النماذج الإسلامية المعاصرة باعتبارها حلقة الوصل بين المؤسسة الدينية والمجتمع الذي يمثل مجالا لتأثير هذه المؤسسة بطريقة مباشرة من خلال ما يُنشر للعامة فيها من آراء وتوجهات ومواقف.

كما شهد دور المؤسسة الدينية في العالم الإسلامي موجات من المدر والجزر، على طول تاريخها، وبخاصة في عصرنا الحديث.. هذا العصر الذي ثار الحديث فيه عن أزمة المؤسسة الدينية وعن إشكالات دورها ومهماتها، وعن التحديات الجديدة، وبخاصة الدينية تجاهها والتي لا تبدأ من الحركات الدينية الصاعدة منذ عشرينيات القرن العشرين، كما لا تنتهي بالفضائيات الدينية والزخم الديني والدعوي على شبكة الإنترنت، وهو ما يراه الكثيرون سحبًا للبساط من تحت أقدامها.

وعلى الجانب الآخر من التطورات المعاصرة يأتي التطرف الديني والتشرذم المذهبي والكراهية الطائفية لتطرق الباب من جديد لإعادة النظر في الدور الذي لابد أن تقوم به المؤسسات الدينية في ترسيخ قيم المواطنة وتقبُّل الآخر؛ أي بناء الإنسان المعاصر وتغيير منظومته الثقافية التي قد يشوبها الكثير من الرواسب المعاصرة. فتنمية الدور الثقافي التوعوي للمؤسسات الدينية تعد أحد الأبعاد الاستراتيجية التي يجب أن يحرص عليها الجميع، بالعمل على وجود تلك المؤسسات الدينية القوية في مجتمعاتنا؛ لأن هذه المؤسسات الدينية القوية ستخلق حالة من الاستقرار والتوازن عند أفراد المجتمع[2]، و بالتالي تبرز أهمية رصد هذا الدور الثقافي للمؤسسات الدينية في العالم الإسلامي من هذا المنطلق المهم.

أولا- مفاهيم الدراسة:

يرى الباحث ضرورة منهاجية تقتضي التبيان والتوضيح لماهية المفاهيم المستخدمة في هذه الورقة البحثية إيمانًا بأن المفاهيم لبنات أساسية في التحليل السياسي بصفة عامة وفي بناء الفكر بصفة خاصة وتحليل الدور الذي تقوم به المؤسسات الدينية في الواقع الثقافي العربي بصفة خاصة. فالحالة المفاهيمية لها أهمية خاصة في فهم هذا الفكر ومآلاته، فمن المعلوم أن الفكر الإسلامي يعتبر الآلية المركزية والمحورية التي تعمل من خلالها المؤسسات الدينية، مقترنًا بالإنجاز الحضاري، أي أن الفكر الإسلامي لابد أن يقترن بوظيفة حضارية اجتماعية إيجابية. كما أن الفكر نتاج التراكم العلمي والمعرفي، فليس هناك انقطاع في الفكر وإنما هناك اختلاف منبعه سنة الله في خلقه، وغايته الاستفادة القصوى من التنوع من خلال التفاعل بين العوالم الفكرية والأنساق الثقافية البشرية.

وتقودنا هذه الوظيفة الحضارية لعنصر آخر يميز الفكر الإسلامي وهو القدرة على خلق الحراك[٣]، المتأتي من القدرة التي تحول الفكر إلى حركة تثري الحضارة وتصل الماضي بالحاضر وتقوده إلى المستقبل، وهنا تنتج الطفرة الحضارية ويحقق الفكر غايته بل ويتعداها ليصبح للفكر وظيفة جديدة وقائية[٤] احترازية وأخرى تنبؤية استشرافية. وفي هذا السياق الواعي لدور وطبيعة الفكر تنبع الأهمية المنهاجية من ترسيم خارطة المفاهيم الخاصة بكل فكر على حدة، فالمفهوم يمثل عنصر ضبط منهاجيًا للتعامل مع الظاهرة المدروسة من خلال: بناء الإطار المفاهيمي، بناء المصطلحات، فاعليتها ودواعيها.

وعلى الرغم من الأهمية الخاصة بالمفهوم وضرورته فإنه يثير عددًا من الاشكاليات النظرية، أولها يدور في فلك العلاقة بين المفهوم وأيديولوجيات العولمة والتدويل، تحت دعوى «تثبيت المفاهيم» لتكون وحدات تحليل ثابتة[٥]، وهو ما لا يصح إجرائيًا أو تنظيريًا، إذا كان التحليل مرتبطًا بسلامة البناء المفاهيمي ووضوح الخارطة المفاهيمية وعلم اجتماع المفهوم ودواعيه وهو ما لا يستقيم مع محاولات التنميط الثقافي والحضاري التي يضرب على وترها توحيد المفاهيم، فالتنميط يسير بالمفهوم خارج نطاق التحليل. فكل مفهوم ينتمي إلى إطاره الفكري الذي يعمل بداخله، وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالعلاقة بين المفهوم والأطر المرجعية التي تعتبر البيئة الخاصة بالمفهوم، والتي تتوقف عليها صحة المفهوم وفاعليته. وفي هذا السياق كان لابد من الإشارة إلى الأهمية النظرية المتصلة بتحديد المفاهيم ذات الصلة بهذه الدراسة وهي:

١- مفهوم الثقافة.

٢- مفهوم الديني.

٣- مفهوم المؤسسة الدينية.

ولتحقيق التكامل الأكاديمي بين النظرية والتطبيق الواقعي كان على هذه الورقة أن تدرس الدور الثقافي الذي تمارسه المؤسسات الدينية في عالمنا العربي والإسلامي المعاصر، من خلال عدد من النماذج الواقعية التحليلية؛ وهي: مجلة «منبر الإسلام» الصادرة عن وزارة الأوقاف المصرية، ومجلة «التسامح» الصادرة عن وزارة الأوقاف العُمانية، ومجلة «منار الإسلام» الصادرة عن هيئة الأوقاف الإمارتية. وتحقيقًا لمبدأ الحياد الأكاديمي وتوحيدًا لرؤية التأثير العربي الإسلامي في المنطقة الإقليمية كان على هذه الورقة أن تتعرض لنموذج إسلامي آخر يحمل تأثيرًا نوعيًا على بعض أجزاء من الإقليم[٦] الإسلامي المعاصر وهي مجلة «حوزة» الصادرة عن الحوزة العلمية في إيران التي تعتبر المؤسسة الدينية الرسمية للفكر الشيعي الإيراني، وهذا لتكتمل الصورة العامة عن طبيعة الأدوار التي قد تلعبها المؤسسات الدينية من خلال وسائل تعبيرها عن موقفها وآرائها ورؤيتها للواقع المعاش، فلا شك أن تواصل المؤسسات الدينية مع الأفراد هو بالأساس مناط هذا التأثير المتوقع على السلوك العام للفرد الذي يتأثر سلوكه بهذه الأفكار والآراء.

وستقوم هذه الورقة بمراجعة بعض الأعداد -ما استطعنا إلى ذلك سبيلا- الصادرة من المجلات الفصلية سالفة الذكر في عام ٢٠١٠ بوصفها نماذج، من خلال العناصر التالية:

- مدى الارتباط العضوي بين الموضوعات المطروحة في الأعداد والواقع المعاش وسائر الأوضاع المعاصرة لصدور الأعداد.
- كيفية تناول الموضوعات وما تعبر عنه من ضحالة وعمق وأصالة ومعاصرة، وهل تناول الموضوعات يتم بشكل أكاديمي معمق مرتبط بغاية وأهداف أم أنه مجرد طرح عشوائي لقضايا سطحية غير مرتبطة؟
- دور الموضوعات المطروحة في تكوين الوجدان الجمعي العام للمتلقي، وهل تحمل الموضوعات رسالة للمتلقي أم أنها مجرد اجتهادات أكاديمية بغرض التعليم والتوضح ليس أكثر؟

التعريف اللغوي للثقافة:

يدل لفظ (الثقافة) في معاجم العربية وقواميسها والقرآن الكريم وعلومه والسنة النبوية وعلومها وكتب التراث الإسلامي بعامة على الصفات الذاتية للمتعلم وهي: (الفهم- الفطنة- الحذق- سرعة التعلم- ضبط العلم). فتُعرَّف الثقافة في «معجم لسان العرب» على أنها ثقف الشيء أي علمه وتعرف عليه، أي أن الثقافة هنا تعني: سرعة التعلم[٧]. كما يحدد العلامة فريد وجدي في دائرة معارف القرن العشرين، ثقف يثقف ثقافة، أي:

فطن وحذق، فالمثقف إذًا هو الحاذق الفطن. وبالتالي أجمعت معظم المعاجم الحديثة على أن الثقافة هي الحذق وسرعة الفهم. والقواميس الحديثة تقول «ثقف ثقافة: صار حاذقًا خفيفًا، وثقف الكلام فهمه بسرعة»[٨].

كما تدل بعض التعريفات على معنى الآلة؛ حيث استُعملت الثقافة أداةً وأسلوبًا في (تسوية المعوج وما يدخل في ذلك من التهذيب والإصلاح والتقويم) كقولنا: ثقف الصانع الرمح، ويؤيد هذا ما ورد في بعض المصادر عن آلة كانت تسوى بها الرماح تسمى «الثقافة».

ومنها ما يدل على معنى زائد على الصفات التي يتصف بها المتعلم، ليشمل موضوع الثقافة محسوسا كان أو معنًى كما في (الإمساك بالشيء والظفر به، ومصادفته، وحيازته)، وكذلك الحصول على الشيء وإدراكه والتمكين منه قال تعالى ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١][٩]. وبالتأمل فيما سبق نجد أن لمفهوم الثقافة دلالات[١٠] أصلية ودلالات متطورة، وأن بين المعنى الأصلي والمعنى المتطور علاقة وقرينة، وعلى هذا فليس غريبًا أن نجد بين المعنى اللغوي للثقافة، ومعناها الاصطلاحي صلة ونسبًا[١١].

ومن الصعب أن يجد الباحث تعريفًا جامعًا مُتفقًا عليه للثقافة بمعناها العام، لاختلاف العقائد والفلسفات والأيديولوجيات التي تنطلق منها هذه التعريفات وما تقوم به من تصورات، ولكن يمكن أن نذكر أن أبرز هذه التعريفات ما يلي:

الثقافة في أذهان الباحثين فهمًا:

١- فهم قائم بأذهان أصحاب الدراسات الإنسانية: والثقافة في نظر أصحاب هذا الفهم هي طريقة الحياة، وتشمل حسب هذا التصور كل نواحي النشاط العادي كالعمل والعبادة والزواج وكل ما يصدق عليه أنه من العادات والتقاليد.

٢- الفهم الثاني يلتزم به الناظرون في الحياة الفكرية للشعوب. والثقافة في نظر أصحاب هذا الفهم هي نتاج الفكر وتشمل كل نواحي النشاط الفكري، كالفلسفة والعلم والأدب بفروعه المختلفة. ويُعَد عالِم الأجناس البريطاني إدوارد تايلور[١٢] أول من وضع تعريفًا عامًا شاملا للثقافة الإنسانية من منطلق الأنثروبولوجيا الغربية، في كتابه «الثقافة البدائية»، وينص هذا التعريف على أن الثقافة بمعناها العام «نظام كلي متشابك مركب، يشمل: المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات والتقاليد وجميع العناصر التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوًا في المجتمع».

٣- تعريف الثقافة باعتبارها ظاهرة خاصة مرتبطة بمجتمع معين، وقد قال بهذا التعريف مجموعة من علماء الإنسان الأمريكيين، والثقافة تبعًا لهذا التعريف نظام اجتماعي يُستمد من تاريخ وتراث مجتمع معين، ويظهر في منهج خاص للحياة متقدم أو متخلف يتبعه أفراد ذلك المجتمع، وهذا النظام يشمل اللغة والتقاليد والمؤسسات والأفكار الموجهة والعقائد والقيم التي تسود في الواقع الاجتماعي[١٣].

٤- تعريفات قال بها بعض التربويين العرب وبعض المفكرين المسلمين، مرة بإضافة الثقافة ووصفها وتخصيصها، ومرة بإطلاقها وعدم تقييدها[١٤].

من هنا جاءت تعريفات الثقافة في كتابات المفكرين المسلمين المعاصرين كثيرة ومتنوعة ومن أبرزها الآتي: «مجموعة الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه»، و«الصورة الحية للأمة فهي التي تحدد ملامح شخصيتها وقوام وجودها وهي التي تضبط سيرها في الحياة وتحدد اتجاهها فيها. إنها عقيدتها التي تؤمن بها ومبادئها التي تحرص عليها ونظمها التي تعمل على التزامها وتراثها الذي تخشى عليه من الضياع والاندثار وفكرها الذي تود له الذيوع والانتشار»، وعرفها مجمع اللغة العربية بـ«جملة العلوم والمعارف والفنون التي يُطلب الحذق بها».

مفهوم الثقافة في اللغات الأخرى:

تعددت دلالات الثقافة في اللغة اللاتينية ثم في اللغات التي تطورت عنها بخاصة الإنجليزية وتطورت حتى أصبحت مصطلحًا لعلم بعينه وخلاصته في الآتي:

استُخدم لفظ الثقافة في اللاتينية منذ القدم بمعنى حرث الأرض وزراعتها، وهذا معنى حسي، واستُخدمت كذلك في المعنى المجازي للإشارة إلى تهذيب العقل وتنميته. وارتبط هذا المعنى الفلسفي كذلك بتنشئة الناس على تكريم الآلهة، كما أكد بعض الباحثين أن هذه المعاني للفظ الثقافة ظلت مستمرة طوال العصرين اليوناني والروماني، بل استمرت حتى القرون الوسطى حيث أُطلقت في فرنسا على الطقوس الدينية.

واقتصر مفهوم الثقافة في الغرب في عصر النهضة على مدلوله الفني والأدبي، فتمثل في دراسات تتناول التربية والإبداع فعمد فلاسفة القرن السابع عشر الميلادي إلى تطبيق المناهج العلمية في دراسة المسائل الإنسانية، فأفردوا مضمارًا خاصًا للعمليات المتعلقة بمفهوم (الثقافة)، واستُخدم مفهومها للدلالة على تنمية العقل وغرسه بالذوق والفهم وتزيينه بالمعرفة، واستُعملت فيما يبذله الإنسان من عمل لغاية تطويرية سواءً أكانت مادية أم معنوية.

وقد وضع إدوارد تايلور[١٥] تعريفًا علميًا يعد من أوفى التعريفات وأشملها لمفهوم الثقافة؛ حيث عرفها بأنها «ذلك الكل

المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف، وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع»[١٦] في حين يرى الدكتور نصر عارف أن كلمة ثقافة يستحيل أن تحمل طابعًا عربيًا[١٧].

من هنا نخلص إلى أن الثقافة كمفهوم لا يمكن أن تستقيم بدون إضافةٍ تحدد محتوى المفهوم وتسهم في تفعيله داخل المنظومة الفكرية التي يعمل فيها كأن نقول: الثقافة السياسية أو الثقافة الإسلامية أو الثقافة المعاصرة، فهذا المفهوم يعطى درجة عالية من الفاعلية على مستوى التحليل والتنظير، وهو الأمر الذي يحدد المفهوم.

فإذا نظرنا إلى الثقافة على أنها موقف أيديولوجي ترتب على ذلك أن يفقد مفهوم الثقافة جزءًا كبيرًا من فاعليته التحليلية، ويتحول إلى مجرد موقف أيديولوجي متحيز لتوجهات خاصة[١٨] وتقل بذلك قدراته التحليلية، وأيضًا قد يصبح مفهومًا نخبويًا بالطريقة ذاتها، أو قد يتحول إلى مفهوم يرسخ تمايزات وتحيزات إنسانية كأن نقول الثقافة الإسلامية مثلا أو الثقافة الغربية وما إلى ذلك من تخصيصات لمفهوم الثقافة تحد من فاعليته وقدراته التحليلية. وهذا الخلل بالطبع لا يرتبط بمفهوم الثقافة في حد ذاته وإنما يرتبط بالاستخدام الخاطئ والحمولة الزائفة التي تُلقَى على المفهوم، فدلالة المفهوم وبناؤه لابد أن تتسما بقدر عالٍ من الوضوح والتعاضد بين الجانب التوضيحي والتعريفي للمفهوم والجانب التحليلي المعياري أو الكمي للمفهوم ذاته وإلا أصبح المفهوم وصفًا لظاهرة ما أو موقف أيديولوجي معين أو توجة عام وخرج من إطار كونه مفهومًا.

فكما يرى ميشيل فوكو[١٩] فإن المنظومة الفكرية «هي المسلمات والفرضيات الضمنية التي تتحول إلى ممارسات فكرية تتغير بتغير الزمان والمكان»، بما يمكّن من التعبير عن التحيزات وخلافها من المواقف والتعبيرات والانتماءات الأيديولوجية والفكرية، وعندها يضحى المفهوم أداة فعالة في التحليل ورصد التغيرات وتحديد أسبابها ومساراتها بطريقة واضحة ودرجة حياد علمي كبير.

مفهوم الدين[٢٠] والمؤسسة الدينية:

لا يوجد للدين تعريف واضح وثابت فهناك العديد من التعريفات للدين، وتتصارع جميعها على محاولة أشمل وأدق تعريف. فالدين يتناول واحدة من أقدم نقاط النقاش، ففي القِدم كان النقاش يتناول شكل وطبيعة الإله الذي يجب أن يُعبد. أما في العصر الحديث فيتركز النقاش بالأساس حول وجود أو عدم وجود إله خالق تتوجب عبادته. لذلك نجد محاولات لتعريف الدين من منطلق إيماني روحاني يقيني، أو من منطلق إلحادي، أو من منطلق عقلاني يحاول دراسة الدين باعتباره ظاهرة اجتماعية نفسية فلسفية. في حين ينظر علماء الاجتماع إلى الدين على أنه مجموعة مجردة من القيم والمثل والخبرات التي تتطور ضمن المنظومة الثقافية للجماعة البشرية. ويرتبط بمفهوم الدين مفاهيم أخرى مثل: العقيدة والعبادة والتدين والملة والوحدانية. ويمكننا أن نفكر في مفهومنا عن الدين من اتجاهات عدة: هل نتحدث عن الدين بوصفه اسمًا، أم باعتباره صفة، أم حالا، أم فعلا؟ فالدين باعتباره اسمًا يعبر عن مجموعة من التعاليم الدينية، أو عن شيء عالمي نرى أثره في كلّ البشر.

أمّا الدين باعتباره صفة، أو حالاً، فإنه يعدُ وسيلة لوصف أشياء أو سلوكيات بعينها (كقولنا: كتب دينية، مؤسسات دينية... إلخ). كما يمكننا أيضًا أن نتوسع في الحديث ليشمل «التدّين»، أي كفعل يدل على الدين نفسه»[٢١].

وبالرجوع إلى قواميس اللغة العربية نجد أن كلمة الدين أخذت عدة معانٍ؛ فكلمة الدين تؤخذ من فعل متعدٍ بنفسه «دانه يدينه»، وتعني: ملكه وحكمه وساسه ودبره وحاسبه وقضى في شأنه وجازاه وكافأه وأذله. كما تؤخذ كلمة الدين من فعل متعدٍ باللام «دان له»، وتعني: أطاعه وخضع له. وكلمة الدين لله يفهم منها كلا المعنيين: الحكم لله والخضوع لله، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾ [النحل: ٥٢]. وتؤخذ كلمة الدين أيضًا من فعل متعدٍ بالباء «دان به»، وتعني: اتخذه دينًا ومذهبًا، أي: اعتقده واعتاد عليه أو تخلق به. فالدين هو المذهب أو الطريقة التي يسير عليها المرء نظريًا وعمليًا. يُفهم مما سبق أن كلمة الدين تشير إلى علاقة بين طرفين يعظم أحدهما الآخر ويخضع له. فإذا وُصف بها الطرف الأول كان خضوعًا وانقيادًا، وإذا وُصف بها الطرف الثاني كانت أمرًا وسلطانًا وحكمًا، وإذا نُظر بها إلى الرباط الجامع بين الطرفين، كانت هي الدستور المنظم لتلك العلاقة، أو المظهر الذي يعبر عنه المبدأ الذي يلتزم الانقياد له.

بينما أخذت اللفظة معانيَ أخرى في اللغة الانجليزية؛ حيث يتناول قاموس أكسفورد معنى كلمة الدين بأنها تعني الربط معًا، أي: ربط البشر بالآلهة، وربط الناس ببعضهم البعض من خلال ما يُفرض عليهم من القوة الإلهية التي هي فوق البشر التي يجب أن تُطاع وتُعبد، وذلك من خلال السلوك والطقوس والاعتقاد والقيم الأخلاقية[٢٢].

وإذا أضفنا كلمة «الدين» إلى أي أمة أو شعب لأصبح المعنى الناتج هو «مجموعة المعتقدات والمبادئ التي تؤمن بها تلك الأمة أو الشعب». وما يترتب على اعتناق هذه المعتقدات درج العلماء على تسميته «شريعة»[٢٣].

ومن الصعب إيجاد تعريف شامل يجمع كل الأديان، لذا توجد تعريفات كثيرة للدين تجنح إلى وضع مفهوم أولي لهذا المصطلح، ولا تهدف إلا إلى رسم الإطار العام له دون تحديده

بمعنى عام شامل، فيختلف معنى «الديني» باختلاف «الثقافة» التي يقترن بها[٢٤]. وقد قال بذلك البروفيسور مالوري ناي[٢٥] في كتابه المسمى «الدين الأسس» عند حديثه عن الدين[٢٦].

أما عن المؤسسة الدينية فيعود تاريخ ظهورها إلى تأسيس «المدارس النظامية»[٢٧]، ويمكن تعريف المؤسسة الدينية بأنها: «مجموعة الأحكام والقوانين الثابتة التي تحدد السلوك والعلاقات الاجتماعية في المجتمع»، ويمكن أن تُشبَّه بالعضو أو الجهاز الذي يُنجز وظائف مهمة للمجتمع. وهي أيضًا أمكنة تؤدَّي فيها العبادات الدينية كالمساجد، وقد تكون أمكنة لتلقي الثقافات الدينية كالجمعيات، وتؤدي خدمات ثقافية مثل: المحاضرات والندوات والاحتفالات بالمناسبات الدينية، وإصدار النشرات الدينية[٢٨].

وقد عرَّفها د.رضوان السيد تعريفًا وظيفيًا؛ حيث يرى أن «المهامَّ التقليدية للمؤسسات الدينية تشملُ إقامة العبادات، والتعليم الديني، والفتوى، وممارسة القضاء»[٢٩]، في حين يرى الباحث العراقي عبد الجبار الرفاعي أنها تعني تحول كل شيء يرتبط بالدين إلى مؤسسة[٣٠]، وينبغي تاكيد أن الإسلام في مهده لم يعرف وجود مؤسسات دينية بالصورة التنظيمية التي هي عليها اليوم، كما أنه ليس في الإسلام وساطة بين العبد وربه أو نظام كهنوتي هيراركي أو أن الدين حكر علي فئة دون أخري، لكن التطور التاريخي والمجتمعي والسياسي أدى الى قيام مؤسسات دينية تطورت عبر مختلف العصور، ويمكن أن تكون لهذه النقطة بحث آخر.

ثانيًا- علاقة الدين بالثقافة وأهمية الدور الثقافي للمؤسسات الدينية:

من خلال هذا العرض المفاهيمي لكل من الثقافة والدين نجد أنهما قد يرتبطان بعدد كبير من العلاقات المتداخلة. فإذا نظرنا إلى الثقافة فقد تحتوي الدين كأحد مكوناتها، فيمكن أن تكون العلاقة بين الثقافة والدين هي علاقة كل بجزء. وإذا قيّمنا علاقة الدين بالثقافة وجدنا العديد من الخبرات التاريخية التي تثبت وجود علاقة أزلية حضارية تربط بينهما.

وعلى الرغم من أن هذه الورقة ليس من أهدافها أن تقف على طبيعة هذه العلاقة بين الثقافة والدين فإننا لا بد أن نشير إلى أهمية هذه العلاقة، وخاصة في هذه اللحظة الحضارية التي تشهد الكثير من التنظيرات التي تؤكد أن الدين قد يتعارض مع الثقافة العامة التي يسمونها بالعولمة. فقد أشار صمويل هنتنجتون في مقاله «صدام الحضارات»، إلى أن الثقافة الدينية تدفع الأفراد إلى التمسك بهوياتهم الأولية والحفاظ عليها، الأمر الذي سيؤدي إلى صدام حتمي بين الثقافات. وهو الإطار نفسه الذي بنى عليه فوكوياما أطروحته «نهاية التاريخ»؛ حيث رأى أن الثقافة الموحدة هي التي ستنتشر، وهذه الثقافة في الغالب ثقافة عالمية لا علاقة لها بالدين، وبالمنطق نفسه واستنادًا إلى التكهنات حول مضمون العلاقة بين الدين والثقافة اتُخذ الكثير من القرارات الدولية لتحجيم هذه العلاقة بين الدين والثقافة، وعلى رأس هذه القرارات بلاشك قرار الحرب على الإرهاب.

ومن شأن المؤسسات الدينية أن تلعب دورًا ثقافيًا مهمًا سواء على المستوى القومي؛ حيث يفرض الدور الثقافي للدين قيم التسامح ونبذ العنف وقيم الحوار واحترام الآخر وتقبله، وهو ما عبر عنه القرآن الكريم في تحديد غاية خلق الانسان واستخلافه في الأرض ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [٣١].

وأيضًا على المستوى الدولي فإن الدور الثقافي للمؤسسات الدينية مطلوب في هذه اللحظة وخاصة لتعالي درجات الاختلاف الديني التي قد تصل أحيانًا إلى درجة التناحر والتقاتل. في حين أن اختلاف الأديان لا يعني أبدًا الاختلاف في القيم، والأحكام، والأهداف المشروعة. فضلا عن إلحاح ملف الإرهاب الدولي على الساحة الدولية، وغيرها من الملفات الطائفية والإثنية التي تحتاج من المؤسسات الدينية أن تمارس دورها في تغيير المنظومة الثقافية العالمية وتعديل مساراتها، وتبيان الغاية العامة لتنظيم مصالح البشر في هذا العالم، مهما اختلفت أديانهم. فغياب الدور الثقافي للمؤسسات الدينية من شأنه أن يخلق مناخًا اجتماعيًا وسياسيًا وإنسانيًا مليئًا بالكراهية والبغض والعنف والانحراف عن قيم الإنسانية والمواطنة واحترام الآخر.

فالخبرة التاريخية تؤكد أن تحصنُّ الفكر الديني ضد أسئلة الثقافة وتحدياتها انتهى بعزلة الدين في حقبة من حقب التاريخ، أي في القرون الوسطى الأوربية التي تلتها حقبة عصر النهضة في أوربا وسيادة فصل الدين عن الدولة.

وهكذا تغدو كل محاولة لعزل الدين عن تحديات المعرفة (وكذلك توسيع صلاحيات الدين للإجابة الكاملة عن أسئلة لا تقع في دائرة صلاحياته هو صورة من صور عزله) محاولةً لتجريد الدين من بعده الثقافي الذي يتصل فيه ابتداءً، واستمرارًا ومصيرًا[٣٢].

فحضور البعد الثقافي في الخبرة الدينية ظاهرة موضوعية، ليست مفتعلة من أجل أغراض دينية أو أغراض إلحادية. لذلك نرى أن توسيع دائرة التعامل بينهما (الدين والثقافة) مسألة يُمليها هذا الواقع الموضوعي، وصولا إلى التماس الحدود والأبعاد المشتركة بينهما، وكذلك الحدود والأبعاد التي تخص كلَّ واحد منهما، فهما بعدان مكتملان متكاملان متقاطعان لخدمة البشر وتحقيق غاية الاجتماع البشري على هذه الأرض.

ثالثا- النماذج التطبيقية للدراسة:

١- مجلة منبر الإسلام:

وهي مجلة شهرية تصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وخاضعة بشكل مباشر لوزارة الأوقاف المصرية، صدر العدد الأول منها منذ واحد وسبعين عامًا أي في عام ١٩٤٠، رئيس مجلس إدارتها هو الدكتور محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف المصري السابق.

ويمكن بيان الدور الثقافي للمجلة من خلال:

- المحتوى والموضوعات:

حققت مجلة منبر الإسلام الجمع بين البساطة في العرض بالقدرة على إيصال المعلومات إلى فكر القارئ بأقل جهد ممكن والدقة في تحليل الموضوعات التي يحتويها من خلال التأصيل والتعمق في البحث، وهي اعتبارات من الصعب التوفيق بينها. إلا أن هذه المجلة أثبتت أن الصعب ليس مستحيلا، فموضوعاتها تحمل قدرًا كبيرًا من التنوع بين التفاسير القرآنية والأمور الحياتية والإنسانية والثقافية للمسلم، فهي تهدف إلى توسيع دائرة ونطاق اهتمام الفرد المسلم لتخرج من الدائرة التقليدية التي تحصر الدين في القرآن والسنة لتعمق له مفاهيمه وتمده بالصلة الحقيقية بين الدين والحياة التي يعيشها المسلم.

- أصالة الموضوعات وارتباطها بالميراث الثقافي والحضاري:

تعتبر مجلة منبر الإسلام من أقدم المجلات التي تتناولها هذه الدراسة، وهذا القدم بلا شك أعطاها قدرًا من الخبرة في التعامل مع الجماهير، وهو ما يدل على أنها هي الأخرى شهدت تطورات عديدة في طريقة التناول والعرض لموضوعاتها التي تميزت بالمزج بين الأصالة والمعاصرة، في إطار نهجها التعليمي التثقيفي، فهذه المجلة لا تخاطب المثقف فقط، بل إن بساطتها ودقتها وسلاستها في العرض تجعل منها مجلة تعليمية تثقيفية في المقام الأول، فقد عملت هذه المجلة على الدمج بين التراث الإسلامي الخصب والقصص القرآني الشيق والبلاغة القرآنية المتعة والإعجاز العلمي المبهر والتطويع والتحليل الواقعي للأحداث التي تواجه الأمة الإسلامية لتخرج متكاملة الجوانب، لتخاطب قطاعًا عريضًا من المسلمين وهو ما يعتبر إضافة مهمة تقدمها هذه المجلة.

- الارتباط بالواقع والتعبير عنه:

لم يكن ارتباط مجلة منبر الإسلام بالواقع هو أحد أهم أسباب نجاحها فقط، بل ارتباطها بالقطاعات البسيطة من المتلقين من الجماهير.. وهو في رأيي عامل النجاح الأوحد للنموذج التعليمي التثقيفي التربوي الذي تقدمه مجلة منبر الإسلام. ومما يؤكد هذه الرؤية سعر المجلة المنخفض بما يجعلها في متناول كل الفئات، أي أنها تخاطب الجمهور الذي يحتاج دفعة للتعلم، وتسعى للتأثير على قطاعات البسطاء من الناس الذين تبهرهم فكرة التدين، وقد يأخذهم هذا الانبهار إلى اتجاهات لن تكون في مجملها صحيحة فهي تمثل منبرًا يهديهم ويرسم لهم أسباب الفهم الصحيح البسيط للتدين، وهذه النقطة تمثل عامل نجاح مهمًا لهذه المجلة.

٢- مجلة التسامح:

مجلة فكرية[٣٣] دورية مستقلة، تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان، وهي فصلية تصدر منها أربعة أعداد سنوية، وكان العدد الأول منها قد صدر في شهر كانون الثاني -ديسمبر- من العام ٢٠٠٣، وتسعى لنشر ثقافة معاصرة تنويرية من خلال تأكيدها قيم حقوق الإنسان والتسامح والتنوع الثقافي.

كما تسعى إلى دعم ومناصرة مبادئ التسامح، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الصالح ونشرها على أوسع نطاق ممكن، في الفضاء المحلي، والعربي، والدولي.

ويلاحظ بشأن هذه المجلة:

- من حيث المحتوى والموضوعات:

مجلة التسامح من أكثر المجلات تنوعًا في تناول الموضوعات، مع الثبات في المبنى والهيكل العام للمجلة: فتقسيم الأبواب ثابت منذ العدد الأول لهذه المجلة، وخاصة ذلك الجزء المتعلق باختيار آية قرآنية في مستهل كل عدد. فهناك موضوع أساسي يدور في فلكه العدد ضمانًا للوحدة العضوية والبنائية للعدد ككل، وهو ما يُحدث نوعًا من التناغم والتكامل لدى المتلقي.

وهذا الثبات في الهيكل والأبواب يقابله تنوع هائل في طبيعة الموضوعات المطروحة والمتناولة في كل عدد ليس فقط في المادة والمحتوى وإنما أيضًا في التناول. فليس غريبًا أن يشهد كل عدد أسماءً متنوعة من المثقفين والأكاديميين الذين يكتبون في شتى الموضوعات من شتى الدول ومن مختلف الخلفيات الثقافية سواء كانت عربية أو غربية. وهذا بدوره يعمل على إثراء المحتوى والموضوعات المتناوله في كل عدد حتى في طريقة التناول والعرض، وخاصة في باب وجهات النظر الذي تُطرح فيه مقالات لكتاب مختلفين عن القضية نفسها، يعرض كل كاتب مقاله الأكاديمي من وجهة نظره وانطلاقًا من خلفياته وقناعته فتخرج بذلك المجلة جامعة لكل الآراء ومتضمنة لجميع الاتجاهات والتوجهات.

ولنا أن نشير إلى أنه غالبًا ما يتضمن كل عدد مقالا أو أكثر لكاتب أجنبي؛ تحقيقًا للتنوع والتعدد، فتخرج الصورة النهائية للمجلة ثرية بمحتواها وغنية بموضوعاتها.

- من حيث أصالة الموضوعات وارتباطها بالميراث الثقافي والحضاري:

تعرض مجلة التسامح تجربة فريدة في أصالة التناول للموضوعات المعروضة في المجلة. فعلى الرغم من مواكبة موضوعاتها لجميع الشواغل المعاصرة، يبقى التناولُ في حد ذاته أصيلا ومرتبطًا بغاية تهدف إلى ترسيخ القيم والمبادئ الحضارية الثقافية الإسلامية. فلم تمنع أصالة التناول من تعدد الموضوعات وتنوعها، بل سارت أصالة التناول جنبًا إلى جنب مع تنوع الموضوعات، فغاية ثبات الخطاب أو توحيده لم تكن عاملا محركًا لاختيار الموضوعات، بقدر ما كان الثبات في عرض وجهة النظر بحياد مع احترام وجهة نظر عارضها في إطار منهاجي أكاديمي عام.

وهذا التوازن بين الأصالة في طرح الموضوعات وتعددها كان هو الأساس في خلق نوع من الحياد والتوازن بين مقالات المجلة. فإذا عرضت المجلة رأيًا فهي تعرض في مقابله آراء أخرى دون أن يعكس أي من هذه الآراء توجهًا ما، فلم نجد أيًا من المقالات يرجح على أنه الأصوب. بل على العكس، كان التوجه العام للمجلة هو حرية العرض وفسحة التناول والحياد التام في إعطاء كل فرد فرصته المتكافئة في عرض وجهة نظره الخاصة طالما كانت تلتزم بالمعايير الأكاديمية للبحث العلمي فحسب.

- من حيث الارتباط بالواقع والتعبير عنه:

كما أشرنا في خضم الحديث عن العلاقة بين الثقافة والدين، وحددنا أنها تكاملية تفاعلية، فقد عبرت مجلة التسامح عن هذه العلاقة بين الثقافة والدين من خلال الموضوعات التي طرحتها في جميع أعدادها.

فتوجه المجلة العام لا يرى حدودًا فاصلة بين الثقافة والدين، وهو ما ساعد هذه المجلة على أن تضمن مساحة كبيرة من التنوع بين الموضوعات الثقافية والدينية، ولم يمنعها من التعبير عن الأحداث المختلفة سواء على الساحة الدولية أو الساحة الإقليمية أو الساحة العربية من منظور ثقافي ديني متنوع، فيه ثراء فكري وإفادة عامة للمتلقي.

٣- مجلة حوزة الايرانية:

مجلة حوزة الإيرانية، أو «إنديشية حوزة» بالفارسية، صدر في صيف عام ١٩٩٥م العدد الأول منها. وهي مجلة فصلية سياسية اجتماعية ثقافية، تصدرها جامعة العلوم الرضوية[٣٤] بمدينة مشهد.

وقد اشتمل هذا العدد على مقالات في الفقه والسياسة والعلوم القرآنية والثقافة والأدب والأديان والفلسفة، وتقارير عن بعض الكتب.

وعن البعد الثقافي للمجلة، يلاحظ:

- من حيث المحتوى والموضوعات:

تعتبر مجلة «حوزة» من أقوى المجلات الإسلامية الإيرانية الرسمية داخل إيران حيث إنها تصدر مباشرة من الجهات الرسمية في إيران فهي خاضعة للحوزة العلمية الإيرانية، وتمثل حلقة التواصل بين إيران وجمهور الشيعة في الداخل والخارج، وهو ما انعكس على التناول والمحتوى الخاص بالمجلة. فقد كان خطابها يتميز بالحدة والتعبئة والفخر بالرموز الدينية، كما حرصت «الحوزة» على إحياء أفكار هذه الرموز وتبسيطها بطريقة أكاديمية سهلة للمتلقي، فجاء الناتج العام حماسيًا متحيزًا لهذه الرموز ومناشدا للمتلقي بالفخر وتذكر هذه الرموز.

وقد عرضت المجلة في محتواها طريقة لربط هذا المحتوى بالواقع تأكيدًا على شمولية أصحاب هذا الفكر؛ حيث تقرن أحيانًا الفكر الشيعي بالتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تمثل قضية ملحة في عصرنا الحالي، في إشارة عامة من المجلة إلى قدرة الفكر الشيعي على مواجهة الصعوبات العالمية المعاشة في العصر الحالي.

- من حيث أصالة الموضوعات وارتباطها بالميراث الثقافي والحضاري:

لا شك أن هذه المجلة تحمل في غاياتها رسالة تنم عن الدفاع المتواصل عن الأصالة واحترام التقاليد والإرث الحضاري الشيعي وتقديس رموز هذا الفكر والعرض الجيد لهم، وتحليل رؤاهم لجميع القضايا والموضوعات في محاولة إحيائية مجتهدة لتراثهم الديني والفكري. كما حملت المجلة أيضًا نية الإشادة بالنماذج الفكرية المعاصرة التي تهتدي بالمنهج الأصيل نفسه، وتسير في فلك احياء التراث والميراث الشيعي.

- من حيث التعدد والتنوع في الطرح:

يلاحظ القارئ غياب التعدد في طرح وجهات النظر، فلا نجد كاتبًا لا ينتمي إلى المدرسة الشيعية يكتب في هذه المجلة، كما أننا لا نجد أيضًا أقطابًا أو محاور تناقش خارج إطار المجتمع الإيراني. فعلى الرغم من الثراء الأكاديمي الذي تتمتع به المقالات المنشورة وتحري الدقة المنهاجية في الطرح أو الكتابة أو إلحاق المراجع العلمية، فإن الموضوعات المطروحة لا يمكن بحال من الأحوال أن تُفهم إلا في إطار المدرسة الشيعية ذاتها. فهي محلية التناول في غالب الطرح، فلا تعطي مساحة للجانب الفكري الآخر بأي حال. وهو ما يعكس حالة فكرية متحيزة للفكر الشيعي، وخاصة في مرحلة الثورة وما تلاها.

- من حيث الارتباط بالواقع والتعبير عنه:

جاءت موضوعات المجلة مرتبطة إلى حد كبير بالواقع الإيراني ومتماشية إلى حد التطابق مع الرؤية الإيرانية الرسمية،

فوجدنا تكرارًا لمقولات تؤكد ذلك مثل «الإمبريالية الليبرالية والاشتراكية والشيوعية هي العدو»، أيضًا «ولاية الفقية» هي النموذج الأمثل للحكم الإسلامي، وايضًا «النظام الإسلامي الشيعي عالمي يحقق التنمية والازدهار»، وغيرها من العبارات التي تتردد كثيرا في جنبات هذه المجلة الفكرية القوية التي تؤكد الارتباط العضوي بين وجهة النظر الدينية الرسمية والطرح الثقافي والأكاديمي لهذه المجلة النخبوية الرسمية الدينية.

٤- مجلة منار الإسلام الإماراتية:

مجلة منار الإسلام مجله شهرية، ثقافية، دينية، تصدر عن الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف الإماراتية، تصدر منذ ٢٦ عامًا تقريبًا[٣٥]، فقد تأسست في عام ١٩٧٤ للميلاد وصدر منها حتى الآن ٤٤٢ عددًا.

والملاحظة العامة والأهم في هذا السياق عن مجلة منار الإسلام، أنها أقرب ما تكون إلى مجلة إخبارية إعلامية وإعلانية عن أخبار الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف الإماراتية، فهي أقرب ما تكون إلى نشرة أو دورية إخبارية أو ما يسمى Newsletter، وهو قد يكون مطلوبا بالنسبة لهذه الهيئة التي تعمل على نطاق فوق إقليمي، فالجانب الإعلامي في هذه المجلة يفوق غيره من الجوانب التعليمية أو التثقيفية.

خاتمة:

مما سبق يمكننا القول إن الدور الثقافي للمؤسسات الدينية مهم للغاية، خاصة إذا ما نظرنا إليه في سياق منظومة المقاصد والغايات الإسلامية، فالحضارة الإسلامية هي ميراث متكامل بين إعمال العقل وتوظيف وتفعيل الفكر مع النص المقدس، فيتحقق اكتشاف الإنسان لذاته وإمكاناته وقدراته التي بدورها تقوده لأن يكتشف العالم الذي يحيطه ويدرك غاية وجوده في هذه الحياة وعلى هذه الأرض، فيحول طاقته وطاقة أقرانه نحو هدف من المثالية والسمو الأخلاقي والرقي والإيجابية.

فمن الضروري أن يكون للمؤسسة الدينية كيان مؤسسي لا يتوقف مصيره ولا ترتبط قراراته بفرد معين أو بتوجهات رأس المؤسسة، بل بعمل جماعي يعبر عن لغة العصر. إن المؤسسات الدينية في العالم العربي والإسلامي تعاني أزمات ومشكلات، وليس أدل على ذلك مثلا من تصريح شيخ الأزهر د.أحمد الطيب واعترافه بغياب منهج الأزهر الوسطى المعتدل، فضلا عن تراجع وضعف مستوى الائمة والدعاة وخريجي الأزهر وعدم تحملهم مسئولية الدعوة، والانجرار وراء مطالبهم الحياتيّة والمصالح الضيقة[٣٦].

إن نِسب الجهل والأمية والفقر والمرض هي الأعلي بين دول العالم ناهيك عن الخلافات والنزاعات السياسية وتراجع النشاط الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية، وغيرها من المشكلات التي تعيشها المجتمعات العربية والإسلامية. وهذه المؤسسات موجودة وأدوارها غير ملموسة للمواطن العادي، وهو ما يتناقض مع خيرية الأمة الإسلامية.

كما أن هذه المؤسسات لا تعيش في بيئة منعزلة وبالتالي عليها أن تعلب دورًا فاعلا في محاربة هذه الآفات التي تعيش في العالم العربي والإسلامي. وعلي المؤسسات الدينية إعادة هيكلة ذاتها، ومراجعة دورها وخطابها وتنظيراتها والبضاعة التي تقدمها للجمهور؛ كي تكون مواكبة للعصر بحق لا بشعارات جوفاء أو بطلاءات لفظية لا تغني ولا تسمن من جوع. بل عليها التعامل مع الجماهير والعناية بمشكلاتهم والإحساس بهمومهم والتعبير عنها ثقافيًا ودينيًا حتى لا يكون الدين منعزلا في صورة عبادات وشعائر وتسابيح وهمهمات، بل متلاحمًا متعاضدًا؛ لأن الدين والنص المقدس لا ينطق وحده، وإنما ينطق به الرجال. وصناعة الرجال ومن قبلها العقل المتدين المثقف مهمة هذه المؤسسات التي تواتر علي محاولات إصلاحها الكثير[٣٧].

وقد زال بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير الاستبداد السياسي والقهر الذي كان البعض يبرر به ضعف المؤسسة الدينية في مصر مثلا، فما المانع الآن إذًا..؟ وهل سنصدق مقولة نصير الحرية وعدو الاستبداد الإمام عبد الرحمن الكواكبي أن «الاستبداد في السياسة متولد من الاستبداد في الدين أو مساير له»؟!

إن المؤسسات الدينية تضع على عاتقها وظيفة تاريخية ذات مرجعيه حضارية دينية، عليها أن تؤديها في نطاق الصراع الذي تعيشه الأسرة الدولية المعاصرة؛ لإنقاذ الإنسانية المعذبة من تَمَزُّقاتِها الضيِّقة التي فرضتها الأحداث على مجتمعنا، الذي نعيشه في الربع الأخير من القرن العشرين. علينا أن نبدأ فنزيل مجموعةً من المفاهيم الخاطئة التي لم يعد هناك موضع لتقبلها، والتي آن الأوان لكي نوضح حقيقة ما تحتويه من تشويه للخبرة التأريخية[٣٨].

فالتناغم مع النهضة الانسانية والوظيفة الحضارية للفكر هو مناط الوظيفة الثقافية للمؤسسات الدينية الإسلامية[٣٩].

الهوامش:

(١) لمزيد من المعلومات التفصيلية عن المدارس الفكرية الإسلامية وتوصيفها التفصيلي الدقيق، راجع: د.حسان عبد الله حسان، الفكر التربوي الامامي، ايران نموذجًا، سلسلة الفكر الايراني المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإيراني المعاصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، الجزء الأول، ص ١١-٤٠.

(٢) راجع: طارق حسن السقا، المؤسسة الدينية في العالم الإسلام، مقال منشور متوافر على الرابط التالي:
http://www.saaid.net/Doat/alsaqa/3htm

(٣) راجع: محمد محمد أمزيان، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٥٨، قراءة في منهج البحث الاجتماعي، بين الوضعية والمعيارية، ملخص رسالة دكتوراه للباحث نفسه، عام ١٩٨٧.

(٤) راجع: سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق و تعليق وترجمة الدكتور حامد ربيع، تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع، ألفّه للخليفة المعتصم بالله العباسي، الجزء الأول، مطابع دار الشعب بالقاهرة، ١٩٨٠.

(٥) يشير الدكتور سيف الدين عبد الفتاح إلى حقيقة التعامل مع المفاهيم من خلال مبدء التجني أو التبني في إطار الإشكاليات المتصلة بالتعامل مع المفاهيم. لمزيد من المعلومات التفصيلية راجع: د.سيف الدين عبد الفتاح، محاولة لتحديد مفهوم الخصوصية الثقافية بين التأشير الإجرائي والتأصيل النظري، في: الخصوصية الثقافية نحو تفعيل التغير السياسي والاجتماعي، مراجعة وتحرير علياء وجدي، تنسيق علمي وإشراف نادية محمود مصطفى، محمد صفار، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ص ٤٨.

(٦) يرى الباحث في توجهه العام لاختيار النماذج التحليلية لهذه الورقة أن الشيعة إحدى المدارس الإسلامية، ولا تختلف كثيرًا من حيث الأهمية والتأثير عن باقي المدارس الإسلامية وقد اختار الباحث الحوزة العلمية ذلك للتوجه العام الشيعي في إيران على عكس مجلة المنار مثلا التي قد يكون توجهها شيعيًا إلا أنها لا تعبر عن مؤسسة دينية رسمية، في حين أن رصد تأثير هذا الأخير على المناخ و،الحالة الثقافية هو ما يعني الباحث بطريقة أو بأخرى.

(٧) راجع: مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، مشكلة الثقافة، دار الفكر المعاصر، لبنان، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، الطبعة الرابعة ١٩٨٤، ص١٩.

(٨) مشكلات الحضارة والثقافة ص١٩.

(٩) سورة البقرة: ١٩١.

(١٠) نستنتج مما سبق أن للثقافة دلالتين: معنى حقيقي (حسي)، ومعنى مجازي (معنوي). إذًا الأصل في دلالة الكلمة في اللغة العربية أن تُستعمل في معناها الحقيقي الحسي؛ لأنها تدل على الأمور المعنوية دلالة مجازية، ومن هذه المعاني الأصيلة والدلالات الحقيقية ما يلي:

١- إدراك الشيء والحصول عليه.

٢- تقويم الشيء المعوج وتسويته.

٣- المثاقفة والملاعبة بالسيف.

ومن المعاني المجازية والدلالات المعنوية:

١- الحذق والفطنة والذكاء.

٢- سرعة التعلم والفهم.

٣- إدراك العلوم وضبط المعرفة المكتسبة.

٤- تنمية الفكر والمواهب.

(١١) فقد عرّف المجمع اللغوي الثقافة بالمعنى العام بأنها «جملة العلوم والمعارف والفنون التي يُطلب الحذق بها». وعرّفها المجمع الفلسفي بقوله «كل ما فيه استثارات للذهن وتهذيب للذوق».. للمزيد انظر: راشد شهوان وآخرون، الثقافة الإسلامية ثقافة المسلم وتحديات العصر، دار المناهج، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ، ص١٤.

(١٢) إدوارد تايلور عالم أنثروبولوجي بريطاني. من ورثة عصر الأنوار الفرنسي، ومتأثر ببعض علماء الإنسان الألمان مثل جوستاف كليم. استخدم كلمة الثقافة مفردة وجعل مراحل لتطورها ودافع عن الشعوب البدائية، وقال: إن الفارق بين ثقافتهم وثقافة المتحضرين هو درجة التقدم الثقافي، وحاول إيجاد براهين على ذلك. فهو يؤيد النظرية التطورية ذات الاتجاه الواحد.

(١٣) انظر: راشد شهوان وآخرون، الثقافة الإسلامية ثقافة المسلم وتحديات العصر، دار المناهج، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ، ص١٤.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٤.

(١٥) أحد أبرز علماء الاجتماع السياسي، وُلد في لندن عام ١٨٨٣، من أبرز ما أبدع كان نظرية عن علاقة الأيديولوجيا بالثقافة، أو ما أسماه هو الثقافة الأولية أو التحتية. ولا يزال يستخدم تعريفه للثقافة في معظم الكتابات (الأنثروبولوجية) حتى الزمن الراهن.

(١٦) فتعريف الثقافة من هذه الناحية متعددة الجوانب يؤكد على تعدد روافدها وتقاطعها، فهي تشمل كل ما له علاقة بتكوين الفرد الذاتي والعقلي، ومتعلقة بتحديد طبيعة علاقته مع الآخرين، ومن هذا المنطلق تبدو الثقافة أكثر إجرائية ولزومًا في العلوم الاجتماعية الغربية.

(١٧) فهي من اللفظ اللاتيني Culture أي: حراثة الأرض وزراعتها، وتحول استخدامها فيما بعد في الفلسفة

لتكون بمعنى: زراعة العقل وتنميته، راجع: نصر عارف، الحضارة، الثقافة، المدنية، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة المفاهيم والمصطلحات ودلالة المفهوم (١)، ١٩٩٤، ص ٢٠ إلى ٢٢

(١٨) راجع: د.نادية مصطفى ود.محمد صفار، محاورات عن الخصوصية الثقافية، نحو تفعيل التغير السياسي والاجتماعي، تحرير ومراجعة علياء وجدي، تنسيق علمي وإشراف برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٣٦ وما بعدها، ط١، ٢٠٠٨.

(١٩) فيلسوف فرنسي، يعتبر من أهم فلاسفة النصف الأخير من القرن العشرين، تأثر بالبنيويين ودرس وحلل تاريخ الجنون في كتابه «تاريخ الجنون»، وعالج مواضيع مثل الإجرام والعقوبات والممارسات الاجتماعية في السجون. ابتكر مصطلح «أركيولوجية المعرفة».

(٢٠) لمزيد من القراءة عن أهمية دراسة الدين من وجهة النظر الاجتماعية، راجع: سامية مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع الديني، مكتبة النصر للتوزيع والنشر، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣، ص ٢٣- ٣٠.

(٢١) راجع: مقال محمد حلمي عبد الوهاب، الدين والثقافة والمجتمع... علاقة تتشكل مجددًا في عالمنا المعاصر، ٢٠١١، منشور على الرابط التالي:
http://internat.ionaldaralhayatcom/internationalarticle/225990

(٢٢) راجع: مقال د. عصام محمد، مفهوم الدين ومفهوم المؤسسية الجزء الأول، ٢٠٠٧منشور على الرابط التالي:
,http://disam.maktoobblogcom/278007/

راجع أيضا: مقال، طارق حسن السقا، المؤسسة الدينية ودورها في العالم الإسلامي، منشور على الرابط التالي:
http://www.saaidnet/Doat/alsaqa/3htm

(٢٣) للمزيد حول تعريفات مفهوم الدين سواء كانت التعريفات وظيفية أو رمزية، انظر: سامية مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع الديني، مكتبة النصر للتوزيع والنشر، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣، ص ٢٣-٣٠، راجع أيضًا إشكاليات مصطلح الدين والتدين والتعريفات المختلفه له عند الغربيين في: د.مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع الديني، بحث منشور على الإنترنت، ٢٠٠٨، ص ١٥- ١٧.

(٢٤) فعلى سبيل المثال يختلف مفهوم «الديني» عبر الديانات والتكوينات الاجتماعية وغيرها من الضوابط النوعية التي من شأنها أن تحدد توجه مفهوم الديني أو تحدد فاعليته المفاهيمية، وأذكر علي سبيل المثال أن جوناثان سميث قد أورد قائمة مكوّنة من خمسين محاولة مختلفة لتعريف مفهوم الدين، ليخلص في النهاية إلى أن ذلك لا يعني عدم إمكان الوصول إلى تعريف للدين، وإنما يمكن تعريفه بوسائل عدة تصل إلى خمسين وسيلة تتراوح ما بين النجاح والإخفاق، راجع: مقال محمد حلمي عبد الوهاب، الدين والثقافة والمجتمع... علاقة تتشكل مجددًا في عالمنا المعاصر، ٢٠١١، منشور علي الرابط التالي:
http://internationaldaralhayatcom/internationalarticle/225990

(٢٥) هو نائب مدير معهد آل مكتوم للدراسات العربية والإسلامية باسكتلندا، والمشرف على برنامج التعددية الثقافية، وصاحب كتاب «الدين الأسس»، وهو باحث مهتم بالتعدد الثقافي والحوار الحضاري.

(٢٦) حيث أكد أن «النظر إليه -أي الدين- ليس باعتباره شيئًا ذا معنى مميز في ذاته فحسب، بل ويُمارَس بطرق شتى في الحياة اليومية أيضًا. ومن ثم، قصد باستخدام المصطلح في كتابه الإشارة إلى ذلك النطاق الواسع للدلالات المتنوعة المندرجة تحت مفهوم الدين في استخدامات الحياة اليومية، ونتيجة لذلك أيضًا، اقترح ناي على الباحثين أنه بدلا من الاستغراق في إضافة تعريف جديد إلى قائمة التعريفات، عليهم أن يعملوا بدلا من ذلك بناءً على الفرضية القائلة إنّ في كثير من السياقات الثقافية ثمة مساحة ما لنشاط ثقافي ما يُطلق عليه مصطلح «الدين». وأنه في حال قبولنا بذلك مسلّمة يُصبح الغرضُ من دراسة الدين بوصفه معطى ثقافيًا ممثلا في «رؤية كيفية ممارسة النشاطات التي تندرج تحت هذا المصطلح متعدد الدلالات كجزء من الحياة الثقافية ككل»،...

(٢٧) وهى من مدارس بغداد القديمة كانت موجهه للوقوف أمام المد الشيعى الإمامى وبعض فرق المعتزلة. وأسس هذه المدرسة الوزير السلجوقى نظام الملك عام ٧٥٤ هـ. وإن كان بعض المؤرخين يؤكدون على أن تأسيس المدرسة كان عام ٤٥٩ هـ/ ١٠٦٦ م وكان مشهورًا عن الوزير ميله للغة الحوار وان مقاومة الفكر لايكون إلا من خلال الفكر الذي يدحض آراء الآخرين. للمزيد: انظر الرابط التالي:
http://wwwahewaorg/debat/asp?aid=189684.showart

(٢٨) د.سامية الخشاب، مرجع سابق: ص ١٨٨.

(٢٩) انظر: رضوان السيد، المؤسسات الدينية بين الإحياء والإصلاح، جريدة الشرق الأوسط، علي الرابط التالي:
http://wwwaawsatcom/

asp?section=3&article=509842&i.leader
ssueno=11056

(٣٠) يرى الباحث العراقي أن «تمأسس الدين هو تحول كل شيء يرتبط بالدين إلى مؤسسة تدير التعليم، والرعاية، والتوجيه، والإرشاد، والدعوة، والتمويل للشأن الديني. ومادام الدين متغلغلا في المجتمعات.. ويتصل بوشائج عضوية بأنماط الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والمدنية للمجتمع، فإن صيرورة المؤسسة الدينية وتمددها وانكماشها، وانفتاحها وانغلاقها، وتطورها وتخلفها، يرتبط بالاجتماع البشري وصيرورته. للمزيد انظر حوار الباحث العراقي عبد الجبار الرفاعي بعنوان: تحديث المؤسسة الدينية يعتمد على إكتشاف المنطق الذاتي للموروث، علي الرابط التالي:

http://wwwbabnews.com/inp/
viewasp?ID=34802

(٣١) سورة الحجرات: ١٣.

(٣٢) راجع: محمد حسن الأمين، قضية العلاقة بين الثقافة والدين وحاجة الثقافة إلى شفافية الدين، مقال منشور على الرابط التالي: http://www.arabslinknet/
vb/showthreadphp?t=182

(٣٣) ذكرت وزارة الأوقاف العمانية في تقييمها الدوري للمجلة التالي: شكلت مجلة التسامح نقلة نوعية في منجزات الوزارة حتى عاد يشار إليها في أصقاع العالم وفرضت نفسها كدورية فصلية ينتظرها المتخصصون بفارغ الصبر لما تحمله في محاورها من نتاج الأفكار وروائع الدراسات والأبحاث زفتها إلى المجلة أقلام أساتذة متخصصين وباحثين يشار إليهم بالبنان من أنحاء العالم الإسلامي.

كما استطاعت المجلة أن تُظهر كثيرًا من المعارف المكنونة لا يستخرجها إلا إمعان النظر وإجالة الفكر في محور محدد كثيراً ما يكون آية قرآنية كريمة تتبارى الأقلام في رسم ظلالها وتلوين مباهجها. هذا وتعمل المجلة على ترسيخ مبدأ حق الاختلاف وتعددية وجهات النظر وتجديد الفكر الإسلامي من خلال بحوث الاجتهاد التي تعنى بمرونة الشريعة الإسلامية ومتغيرات الساحة وتصحيح المفاهيم والبحث عن الفكر المستنير. راجع النص الأصلي على موقع وزارة الأوقاف العمانية على الرابط التالي: http://wwwmaraomannet/
mainasp?ArticleId=148

(٣٤) هي كبرى الجامعات الإيرانية الحكومية التي أنشئت في أعقاب الثورة الإيرانية في مدينة مشهد.

(٣٥) راجع: موقع الهيئة العامة للشؤن الإسلامية والأوقاف الإماراتية،

http://wwwawqafae/
aspx?SectionID=8.Manar

(٣٦) انظر: http://www masrawycom/news/
egypt/politics/2011/march/7/
،aspx.azhar_tayeb

وانظر أيضًا للمزيد: محمد سليم العوا، أزمة المؤسسة الدينية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٠.

(٣٧) انظر بحث د.عبد المعطي بيومي بعنوان: دور الأستاذ الإمام محمد عبده في إصلاح المؤسسات، علي الرابط التالي: http://www.alwasatpartycom/
modulesphp?name=News&file=article&
sid=10320

(٣٨) انظر: الدكتور حامد ربيع، مقال أمتى والوظيفة الحضارية، منشور على الرابط التالي:

.http://www net/Culture/1007/2422/ .alukah

(٣٩) راجع: د.منى أبو الفضل، الأمة القطب: في السيرة والمفهوم، مجلة الرشاد، متوافر على الرابط التالي:
http://wwwalrashadorg/issues/12/12-
AbulFadlhtm

●●●

الصحافة والفضائيات بين الإطلاق والتقييد

أ.د. سليمان صالح(*)

مقدمة:

الحرية أهم شروط نهضة الإعلام وتطوره باعتباره مهنة ورسالة وصناعة. ولكي تنجح الوسيلة الإعلامية فلابد لها أن تكون قادرة على تقديم مضمون يجذب لها الجماهير، وهذا المضمون لا يمكن أن يكون جذابًا إذا لم يتم إنتاجه بحرية. فالقيود تقلل من جاذبية المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام؛ لأن هذا المضمون لا يتم تشكيله طبقًا لإرادة الهيئة التحريرية للوسيلة الإعلامية.

تلك حقيقة يدركها معظم الإعلاميين، لكن في كثير من الأحيان يثور الجدل حول مدى الحرية وحدودها ومفهومها، وهذا الجدل سوف يستمر لفترة طويلة.

ولكي نستطيع أن نقدم قراءة للواقع الإعلامي العربي فإننا يجب أن نحدد أركان مفهوم حرية الإعلام لكي نتمكن من توصيف هذا الواقع في ضوئها.

أولا- مفهوم حرية الإعلام:

تدّعي معظم الدول أن نظمها الإعلامية تتمتع بالحرية، وتستخدم في تبرير هذا بعض أشكال المضمون الذي يعارض السلطة أو يكشف جوانب الفساد في المجتمع.

لذلك فإنه لابد من الاتفاق على معايير يتم الاحتكام لها عند توصيف الواقع الإعلامي في أي دولة ومدى حريته والقيود المفروضة عليه. وفي ضوء هذه المعايير يمكن أن نحدد مدى اقتراب نظام إعلامي من حرية الإعلام أو ابتعاده عنها. وهذه الأركان هي:

(أ) التعددية والتنوع:

إذا كانت التعددية السياسية ضرورة لتحقيق الديمقراطية، فإن تعددية وسائل الإعلام ضرورة لإدارة المناقشة الحرة بين الاتجاهات السياسية وتوفير المعرفة للمواطنين، بحيث يتشكل المواطن العارف الذي يستطيع أن يشارك في إدارة شئون المجتمع، ويهتم بقضاياه، ويختار نوابه بحرية، ويختار البرامج السياسية والاقتصادية التي يشكل على أساسها مستقبله.

ولذلك فإنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية في مجتمع لا يتوافر فيه عدد من الوسائل الإعلامية تكفي لإشباع احتياجات جماهيره للمعرفة، وإدارة المناقشة الحرة بين اتجاهاته السياسية.

وتختلف حاجة كل مجتمع لعدد الوسائل الإعلامية التي تكفي احتياجاته المعرفية، فقد يتوافر في مجتمع عدد كبير من الوسائل الإعلامية لكنها لا تكفي للوفاء بحق جمهوره في المعرفة نتيجة افتقادها التنوع في أشكال الملكية واتجاهات المضمون والقوى السياسية والاتجاهات الفكرية التي تعبر عنها.

لذلك فإن هناك علاقة قوية بين تعددية الوسائل الإعلامية، وتنوع المضمون الذي تقدمه، والمصادر التي تعتمد عليها، ومرجعياتها الفكرية والسياسية، والأهداف التي تريد تحقيقها، والهيئات التحريرية التي تشكل هذا المضمون.

وطبقًا لذلك فإنه لا تتحقق حرية الإعلام في مجتمع يتوافر فيه عدد كبير من الوسائل الإعلامية التي تعبر عن حزب أو اتجاه سياسي واحد، مثلما كان يحدث في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية.

كما لا تتوافر الحرية إذا كانت وسائل الإعلام في أي مجتمع تعبر عن اتجاه سياسي واحد، أو يتم حرمان اتجاه سياسي فيه من امتلاك وسائل إعلامية أو استخدامها في الوصول للجماهير.

في ضوء ذلك فإن مقياس التعددية ليس هو عدد الوسائل الإعلامية في أي مجتمع، وإنما قدرة هذه الوسائل الإعلامية على التعبير عن التعددية السياسية والفكرية، وأن تمثل مصادر متعددة للمعرفة... وألا تخضع هذه الوسائل لأي نوع من الاحتكار السلطوي أو الرأسمالي.

لذلك فإننا لكي نعرف مدى تعددية الوسائل الإعلامية وتنوعها لابد أن نحدد ما يلي:

(١) عدد الوسائل الإعلامية (صحف- محطات إذاعة- قنوات تليفزيون- شبكات معلوماتية وإخبارية ومعرفية عبر الإنترنت).

(٢) ملكية هذه الوسائل، وأساليب إدارتها.

(٣) علاقة هذه الوسائل بالسلطة.

(٤) مدى قدرة هذه الوسائل على التعبير عن الاتجاهات السياسية والفكرية.

(٥) مدى التنوع في المصادر التي تعتمد عليها في تغطية الأحداث.

(٦) مدى تنوع المضمون الذي تقدمه.

(٧) مدى قدرة هذه الوسائل على إشباع الاحتياجات المعرفية والإعلامية للجمهور.

(ب) انعدام القيود:

توضح دراسة تاريخ وسائل الإعلام أنه كلما زادت درجة استبدادية السلطة وشموليتها، زادت رغبتها في فرض القيود على حرية إصدار الصحف وإنشاء الوسائل الإعلامية، واستخدام النصوص القانونية والإجراءات السلطوية والضغوط الاقتصادية لمنع هذه الوسائل من تقديم المضمون الذي يُزيد وعي الجماهير وقدرتها على تحقيق التغيير.

وفي ضوء ذلك فإنه يمكن التعرف على درجة حرية الإعلام في أي مجتمع من خلال معرفة القيود القانونية والسلطوية الموضوعة على إنشاء الوسائل الإعلامية وإدارتها وتشكيل مضمونها.

وكلما زادت القيود قلّت قدرة المجتمع على تطوير صناعاته الإعلامية والاتصالية، وعلى استخدامه وسائل الإعلام لإشباع احتياجات جمهوره.

لكن لابد من النظر بصورة أوسع للقيود التي تُفرض على وسائل الإعلام. فبينما تتجه النظم السلطوية إلى استخدام القيود القانونية والسلطوية، تتجه الدول الرأسمالية إلى التحكم في استخدام الضغوط الاقتصادية، وزيادة الاحتكار والتركيز في ملكية وسائل الإعلام.

(ج) انعدام الرقابة:

تعتبر الرقابة أكثر أشكال القيود على حرية الإعلام خطورة، وهي إحدى سمات النظم السلطوية التي تستخدمها بغرض التحكم في المعلومات التي تصل إلى الجماهير، والمضمون الذي تنشره أو تبثه وسائل الإعلام.

وقد عرف تاريخ وسائل الإعلام الكثير من أشكال الرقابة التي استخدمتها السلطات للتحكم في المضمون الذي يصل إلى الجماهير، ومنع نشر أو إذاعة المعلومات التي تكشف عن مساوئ السلطة أو سلبياتها.

أما الوطن العربي فقد عرف وظائف أخرى للرقابة لم يعرفها العالم، أهمها: استخدام وسائل الإعلام في نشر أو إذاعة مضمون تريد السلطات توصيله للجماهير. بالإضافة إلى تخويف الصحفيين وإرسال المواد التي يحظر الرقباء نشرها إلى الأجهزة الأمنية لمعاقبة الصحفيين الذين أنتجوها.

أدى ذلك إلى ظهور نوع خطير من الرقابة هو الرقابة الذاتية self censorship، وقد ظهر هذا النوع من الرقابة في كل دول العالم خاصة خلال الأزمات. لكنه انتشر في الوطن العربي بشكل كبير: فعملية التخويف التي تقوم بها السلطات بشكل دائم جعلت الصحفيين يميلون دائمًا إلى إنتاج مواد آمنة لا تثير جدلا، ولا تكشف عن سلبيات السلطة ولا تتعارض مع توجهاتها.

وأدى ذلك إلى عدم جاذبية المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام.

(د) حماية حق وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات ونشرها:

تعتبر المعلومات المادة الخام التي تشكل منها وسائل الإعلام مضمونها، ولا يمكن أن تزدهر صناعة الإعلام إلا إذا تمكن الإعلاميون من الحصول على المعلومات وتغطية الأحداث دون قيود.

لكن توجد في معظم دول العالم نصوص قانونية وإجراءات إدارية وسلطوية تعاقب الموظفين على الإدلاء بمعلومات للصحفيين، ومن أهم العقوبات التي يواجهها الموظفون: الفصل من العمل أو الحرمان من الترقي الوظيفي. وهي عقوبات تؤدي إلى فرض نوع من السرية الواقعية على الكثير من أنواع المعلومات.

والحصول على المعلومات حق لكل مواطن، لكن المواطن لا يبحث عن المعلومات إلا في حالات قليلة، ولاسيما عندما تشكل له فائدة شخصية. لذلك فإن الصحفيين يقومون بدور الوكالة عن

المواطنين في البحث عن المعلومات ونشرها وإذاعتها. ومن ثم فإن حماية حق الصحفيين في الحصول على المعلومات تشكل حماية لحقوق المواطنين في الحصول على المعلومات والمعرفة.

وفي ضوء ذلك يعتبر كل تقييد لعملية تدفق المعلومات بمنع الصحفيين من تغطية الأحداث، أو إغلاق أبواب المصادر أمامهم اعتداءً على حرية المواطنين في الحصول على المعلومات وحقهم في المعرفة، كما أنه يشكل تقييدًا للديمقراطية التي تقوم على المواطن العارف Informed Citizen المهتم بشئون المجتمع وقضايا الوطن والأمة.

ثانيًا- الصحف والفضائيات في الوطن العربي: حدود التعددية والتنوع:

إذا طبقنا الأركان السابقة لحرية الإعلام على الصحف والفضائيات في الوطن العربي فإننا يمكن أن نكتشف الحدود التي تعمل في إطارها، والقيود التي تمنع قيام صناعة عربية مستقلة للإعلام والاتصال.

(أ) الصحف الورقية المطبوعة:

كل الدول العربية تفرض قيودًا قانونية وإدارية على إصدار الصحف، وأدى ذلك إلى قلة عدد الصحف في الوطن العربي مقارنة بأي دولة غربية، وبما لا يتناسب مع أعداد السكان واحتياجاتهم الإعلامية.

وبالرغم من وجود دساتير في معظم الدول العربية تحمي حرية الصحافة، إلا أن هذه الدول لا تحترم دساتيرها وتستخدم القوانين في حرمان المواطنين من حقهم في إصدار الصحف.

وتعتبر مصر حالة شاهدة على ذلك، فقد تضمن دستور عام ١٩٧١ المادتين ٤٧ و٤٨؛ حيث كفلت الأولى حرية الرأي والتعبير عنه، وكفلت الثانية حرية الصحافة والإعلام، ثم أضيفت المادة ٢٠٨ في استفتاء أبريل ١٩٨٠ لتؤكد الحماية الدستورية لحرية الصحافة.

وحرية إصدار الصحف وامتلاكها وإدارتها هي أساس التعددية والتنوع وهي الركن الأول لحرية الصحافة... ومادام الدستور يكفل هذه الحرية، فإنه يكفلها بكل أركانها وبشكل كامل، ولا يجوز فرض أي قيود على حرية كفلها الدستور بواسطة قانون أو بإجراءات سلطوية.

إن هذا يعني أن الدستور قد كفل حرية إصدار الصحف للمواطنين ضمنًا باعتبارها أهم وسائل التعبير عن الرأي في المادة ٤٧، وكفل حق إصدار الصحف لكل مواطن ضمنًا باعتبارها الركن الأول لحرية الصحافة في المادتين ٤٨ و٢٠٨.

وطبقًا لذلك فإن أي قيود على حق إصدار الصحف في أي قانون تكون غير دستورية وتشكل انتهاكًا للكفالة الدستورية لحرية الصحافة.

يمكن الاعتراض على ذلك بأن المواد الدستورية ٤٧ و٤٨ و٢٠٨ كفلت حرية الرأي والصحافة في حدود القانون أو طبقًا للأوضاع التي يحددها القانون، وهذا يعني أنه أباح للمشرع أن يتدخل لتنظيم ممارسة الحرية. لكن إذا كانت عبارة في حدود القانون تبيح للمشرع أن يقيد الحرية، ففي هذه الحالة تصبح المادة الدستورية التي تكفل الحرية لا قيمة لها، مادام المشرع يستطيع أن يقيد الحرية التي كفلها الدستور، وأن يحظر بالقانون ما يبيحه الدستور ويقيد ما أطلقه وكفله.

وتوضح دراسة القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الذي ينظم الصحافة في مصر أن المشرع قد حرم الشخص العادي من حقه في إصدار الصحف، وأعطى هذا الحق فقط للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية. ثم قيد الأشخاص الاعتبارية الخاصة، فأباح فقط للشركات المساهمة إصدار الصحف اليومية والأسبوعية، وأعطى لشركات التوصية بالأسهم الحق في إصدار المجلات الشهرية والصحف الإقليمية.

ثم فرض الكثير من القيود على الشركات المساهمة، ومن أهم هذه القيود: ألا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت الصحيفة يومية، وألا تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته وأقاربه حتى الدرجة الثانية في رأسمال الشركة على ١٠٪ من رأسمالها.

وهذه القيود يمكن التغلب عليها. لكن دراسة الواقع الصحفي منذ عام ١٩٨٠ حتى الآن توضح أن عملية إصدار الصحف قد ارتبطت برضاء السلطة، وأن القيود القانونية تُستخدم بشكل تعسفي للتحكم السلطوي في إصدار الصحف، ومنع صدور صحف جديدة.

هناك أيضًا شكل آخر لملكية الصحف هو ملكية الدولة؛ حيث تم نقل ملكية المؤسسات الصحفية التي يطلق عليها وصف القومية من ملكية الاتحاد الاشتراكي العربي إلى ملكية الدولة.

ويتضح من ذلك أن الدولة قد تمتعت بوضع المحتكر في سوق صحفية شبه رأسمالية، وتتحكم السلطة في هذه المؤسسات، كما تتحكم في عملية الدخول إلى السوق، وتفرض الكثير من القيود القانونية على عملية إصدار الصحف لكي تمنع عملية إصدار صحف جديدة.

كما أن السلطة تقيد عملية إصدار الصحف لكي تمنع تيارات سياسية وفكرية من الوصول إلى الجماهير باستخدام الصحافة، وهو ما يعني تقييد الديمقراطية وحق الشعب في اختيار البرنامج الذي يقوم على أساسه بصياغة مستقبله.

في ضوء ذلك يتضح ما يلي:

(١) توضح حالة مصر أن السلطات في الوطن العربي ما زالت تتحكم في سوق الصحافة باستخدام النصوص القانونية

والإجراءات السلطوية التي تتناقض مع نصوص الدساتير وتقيد حرية الصحافة التي كفلتها.

(٢) أن القيود التي فرضتها السلطة قد أضعفت الصحافة صناعةً ورسالةً، فالمجتمع المصري يعيش على ١١ صحيفة يومية بينما يزيد عدده على ٨٠ مليون نسمة، وهو ما لا يمكن أن يكفي حاجة المجتمع للمعرفة ولا يشبع احتياجات المواطنين الإعلامية.

(٣) أن تقييد حرية إصدار الصحف وتحكم السلطة فيها قد قللا من إمكان تحقيق الديمقراطية وإدارة الحوار بين الاتجاهات السياسية والفكرية.

(٤) مازالت السلطات في الوطن العربي تعيش بعقلية ما قبل ثورة الاتصال، ومازالت تصر على التحكم في سوق الصحافة، واحتكار ملكية المؤسسات الصحفية القومية ماديًا، ولا تدرك أن هذا التحكم قد أضعف القوة الإعلامية للدولة.

(٥) تتشابه النظم الصحفية في الدول العربية في أنها بُنيت على أساس المفهوم السلطوي وهو أكثر النظم الصحفية تخلفًا.

(٦) بالرغم من وجود صحف مستقلة فإنها تدرك أنها تعمل في إطار ذلك النظام الصحفي السلطوي، وهي تراعي شروط هذا النظام فيما تنتجه من مضمون.

(٧) تبدو الاستثناءات في الوطن العربي قليلة، وهي تؤكد صحة النتائج السابقة، وأهمها إمكانات ازدهار الصحافة في الوطن العربي إذا تم إطلاق حق إصدار الصحف وظهرت صحف جديدة ومستقلة، وحالة اليمن تبدو شاهدة على ذلك.

(٨) تقلل استمرارية التفكير السلطوي في تقييد عملية إصدار الصحف من فرص الوطن العربي في تشكيل الوعي العام بقضايا الأمة، وبناء مجتمع المعرفة، وتحقيق التنمية، وبناء الاقتصاد القائم على المعرفة.

(٩) هناك علاقة قوية بين ازدهار الصحافة ونهضة الأمة... فالصحافة يمكن أن تدير الحوار حول أسس بناء النهضة وتزيد معرفة الجماهير وطموحاتها. وفي الوقت نفسه توفر حالة النهوض إمكانات لزيادة اهتمام المواطنين بالشأن العام وتزيد حاجتهم للصحافة، وهو ما يمكن أن يوفر إمكانات لازدهار صناعة الصحافة.

(١٠) توضح دراسة التاريخ أن الصحافة يمكن أن تسهم بدور مهم في تعبئة المواطنين لتحقيق أهداف وطنية؛ حيث قامت الصحافة في مصر والجزائر بدور مهم في تعبئة الجماهير ضد الاحتلال وتحقيق الاستقلال. لكن هذا الدور تناقص نتيجة تحكم السلطات في الصحافة في الخمسينيات والستينيات.

(١١) يوضح ذلك أن حرية الصحافة تشكل إمكانًا لحماية الاستقلال الوطني، وزيادة الوعي العام والولاء للوطن.

(١٢) لكن لكي يتحقق ذلك يجب تحرير الصحافة من التبعية للسلطة، ومن التبعية للنظام الإعلامي الدولي، وهذا يشكل تحديًا مهمًا يجب أن نواجهه بشجاعة بهدف زيادة القوة الإعلامية العربية، وتوفير الظروف الموضوعية لازدهار صناعة الصحافة في الوطن العربي.

(١٣) لكي تزدهر الصحافة في الوطن العربي لابد من تحقيق التعددية والتنوع عن طريق إلغاء كل القيود التي تقيد حقوق المواطنين في إصدار الصحف.

(ب) حرية القنوات الفضائية في الوطن العربي.. حدود التنوع والتعددية:

جاءت ثورة الاتصال لتفتح المجال أمام إنشاء الكثير من القنوات الفضائية عبر الأقمار الاصطناعية... وبذلك خرج العالم من حالة الندرة التي شكلت التفكير في بناء النظم الإعلامية وتحكم السلطات في القنوات التليفزيونية إلى حالة الوفرة التي تتيح إمكانات كبيرة لزيادة القوة الإعلامية للدولة، وتطوير صناعة المضمون التليفزيوني، وتحقيق التعددية والتنوع في القنوات التليفزيونية وفي المضمون الذي تقدمه.

ولقد تطلعت كل الدول للاستفادة من ثورة الاتصال اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا... ولذلك قامت مصر بإطلاق القمر الصناعي نايل سات، الذي شكل إنجازًا مهمًا؛ حيث إن القمر يستطيع أن يحمل عددًا كبيرًا من القنوات عن طريق النظام الرقمي. بالإضافة إلى القمر الصناعي العربي «أراب سات»، وشكل القمران إمكانات لبناء صناعة مضمون تليفزيوني متنوع، وزيادة القوة الإعلامية والثقافية العربية. هذا بالإضافة إلى أن دولا عربية تخطط لإنشاء أقمار صناعية جديدة.

لكن المشكلة أن الإطار القانوني العربي لا يتناسب مع ثورة الاتصال؛ فظلت الدول العربية تحافظ على قوانينها المتخلفة التي تم إصدارها في عصر الندرة عندما كانت الترددات محدودة، وكانت هناك إمكانات لتحكم السلطات في البث التليفزيوني، واحتكار ملكية القنوات التليفزيونية، واستخدامها للترويج لقرارات السلطات وتبريرها.

على سبيل المثال فإنه بالرغم من أن مصر قد امتلكت قمرًا اصطناعيًا، فإنها ظلت تحافظ على قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون -الصادر في ٢٩ من مارس ١٩٧٩- الذي ينظم البث الإذاعي والتليفزيوني. وقد أعطى هذا القانون لاتحاد الإذاعة والتليفزيون ملكية احتكارية للمحطات الإذاعية والتليفزيونية. وبالتالي فإنه يمنع وجود ملكية فردية أو ملكية شركات مساهمة أو أشخاص اعتبارية عامة أو خاصة للمحطات الإذاعية والتليفزيونية.

كما أعطى هذا القانون لاتحاد الإذاعة والتليفزيون: الحق في الإشراف على المضمون الذي تبثه المحطات الإذاعية والتليفزيونية، والحق في الرقابة على هذا المضمون، والحق في وضع القواعد المنظمة للرقابة وإنتاج المواد الفنية الإذاعية والتليفزيونية وتسويقها في الداخل والخارج.

وبالرغم من أن القانون يصف اتحاد الإذاعة والتليفزيون بأنه هيئة قومية، وهذا يعني إمكان استقلال هذه الهيئة عن السلطة وإدارتها بشكل قومي باعتبارها خدمة عامة على غرار الـBBC، فإن دراسة القانون توضح أنه أعطى السلطة التنفيذية السيطرة على اتحاد الإذاعة والتليفزيون؛ حيث أعطت المادة الرابعة لوزير الإعلام الحق في الإشراف على الاتحاد ومتابعة تنفيذه للأهداف القومية. كما أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس مجلس الأمناء، ويقوم رئيس الوزراء بتعيين مجلس الأمناء.

لذلك هناك حاجة للبحث عن تصور جديد لملكية القنوات التليفزيونية وإدارتها، فعبر فترة زمنية طويلة تشكلت إمكانات كبيرة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، وهذه الإمكانات تعتبر ثروة للشعب المصري بالمقاييس المادية والثقافية والإعلامية. ولذلك لا يمكن خصخصة هذا الاتحاد بكل ما يملكه من قنوات، ولكن هناك ضرورة لقانون جديد ينظم هذا الاتحاد على أنه ملك للمجتمع كله، وأنه يمثل كل اتجاهات المجتمع، ويهدف إلى تحقيق القوة الإعلامية للدولة وتشكيل الرأي العام وتحقيق الديمقراطية والتنمية. وهذا يعني أنه يجب أن يقوم على تصور جديد يضمن استقلال هذا الاتحاد وعدم تبعيته للسلطة، وقيامه بعدد من الوظائف لصالح المجتمع.

وقبل إصدار قانون جديد يجب إجراء دراسة شاملة لاحتياجات المجتمع، وتحديات ثورة الاتصال، والحاجة إلى تحول المجتمع المصري إلى مجتمع معرفة، والدور الذي يمكن أن تقوم به القنوات التليفزيونية في هذا التحول بوصفها موارد مهمة في بناء هذا المجتمع المعرفي.

التحدي القائم هو: كيف يمكن أن تسهم القنوات الفضائية في بناء مجتمع المعرفة وليس الترويج لقرارات السلطة وتبريرها طبقًا لتصور الستينيات؟

وفي الوقت نفسه فإن القنوات التليفزيونية المملوكة للدولة يجب ألا تتم إدارتها بأسلوب تجاري وبهدف تحقيق الأرباح. فملكية الدولة للقنوات التي تتبع الاتحاد تتيح إمكانات أن تقوم هذه القنوات بتوفير المعرفة للجمهور وإدارة المناقشة الحرة والابتعاد عن وسائل الإثارة والمضمون المبسط السطحي الذي يجذب الجمهور. لذلك فإن الاتحاد يجب أن يعاد تنظيمه قانونيًا بحيث يضمن: حقوق المجتمع، والتعبير عن الاتجاهات السياسية المختلفة، والوفاء بحق الجماهير في المعرفة.

وهذه الوظائف يمكن أن تقلل من التأثير السلبي للاتجاه التجاري في قنوات التليفزيون الذي يقوم على التعامل مع الجمهور بوصفهم مستهلكين وليسوا مواطنين، فيقدم لهم مواد مسلية جذابة ولكنها مسطحة تؤدي إلى تزييف وعيهم والتقليل من قدرتهم على المشاركة في الإدارة الديمقراطية للمجتمع.

كما أن هذه القنوات المملوكة للدولة يمكن أن تقوم بأدوار مهمة لصالح المجتمع، من أهمها: المساهمة في تحقيق التنمية، والدبلوماسية العامة، والتعبير عن الأهداف العامة للدولة خاصة في مجال السياسة الخارجية، وتنمية الثروة الثقافية والمعرفية.

(ج) واقع القنوات الفضائية العربية:

كانت القنوات الفضائية العربية -التي تجاوز عددها حتى الآن ٤٥٠ قناة- من أهم تجليات ثورة الاتصال الحديثة، لكن يمكن تصنيف هذه القنوات على النحو التالي:

(١) **قنوات التسلية:** هذا النوع يشكل النسبة الأكبر من القنوات العربية، وهي تركز على التسلية طبقًا للنموذج الغربي، وتكرس التبعية في مجال صناعة التسلية. وهذه القنوات تؤثر بشكل سلبي على المعرفة، فهي تؤدي إلى: نشر التسطيح والجهل، وإبعاد الناس عن مجالات المعرفة الحقيقية.

ومعظم المضمون المسلي الذي تقدمه هذه القنوات لا علاقة له بقضايا الأمة العربية ومشكلاتها، ولا علاقة له بالتراث أو الثقافة العربية. وهي تسهم بشكل كبير في عملية الإلهاء العام، وتؤدي إلى زيادة التغريب نتيجة اتباعها نموذج التسلية الغربي. وحتى إن بدا المضمون المسلي في بعض الأحيان ينطلق من الواقع العربي، إلا أنه يسير طبقًا لشروط صناعة التسلية الغربية.

وهذه القنوات تؤثر بشكل سلبي أيضًا على الهوية العربية والإسلامية للأمة، فهي تشجع الشباب على التغريب وتقليد نموذج الحياة الغربية.

ولقد فتحت السلطات العربية المجال أمام إنشاء هذه القنوات؛ لإلهاء الناس عن مشكلاتهم الحقيقية، وإبعادهم عن التفكير في القضايا الكبرى وعلى رأسها قضايا الحريات وحقوق الإنسان والتنمية.

السلطات العربية أسهمت أيضًا في زيادة انتشار هذه القنوات؛ لأنها لا تريد أن تصل للجماهير المعرفة التي تزيد الوعي وتشجع على المشاركة السياسية أو العمل المنظم لتحقيق التغيير. لذلك فإن كل السلطات العربية شجعت على إنشاء قنوات التسلية، حتى تلك التي تقدم تسلية هابطة تتناقض مع منظومة القيم العربية.

وبالرغم من انتشار هذه القنوات، فإن هناك قدرًا من السخط لدى الجماهير العربية على هذه القنوات. ولذلك فإن زيادة نسبة التعرض لها لا تعود إلى جاذبية المضمون الذي

تقدمه ولكنها تعود إلى عدم وجود بديل يقدم مضمونًا معرفيًا جذابًا.

وتقوم معظم هذه القنوات على تقديم الدراما، لكن معظم الإنتاج الدرامي العربي يقوم على أفكار مكررة ومشكلات اجتماعية لا تتيح إمكانات لظهور أفكار جديدة أو عرض تطور المجتمعات العربية. وفي الكثير من الأحيان تشوه هذه الدراما صورة الشخصية العربية، أو شخصيات شعوب عربية معينة، فتُظهر هذه الشعوب بصفات سلبية.

وهناك مجموعة قليلة من الممثلين يطلق عليهم مصطلح «النجوم»، وأصبحوا يحصلون على أرقام فلكية لاشتراكهم في أعمال درامية، ويرجع ذلك إلى إغلاق الأبواب أمام ظهور مواهب جديدة، واعتماد العمل الدرامي على شخصية البطل النجم بدلا من الاعتماد على جاذبية الأفكار أو القصة التي تقوم عليها.

وعلى سبيل المثال فقد أنفق اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري ٧٥٠ مليون جنيه على المسلسلات التي عُرضت خلال شهر رمضان، ومعظم تلك المسلسلات لا يتضمن أفكارًا جديدة أو مضمونًا جادًا.

وقد حاولت السلطة استخدام الدراما لتحقيق أهداف سياسية، باعتبارها وسيلة لإدارة صراعها مع الإخوان المسلمين؛ حيث أنفقت الكثير من المال على مسلسل «الجماعة»، لكن هذا المسلسل شوه تاريخ مصر، وتعمد حجب كفاح المصريين لتحقيق الاستقلال، كما شكّل صورة سلبية للشخصية المصرية.

كما أن الكثير من هذه القنوات يركز على المباريات الرياضية، وتقوم بعملية شحن عاطفي للجماهير، وكان من أخطر نتائج ذلك أن تم شحن الجماهير في مباراة المنتخب المصري والمنتخب الجزائري، وأدى ذلك إلى أعمال عنف من الجانبين وشكّل خطرًا على علاقات البلدين. ومع ذلك فإن السلطات العربية مازالت تصر على منح التراخيص لقنوات التسلية في الوقت الذي تمنع فيه إنشاء قنوات تقدم مضمونًا جادًا.

ونحن لسنا ضد التسلية، ولكن ضد إغراق الناس في التسلية طبقًا للنموذج الغربي. وهناك إمكانات كبيرة لبناء صناعة مضمون يمكن أن يجمع بين المعرفة والتسلية أو تقديم المعرفة بأساليب عصرية جذابة وممتعة ومشوقة، كما في حالة الدراما التاريخية والمسلسلات التي تقدم الأحداث التاريخية والتطور التاريخي للمجتمعات العربية أو القضايا والمشكلات الواقعية.

كما أن هناك إمكانات كبيرة لتطوير صناعة مضمون تجذب الجماهير، وتستخدم الأساليب العصرية في تقديم المعرفة بأساليب مشوقة، ولكن ليس طبقًا للنموذج الغربي، وبشكل يكسر التبعية العربية الثقافية والإعلامية للغرب.

والإنسان العربي يحتاج إلى نوعية جديدة من المضمون تختلف عن التسلية الغربية وتلتزم بمنظومة الأخلاقيات والقيم العربية وشروط الثقافة العربية، وهذه الصناعة يمكن أن تتطور بالفعل في الوطن العربي بشرط إطلاق الحرية لإنشاء قنوات تقدم هذا المضمون.

إن التحدي الذي يجب أن نواجهه هو: كيف يمكن إقامة صناعة تسلية بشروط حضارية عربية وإسلامية تختلف عن صناعة التسلية الغربية وتكسر التبعية العربية لصناعة التسلية الغربية؟

ولكن الهدف يجب ألا يكون هو التسلية؛ ذلك أنه يجب ربط التسلية بالمعرفة. فالهدف هو المعرفة، ولكن يمكن استخدام تقنيات وأساليب الدراما والتقنيات الفنية الأخرى في تحقيق الجاذبية والتشويق للمضمون المعرفي.

أما نموذج التسلية الذي طوّره الغرب، واستخدمه في إلهاء الناس والسيطرة عليهم وتغييب عقولهم والتقليل من قدرتهم على تطوير حياتهم أو المساهمة في بناء الحضارة فيجب أن نواجهه بتقديم البديل المعرفي الجذاب والمشوق.

فنموذج التسلية الغربية يقوم على التقليل من قيمة الإنسان وأهميته Dehumanization، واستخدام المرأة سلعة جنسية، وجذب الجمهور بإثارة الغرائز. لكن البشرية تحتاج إلى مضمون جذاب يحترم كرامة الإنسان ويعلي قيمته ويتعامل معه بوصفه مواطنًا وليس مستهلكًا ويحترم حقه في المعرفة.

وهذا هو ما يمكن أن تتميز به قنوات عربية تنشأ في المستقبل لتحمل هذا المضمون المعرفي الجذاب الذي يقدم التجارب التاريخية دون تزييف، ويقدم مشكلات الحياة الواقعية، ويدفع الناس لمواجهة الواقع والكفاح لتغييره وتحقيق النهضة، ولا يؤدي إلى إلهائهم وتغييب عقولهم.

يضاف إلى ذلك أنه بالرغم من كل الأموال التي يتم إنفاقها على صناعة التسلية في الوطن العربي فإننا لا يمكن أن ننافس الغرب في التسلية؛ حيث تظل دائمًا صناعة التسلية الغربية هي الأكثر جاذبية وإبهارًا بكل ما طورته من تقنيات وأساليب حديثة. لذلك فالطريق الوحيدة للتميز والنجاح في صناعة الإعلام والاتصال العربية هي تقديم مضمون معرفي جذاب يتفق مع كرامة الإنسان.

إن الذي يريد التسلية سوف يجد مئات القنوات التليفزيونية الغربية التي تُغرقه في ذلك المضمون المسلي الرديء؛ حيث يموت من كثرة التسلية كما يقول نيل بوستمان، لذلك فهو لا يحتاج إلى القنوات العربية التي تقلد النموذج الغربي في التسلية.

(٢) **القنوات الحكومية**: أما النوع الآخر من القنوات الفضائية العربية فهو القنوات التي تسيطر عليها وتمتلكها وتديرها الحكومات، وهي تشكل النسبة الأكبر من القنوات الفضائية العربية.

وهذه القنوات تقدم مضمونًا لا يجذب الجماهير، وهي تركز على الدعاية للحكومات والترويج لقراراتها وتبريرها، وتفتقر للمصداقية والمهنية، ويقوم معظم مضمونها على التسلية طبقًا للنموذج الغربي.

لقد تجاوز الواقع هذه القنوات الحكومية التي لم تعد قادرة على منافسة القنوات الفضائية الأخرى أو الوسائل الاتصالية الحديثة مثل الإنترنت، كما أن هذه القنوات لم تستطع أن تطور وظائفها أو علاقتها بالجماهير، أو تقدم نوعية جذابة من المضمون.

والمشكلة الأساسية لهذه القنوات أنها صوت النظام، ولا تقدم أصواتًا معارضة.. مما يجعل المضمون الذي تقدمه يفتقر للتشويق، ولا يشبع حاجة الجماهير للمعرفة.

وبالرغم من أن هناك الكثير من الكفاءات الإعلامية في هذه القنوات، إلا أن هذه الكفاءات فرضت الرقابة الذاتية على نفسها، فأصبحت غير قادرة على تقديم نوعية من المضمون تتناسب مع قدراتهم المهنية.

إذن القنوات الحكومية لم تستطع أن تستجيب للتحديات التي فرضتها ثورة الاتصال، والجماهير لا تثق في هذه القنوات نتيجة التجارب الطويلة التي استخدمت فيها الحكومات هذه القنوات لتجميل واقع تعرف الجماهير مدى قبحه.

وتقدم تغطية القنوات المصرية لانتخابات مجلس الشورى ومجلس الشعب ٢٠١٠ دليلا على صحة هذه النتيجة... فلقد كانت تُستخدم لتصوير واقع يختلف تمامًا عن الذي تعرفه الجماهير وتشاهده وتتابعه عبر قنوات أخرى مثل الجزيرة والـBBC... ؛ ولذلك زادت هذه الانتخابات من أزمة هذه القنوات. وبالتالي فإن هذه القنوات تحتاج إلى صياغة جديدة لوظائفها لكي تستطيع أن تعيش في عصر ثورة الاتصال، وهي تحتاج إلى قدر من الحرية يمكنها من تقديم مضمون يجذب الجماهير، ويتيح لها أن تقدم أصواتًا معارضة تتمتع بقدر أكبر من الجاذبية والمصداقية.

ومع أن هذه القنوات تمولها الحكومات، إلا أنها تركز على التسلية طبقًا للنموذج الغربي، لذلك فإن مستقبلها يعتمد على الابتعاد عن هذا النموذج والبحث عن شخصية إعلامية متميزة تبتعد عن الطابع التجاري، وتركز على تقديم المعرفة التي تهم الناس باعتبارهم مواطنين وليسوا مستهلكين.

فلكي تعيش هذه القنوات في عصر ثورة الاتصال فإنها يجب أن تقوم بصياغة وظائفها طبقًا لعقد اجتماعي مع المجتمع توفر فيه المعرفة للجماهير وتدير المناقشة الحرة بين الاتجاهات السياسية.

(٣) **القنوات الإخبارية**: وتأتي «الجزيرة» كحالة متميزة؛ حيث يتم تمويلها من الحكومة القطرية، لكنها تتمتع بقدر كبير من الاستقلال التحريري الذي أسهم في زيادة قدرتها على تقديم مضمون جذاب يتركز حول تغطية الأحداث والمناقشة الحرة للكثير من القضايا العربية، خاصة القضايا السياسية.

هذه الصيغة أثبتت قدرتها على جذب الجماهير وتشكيل البديل للنموذج الغربي للتسلية، وإمكان إقامة صناعة مضمون تليفزيوني يركز على القضايا الجادة، ويبتعد عن التسلية، وفي الوقت نفسه يجذب الجماهير.

ولقد أثارت «الجزيرة» سخط الكثير من النظم العربية، ولكن ذلك لا يرجع لهجوم الجزيرة المباشر على هذه النظم، ففي معظم الأحيان ليس هناك هجوم مباشر أو مضمون يسيء إلى هذه النظم. وإنما من أهم العوامل التي أسهمت في سخط النظم العربية على الجزيرة أنها قدمت نموذجًا يختلف عن النموذج الذي تقوم عليه القنوات التليفزيونية الحكومية، وأنها أصبحت تشكل مصدرًا مهمًا للأخبار سواء بالنسبة للنخبة أو الجماهير العربية.

ولذلك أسهمت «الجزيرة» في زيادة أزمة القنوات التليفزيونية الحكومية وفي انهيار مصداقيتها، كما اسهمت في أزمة النظم العربية غير الديمقراطية التي مازالت ترفض المناقشة الحرة للقضايا والمشكلات العامة.

لكن «الجزيرة» حتى الآن حالة خاصة ومتميزة، بالرغم من محاولات إنشاء قنوات منافسة مثل «العربية»، غير أن مساحة الحرية التي تتمتع بها «العربية» أقل بكثير من التي تتمتع بها «الجزيرة» مما أدى إلى التقليل من جاذبية المضمون الذي تقدمه مقارنة بـ«الجزيرة»، كما قلل من قدرتها على تغطية الأحداث ومناقشة القضايا الجادة. وهذا يؤكد أن الحرية شرط ضروري لإنتاج مضمون متميز يجذب القراء.

ولقد ظهر ذلك بوضوح خلال تغطية حرب الخليج الثالثة فبالرغم من إغلاق الاحتلال مكاتب «الجزيرة» في العراق، وحرمانها من حق الوصول للمعلومات وتغطية الأحداث، فإن «العربية» لم تستطع أن تغطي الأحداث بكفاءة، أو أن تشكل مصدرًا للأخبار ينافس «الجزيرة». يضاف إلى ذلك أن تحيز «العربية» لبعض النظم العربية -خاصة السلطة الفلسطينية ضد حماس- قلل من أهميتها الإخبارية.

هناك أيضًا قنوات إخبارية أجنبية مثل الـ BBC التي أصبحت منافسًا قويًا في مجال تغطية الأحداث العالمية، والأحداث في الشرق الأوسط بشكل خاص.

ودراسة هذه القنوات تثبت أن هناك حاجة للكثير من القنوات التي تقدم مضمونًا جادًا وتغطي الأحداث تغطية شاملة ومتعمقة وتدير مناقشة حرة حول القضايا العربية والعالمية... وتثبت دراسة تجربة الجزيرة أن الواقع العربي يوفر إمكانات كبيرة لنجاح مثل هذه القنوات وجذب المشاهدين. كما أن إنشاء قنوات إخبارية جديدة ومتنافسة سوف يسهم في تطوير صناعة المضمون الجاد في الوطن العربي الذي يشكل بديلا لصناعة التسلية طبقًا للنموذج الغربي.

يضاف إلى ذلك أن الجزيرة أسهمت في التقليل من التبعية الإعلامية العربية للنظام الإعلامي الدولي، وأثبتت إمكان أن يؤثر العرب في تدفق الأنباء على المستوى العالمي، خاصة أن هناك الكثير من الأحداث الساخنة التي توفر للوطن العربي إمكان تطوير صناعته الإخبارية.

لذلك فإن القنوات الإخبارية يمكن أن تسهم بشكل كبير في بناء مجتمع معرفة عربي، وفي تطوير صناعة المضمون الجاد الذي يقوم على تغطية الأحداث تغطية شاملة ومتكاملة، وعلى المناقشة الحرة للقضايا العامة.

(٤) **نموذج قنوات الكفاح الوطني:** دراسة نموذج صحافة الكفاح الوطني الذي عرفته مصر والجزائر في النصف الأول من القرن العشرين يمكن أن تفتح مجالا واسعًا لتطوير القنوات الفضائية العربية وتقدُّم صناعة الإعلام والاتصال في الوطن العربي؛ حيث تحتاج الجماهير إلى هذا النموذج الذي يقدم مضمونًا معرفيًا يرتبط بتطلعات الجماهير للاستقلال والحرية.

لكن بالرغم من أن الأحداث في الوطن العربي توفر إمكانات لظهور الكثير من هذه القنوات طبقًا لهذا النموذج، فإن القنوات التي يمكن تصنيفها طبقًا لهذا النموذج مازالت قليلة وأهمها: الأقصى والقدس والمنار وبعض القنوات العراقية مثل الزوراء التي تم وقف بثها على القمر الصناعي النايل سات.

وإذا استثنينا المنار التي وفَّر لها حزب الله إمكانات مادية وبشرية مكنتها من تقديم المضمون الذي يتعلق بالمقاومة اللبنانية للغزو الإسرائيلي، فإن القنوات الأخرى تعاني صعوبات كبيرة في إنتاج المضمون وتغطية الأحداث نتيجة القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والاحتلال الأمريكي في العراق. مع ذلك فإن قناة الأقصى وقناة القدس أوضحتا إمكان تطوير هذا النموذج الذي يسهم في توفير المعرفة للجماهير النشطة المرتبطة بقضية عامة أو معركة تحرر وطني.

وبالرغم من ضعف القنوات التي تدخل ضمن هذا النموذج فإنها توضح أن هناك إمكانات كبيرة لتطوير مضمون معرفي يرتبط بكفاح الأمة للتحرر والاستقلال، وهو مضمون يمكن أن يجذب الجماهير مهما كان يفتقر للأساليب الحديثة لجذب الانتباه. كما أن هذه القنوات يمكن أن تحمل مضمونًا يبتعد عن النموذج الغربي للتركيز على المعلومات والتسلية.

إن مستقبل صناعة الإعلام والاتصال في الوطن العربي يرتبط بهذا النموذج؛ حيث يمكن تطوير صناعة مضمون يربط بين المعرفة وكفاح الأمة، ويستخدم التجارب النضالية العربية مادة لهذا المضمون، وهي تجارب تتميز بالثراء، وتوفر إمكانات لتطوير أعمال درامية متميزة تثير الخيال الإنساني، وأعمال وثائقية، وأعمال وثائقية درامية docudrama.

يضاف إلى ذلك أن هذه القنوات يمكن أن تسهم في توثيق التجارب الكفاحية، وتاريخ حركات التحرر الوطني، والأحداث المرتبطة بالقضايا الكبرى. وهذا يسهم بدوره في توفير مضمون معرفي، وفي تطوير مجتمع معرفة عربي.

كما أن التيار الإسلامي يمكن أن يقوم بدور مهم في تطوير المضمون المعرفي المرتبط بالكفاح الوطني؛ حيث أصبحت حركات التحرر الوطني في الوطن العربي ذات طابع إسلامي، وهذا يمكن أن يشكل عملية ربط بين الأصالة والمعاصرة والمعلومات والمعرفة والتاريخ والتجارب النضالية الحديثة.

وإعطاء قدر من الحرية لهذه القنوات يمكن أن يزيد قدرتها على تشكيل جيل جديد من الكوادر العربية التي تستطيع إنتاج مضمون معرفي يرتبط بالكفاح الوطني، ولذلك يمكن تطوير النموذج وما يرتبط به من معرفة. لذلك يمكن أن تسهم هذه القنوات بفعالية في بناء مجتمع المعرفة.

يضاف إلى ذلك أن هذه القنوات تسهم في زيادة اعتزاز العرب والمسلمين بشخصيتهم الحضارية التي تسهم بدورها في تشكيل تجاربهم النضالية الحديثة، وهذا سيزيد إقبال الجماهير العربية على المضمون الذي يتشكل طبقًا لهذه الرؤية وتقدمه هذه القنوات.

(٥) **القنوات ذات الرسالة:** وهي قنوات تقدم مضمونًا معرفيًا إسلاميًا، وقد أصبحت تجذب قطاعات كبيرة من الجماهير، وهناك مؤشرات على أن معدل مشاهدة هذه القنوات أكبر نسبيًا من قنوات أخرى تقدم مضمونًا عامًا أو مسليًا.

وبالرغم من أن هذه القنوات تفتقر في الكثير من الأحيان إلى استخدام الأساليب الحديثة في تشكيل المضمون بشكل يجذب الجماهير، فإن ارتباطها بنموذج المعرفة الإسلامي أدى إلى نجاحها، وأوضح أن هذا النموذج يمكن أن يشكل الأساس لصناعة عربية مستقلة للإعلام والاتصال بشكل عام، وصناعة مضمون إسلامي بشكل خاص. كما أوضح حاجة الجماهير إلى هذا المضمون، وأن إشباع هذه الحاجة يحتاج إلى الكثير من القنوات الإسلامية.

لذلك فإن إطلاق حرية الإعلام، ورفع القيود المفروضة على إنشاء القنوات الإسلامية يمكن أن يفتحا المجال لإنشاء الكثير من القنوات الإسلامية، والقنوات العامة ذات المرجعية الإسلامية، وقنوات الكفاح الوطني التي تقوم على أساس إسلامي وتعبر عن هوية الأمة وتدافع عن ذاتيتها الثقافية وشخصيتها الحضارية.

وقد بدأت بعض القنوات الإسلامية في تقديم مضمون عام وفي تغطية الأحداث مثل قناة المجد، وفي تقديم برامج تعرض الرؤية الإسلامية للحياة وتقدم حلولا للمشكلات المجتمعية والفردية، وفي الاهتمام ببرامج التنمية البشرية مثل: اقرأ والرسالة والنجاح.

لكن مجلس إدارة النايل سات أصدر قرارًا بإغلاق ١٤ قناة إسلامية، من أهمها: الناس والرحمة والحكمة والحافظ والصحة والجمال والخليجية والبدر والأثر وآيات للإعجاز العلمي وصفا، كما وجه مجلس إدارة النايل سات إنذارًا إلى أربع قنوات أخرى هي: المجد والفجر وصدى الإسلام وبداية. وقالت إدارة النايل سات إن الترخيص المعطَى لتلك القنوات هو ترخيص بقناة اجتماعية وليس دينية؛ حيث يحظر القانون الترخيص بقنوات دينية.

كما فرضت هيئة الاستثمار عددًا من الشروط على هذه القنوات للسماح لها بإعادة البث، أهمها:

- عدم التعرض للمذهب الشيعي.
- عدم التعرض للمسيحية.
- منع المواد التي تثير الفتنة وتنشر التشدد.
- ألا تتعدى مساحة البرامج الإسلامية في القناة أكثر من ٥٠٪.
- تخصيص مساحات كافية لإذاعة أفلام وأغنيات ومسرحيات.
- استخدام المؤثرات الموسيقية في الفواصل.

وهذه الشروط تعني إخراج هذه القنوات عن شخصيتها الإسلامية، ومنعها من تقديم المضمون الذي تريده. ويشكل ذلك اعتداءً على استقلالها التحريري، والتحكم في مضمونها.

وبدراسة تلك الشروط يتضح أن السلطة لا تريد بث مضمون له طبيعة إسلامية، أو يتم إنتاجه طبقًا لنموذج المعرفة الإسلامي، ولذلك فإنها تفرض على هذه القنوات تقديم ما لا يقل عن ٥٠٪ من المواد المسلية مثل الأفلام والأغنيات والمسرحيات.

وطبقًا لذلك فإن السلطة تتبنى نموذج التسلية الغربي، وتريد أن تفرضه على الجماهير، وتقلل من فرص تعرض الجماهير لأنواع أخرى من المضامين التي تزيد المعرفة خاصة تلك التي يتم إنتاجها طبقًا لنموذج المعرفة الإسلامي.

(٦) **القنوات التعليمية**: حتى الآن فإن تجربة استخدام التليفزيون في التعليم محدودة، وتتمثل في قنوات التعليم الرسمية على القمر الصناعي نايل سات، وهي قنوات تركز على مساعدة الطلاب في فهم الدروس في المراحل التعليمية المختلفة. بالإضافة إلى قناة التعليم العالي، وقناة جامعة القاهرة المفتوحة كوسيلة للتعليم عن بعد.

ومع ذلك فإن هناك ضرورة لتطوير استخدام التليفزيون التعليمي في الوطن العربي، وتطوير الوظيفة التعليمية لقنوات التليفزيون العامة. كما أن نموذج المعرفة الإسلامي يقوم على الربط بين المعرفة والتعليم المستمر والتعليم الذاتي. ويمكن أن يلعب التليفزيون التعليمي دورًا مهمًا في بناء مجتمع المعرفة العربي؛ حيث يمكن أن يوفر فرص التعليم المستمر للجميع، ويسهم في عملية إنتاج المعرفة.

ويمكن أن يدخل في إطار القنوات العامة التي تقوم بدور تعليمي وتثقيفي باستخدام أسلوب الدراما الوثائقية والتاريخية في تعريف الجماهير بتاريخ الأمة، وهذا يسهم في زيادة ارتباط الناس بهويتهم واعتزازهم بشخصيتهم الحضارية.

(٧) **قنوات عربية عامة تعمل خارج الوطن العربي [قنوات مهاجرة]**: مثل قنوات الحوار والمستقلة. وهذه القنوات تتمتع بقدر أكبر من الحرية، لذلك فإنها تسهم في إدارة المناقشة الحرة لقضايا الأمة. لكن هذه القنوات مازالت إمكاناتها محدودة ولم تستطع أن تطور وظيفتها الإخبارية.

(٨) **قنوات أجنبية باللغة العربية**؛ حيث بدأت الدول الغربية مثل أمريكا وبريطانيا في بث قنوات باللغة العربية في إطار استراتيجيتها لكسب العقول والأرواح، وبناء صورة ذهنية (Image) للدول التي تبثها، كما أنها تسهم في الغزو الفكري والإعلامي. وتأتي في ذلك الإطار قنوات الحرة والـBBC العربية والألمانية وروسيا اليوم.

ثالثًا- خطورة تقييد حرية الإعلام:

توضح دراسة حالة الثورة التونسية مدى خطورة تقييد حرية الإعلام، فلقد فرض النظام التونسي كل أنواع القيود على كل وسائل إعلامه، بالإضافة إلى تقييد كل أشكال الاتصال الشخصي والجمعي. ولقد أبدع نظام بن علي في تقييد حرية الإعلام في تونس، فكان تنوع القيود بديلا عن تنوع الرسائل الإعلامية، والمضمون المقدم للجماهير.

وكانت هذه القيود المتنوعة التي طبقها بن علي على وسائل الإعلام التونسية مستمدة من أكثر النظم الإعلامية تخلفاً وهي النظم السلطوية، وارتبط تقييد حرية الإعلام -في المقابل- بإطلاق يد أجهزة الأمن لقهر المواطنين ونشر الخوف والتجسس

وكتابة التقارير الأمنية وانتهاك حرمة الحياة الخاصة وحقوق الإنسان.

أدى ذلك إلى فرض حالة تعتيم إعلامي على الواقع التونسي، وتقديم وسائل الإعلام واقعًا تونسيًا مصطنعًا وغير حقيقي.

وتشترك وسائل الإعلام التونسية مع الكثير من وسائل الإعلام العربية في عملية تصنيع واقع زائف، وتجاهل الواقع الحقيقي... لكن في النظام التونسي تطورت عملية تصنيع الواقع الإعلامي الذي يتناقض مع الواقع الحقيقي؛ حيث انكسرت الحدود بين الإعلام والدعاية، واختفت القيم المهنية، وتم تقييد كل الحقوق الإعلامية والاتصالية والمعرفية للشعب التونسي.

كما ارتبطت هذه العملية أيضًا بعملية تجهيل الشعب التونسي، وذلك بمنع نشر الكثير جدًا من المعلومات عن الواقع التونسي، في الوقت الذي قامت فيه وسائل الإعلام بإغراق الشعب التونسي بالحديث عن إنجازات النظام ومعدل التنمية الذي حققه، مما أدى إلى فقدان وسائل الإعلام التونسية مصداقيتها.

فقد تم استخدام وسائل الإعلام لتضليل الشعب التونسي، بنشر معلومات تهدف إلى تصنيع الاتفاق الزائف وإلهاء الجمهور عن مشكلاته الحقيقية. وقد اعترف بن علي في آخر خطاب له قبل هروبه أنه قد تم تضليله، ونحن يمكن أن نصدقه في ذلك؛ حيث إنه فصل نفسه عن شعبه وأصبح المصدر الأساسي له هو الوسائل الإعلامية التي تنقل فقط ما يرضيه، وما يكتبه إعلاميون خائفون أو منافقون.

لقد أصبح الهدف الرئيس لوسائل الإعلام التونسية تسويق بن علي ونظامه وتمجيده حتى أن صحيفة الصباح التي يملكها صهر بن على نشرت ٤٨ صورة لـ«بن علي» في عدد واحد.

وقد أشار محمد حسنين هيكل -في هذا الصدد- إلى اهتمام بن علي بصورته الشخصية المادية (الفوتوغرافية)، وأن هيكل قد قال له إنه يبدو شخصيًا أفضل كثيرًا من صورته التي تنشرها الصحف، وعلى إثر ذلك طلب بن علي استدعاء أفضل المصورين من باريس ليقوم بالتقاط صور له تتناسب مع جمال طلعته. واعتبر هيكل ذلك دليلاًعلى سطحية بن علي وتفاهة تفكيره.

وبالرغم من صحة ملاحظة هيكل فإن ذلك يشير أيضًا إلى اتجاه ساد في العقدين الماضيين في عملية التسويق الاجتماعي والدعاية حتى في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يتم التركيز على صورة الرئيس، أو صورة المرشح الشخصية بدلا من التركيز على أفكاره وآرائه وبرنامجه ومؤهلاته العلمية. كما ظهر ذلك بوضوح في انتخابات الرئاسة المصرية عام ٢٠٠٥.

وقد أثبت هذا الاتجاه نجاحًا في حالة الرئيس الأمريكي كلينتون؛ حيث جذبت صورته أصوات النساء في الولايات المتحدة نتيجة لإعجابهن بصورته الشخصية... وحتى بعد فضيحة مونيكا زاد إعجاب النساء به.

لذلك اتجه الكثير من خبراء الدعاية والتسويق الاجتماعي إلى استخدام الصور الشخصية للمرشحين والرؤساء بوصفها عاملا أساسيًا في تشكيل الاتفاق العام والهندسة الاجتماعية.

أما في حالة أوباما فقد تم تطوير هذا الاتجاه لاستخدام الصور التلفزيونية الإنسانية بديلا عن البرامج والأفكار.

وحالة بن علي لا تختلف عن اتجاه الرؤساء العرب لاستخدام وسائل الإعلام في نشر صورهم الشخصية، لكن نظام بن علي بالغ بشكل كبير في هذا الاتجاه؛ حيث أصبح مضمون وسائل الإعلام التونسية يتمحور حول صورة بن علي، والتي انتشرت بشكل واسع في الميادين وعلى واجهات المؤسسات؛ حيث كان هناك نوع من التنافس المحموم بين المؤسسات الحكومية على رفع أكبر صورة لـ«بن علي» على واجهاتها.

ويتناقض هذا الاتجاه مع الحضارة الإسلامية ويشكل تحديًا لثوابتها؛ فهو يشير إلى تأليه للحاكم، وهذا بدوره يشكل صدمة للضمير الحضاري الإسلامي والمشاعر الإنسانية الإسلامية، وهذا يفسر اتجاه المظاهرات إلى تحطيم صور بن علي الضخمة المرفوعة في الميادين وعلى واجهات المؤسسات.

توضح حالة تونس أن حرية الإعلام صمام أمان، وأن التحكم في وسائل الإعلام يمكن أن يخفي الواقع الحقيقي ويصنع واقعًا زائفًا ويؤدي إلى تزايد حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

الإعلام البديل وكشف الانحرافات والفساد

كشف الانحرافات والفساد من أهم وظائف وسائل الإعلام. وبقيامها بهذه الوظيفة تحذر المجتمع ليقوم بعملية تصحيح في الوقت المناسب. ويطلق الغرب على الصحافة وصف «كلب الحراسة»؛ لأنها تقوم بالدفاع عن المجتمع وحمايته ضد الفاسدين الذين يسيئون استغلال السلطة.

وعندما ينام كلب الحراسة، كما يقول فيليب سيب، ينشط اللصوص في الظلام فينهبون ثروة الشعب، ويدمرون اقتصاد الدولة، ويزيدون السخط والحنق في نفوس الناس.

هذا ما حدث في تونس عندما قيّد نظام بن علي بتقييد حرية الإعلام، وسيطر على ملكية وسائل الإعلام أصهار الديكتاتور وأقاربه.

وبينما كانت وسائل الإعلام التونسية تستعرض بشكل دائم إنجازات النظام ومعدلات التنمية المرتفعة وتمجد الرئيس إلى درجة التأليه، كان أقارب بن علي وأصهاره يقومون بعملية استغلال وإفقار للشعب.

وعندما قام صحفيان فرنسيان بإصدار كتاب عن فساد زوجة الرئيس وأقاربها بعنوان «حاكمة قصر قرطاج»، نجح النظام في منع وصول هذا الكتاب أو أى معلومات يتضمنها إلى الشعب التونسي.

لكن تطور الإعلام البديل فتح مجالات واسعة لكسر التحكم الحكومي في تدفق المعلومات إلى الجماهير، وزاد قدرة الشعوب على كشف الانحرافات والفساد كما يتضح ذلك من دراسة حالة تونس.

وقد جاء عام ٢٠١٠ ليوضح أن الإعلام البديل قد تطور بدرجة كبيرة، وقد تزامن هذا التطور مع زيادة سخط بعض الذين يمتلكون حق الاطلاع على الوثائق الرسمية، وبالتالي زيادة إمكانات نشرها.

وجاء كشف موقع ويكيليكس آلاف الوثائق من أهم تجليات هذا التطور، فهذا الموقع نشر رسائل رسمية كتبها سفراء ودبلوماسيون أمريكيون. وقد كشفت هذه الوثائق عن اعتراف الدبلوماسيين الأمريكيين بحالة الفساد العام التي يعيشها نظام تونس الذي يعتبر من أهم حلفاء أمريكا.

يثير ذلك العديد من الملاحظات، أهمها: الارتباط بين الفساد والتبعية، فأمريكا كانت تعرف تمامًا فساد حليفها ولكنها لم تكشف عما لديها من معلومات ولم تنشر وسائل الإعلام الأمريكية أى معلومات عن هذا الفساد، وكان الفضل لموقع ويكيليكس في نشر هذه البرقيات الدبلوماسية الأمريكية التي تكشف عن معرفة الإدارة الأمريكية بفساد نظام بن علي.

كما كانت فرنسا تعرف أيضًا الكثير عن فساد نظام بن علي، والدليل على ذلك كتاب «حاكمة قصر قرطاج»، لكن هذا الكتاب لم تنشر وسائل الإعلام الفرنسية الكثير مما جاء فيه من حقائق وأدلة على فساد نظام بن علي.

يشير ذلك إلى عملية إخفاء وتعتيم تمارسها الدول الغربية على فساد حلفائها العرب، ولذلك فإن الفضل للإعلام البديل في كشف الكثير من المعلومات عن الفساد الاقتصادي المرتبط بإساءة استخدام السلطة.

ولقد استخدم الشباب التونسي الفيس بوك واليوتيوب والتويتر والمدونات والمواقع الإخبارية لنشر الكثير من المعلومات والتي أسهمت في تأجيج الثورة.

وكان من أهم ما كشفه الشباب التونسي على هذه المواقع فرض أقارب بن علي وأصهاره الحصول على نسبة من أي مشروع ناجح في تونس، وهو ما أدى إلى: إفلاس الكثير من المشروعات، وخوف التونسيين من إقامة مشروعات اقتصادية، وانتشار البطالة.

وكان لكل ذلك تأثيره السلبي على الاقتصاد التونسي، كما أن الأموال التي نهبها أقارب بن علي وأصهاره كان يمكن أن تُستغل في توفير فرص العمل، وتقليل عوامل السخط والثورة.

يوضح ذلك أهمية قيام وسائل الإعلام بوظيفتها في كشف الانحرافات والفساد وحماية المجتمعات من سوء استغلال السلطة. وينطبق ذلك على كل الدول العربية التي تحكمت في وسائل إعلامها ومنعتها من القيام بهذه الوظيفة.

وهناك الكثير من أوجه الفساد التي أسهم الإعلام البديل في كشفها، من أهمها: تزوير الانتخابات؛ حيث إن هذا التزوير يشكل عملية سرقة لإرادة الشعب، وقد أسهم الإعلام البديل وصحافة المواطن في الكشف عن عمليات تزوير واسعة في الانتخابات المصرية.

كما أسهم الإعلام البديل -ولكن بشكل أقل- في الكشف عن سوء استغلال السلطة في قهر المواطنين وتعذيبهم وقتلهم في بعض الأحيان، كما في حالة المواطن خالد سعيد والمواطن سيد بلال في الإسكندرية.

وهناك إمكانات لتطوير قدرات الإعلام البديل وتمكين الشباب العربي من كشف فساد النظم الحاكمة وسوء استغلالها لسلطاتها.

ويتزامن تطور الإعلام البديل مع تزايد الغضب الشعبي وشعور الناس بالإحباط نتيجة تزايد الفقر والبطالة وتقييد الحريات والديمقراطية.

يوضح ذلك أن النظم العربية لم يعد بإمكانها أن تمنع وصول الحقائق إلى الناس، وكل ما يمكن أن تفعله هو أن تُضعِف وسائل إعلامها التقليدية.

الرقابة على وسائل الإعلام أهم مظاهر الاستبداد والتخلف

عرفت تونس خلال فترة حكم بن علي كل أشكال الرقابة على مضمون وسائل الإعلام، والرقابة هي وسيلة متخلفة لمنع هيئات تحرير الوسائل الإعلامية من القيام بوظائفها، وتحقيق النجاح عن طريق تقديم المضمون الذي يجذب الجماهير.

وقد طبقت تونس وظيفة للرقابة عرفتها مصر في الخمسينيات وهي: قيام جهاز الرقابة بمنع المادة الصحفية والإعلامية من النشر أو الإذاعة، مع رفع هذه المادة إلى أجهزة الأمن لتقوم بمعاقبة منتجها. مما أدى إلى ظهور نوع خطير من الرقابة الذاتية التي يمارسها الصحفيون على أنفسهم نتيجة خوفهم من النظام، والشعور بأن هذا النظام يتحكم في أرزاقهم وترقياتهم.

هذا النوع من الرقابة ينتشر بشكل كبير في الوطن العربي ويحل محل الرقابة التقليدية، لكن في تونس بلغ هذا النوع من الرقابة درجة جعلت الإعلاميين التونسيين لا يكتفون بعدم كتابة ما يُغضب النظام، لكنهم أيضًا يحاولون دائمًا إنتاج مواد ترضي النظام وتبالغ في تمجيد الزعيم.

إن الرقابة الذاتية كانت من أخطر نتائج ثقافة الخوف التي فرضتها النظم المستبدة على الإعلاميين باستخدام آليات السيطرة والرقابة الصارمة.

يضاف إلى ذلك أن نظام بن علي قد بنى شبكة من الرقباء الإعلاميين الذين يقومون بدور الرقباء من خلال توليهم المواقع القيادية في المؤسسات الإعلامية مثل مناصب رؤساء ومدراء التحرير.

وبالرغم من تزايد الاحتجاجات خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠ فقد منع النظام وسائل الإعلام من تغطية هذه الاحتجاجات ولجأ إلى عملية إعاقة منهجية ومنظمة لتغطية وسائل الإعلام للمظاهرات ومصادرة الصحف التونسية التي حاولت أن تشير إلى هذه المظاهرات مثل صحيفة الموقف الأسبوعية الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي التقدمي في ٢٤ من ديسمبر ٢٠١٠، وصحيفة الطريق الجديد التابعة لحركة التجديد في ٢٥ من ديسمبر ٢٠١٠ لأنهما قدمتا بعض الصور والأخبار عن المظاهرات.

كما قامت أجهزة الأمن بتعقب الصحفي سفيان الثوري ومصادرة معداته وتعطيل مدونته؛ لأنه كان يغطي المظاهرات... كما شهدت تونس خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠، ويناير ٢٠١١ الكثير من حالات إساءة معاملة الصحفيين.

وفي الوقت الذي كانت فيه الوسائل الإعلامية العربية مثل الجزيرة تقوم بواجبها في تغطية الأحداث، اتهم البرلمان التونسي الجزيرة بالسعي لتشويه سمعة تونس وبث الفوضى وزعزعة الاستقرار والتشكيك في إنجازات البلاد. ومن الواضح أن الخطاب الذي استخدمه البرلمان التونسي لا يختلف عن الخطاب الذي تستخدمه السلطات العربية في تبرير تقييد حرية الإعلام، ومهاجمة الوسائل الإعلامية عند قيامها بتغطية الأحداث التي لا تريدها السلطات.

ولكن بالرغم من أن نظام بن علي قد استخدم وسائل متطورة من الرقابة لمنع تدفق المعلومات إلى الجماهير، وفي إرهاب الصحفيين وإجبارهم على فرض الرقابة الذاتية على أنفسهم، فإن هذا النظام لم يفهم معطيات ثورة الاتصال، وأن هذه الثورة قد جعلت كل وسائل التحكم في تغطية الأحداث وفي تدفق المعلومات خارج إطار الزمن.

ومن أهم تلك المعطيات أن ٢٥ ٪ من شعب تونس يجيدون التعامل مع الإنترنت، وأن وسائل الإعلام البديل أصبحت تستعصي على الرقابة؛ لأنها مصممة على أساس عدم إمكانية التحكم فيها بواسطة أي نظام. ولقد حاول النظام التونسي أن يقيد إمكانات استخدام الشعب التونسي للإنترنت.

وبالرغم من أن تونس تصنف دائمًا على أنها من أسوأ عشر بلدان للمدونين في تقارير لجنة حماية الصحفيين، فإن محاولات الحكومة التحكم في الإنترنت قد تزايدت منذ بداية المظاهرات؛ حيث حجبت الوكالة التونسية للإنترنت في ١٧ من ديسمبر ٢٠١٠ عددًا كبيرًا من مواقع الإنترنت الإخبارية المحلية والدولية التي تغطي الاحتجاجات. كما قامت باختراق الكثير من المواقع وجمع كلمات المرور وأسماء المستخدمين التي تقود للمدونين والنشطاء السياسيين والمشاركين في الاحتجاجات. كما مسحت الوكالة التونسية للإنترنت حسابات الكثير من النشطاء التونسيين ومسحت الصور التي التقطوها للمظاهرات ورفعوها على مواقع الإنترنت... بالإضافة إلى محاولة تعطيل الفيس بوك والتويتر واليوتيوب. مع ذلك فإن آلاف الناشطين التونسيين نجحوا في تحميل صور المظاهرات على الإنترنت وإرسالها إلى الخارج حيث وصلت إلى وسائل الإعلام التي قامت ببثها.

يوضح ذلك أن المواطن الصحفي قد قام بدور مهم في تغطية الأحداث وفي نقل الحقائق، في حين فرض الصحفي المحترف الرقابة الذاتية على نفسه خوفًا من النظام، وفي الوقت الذي لم تستطع فيه وسائل الإعلام التقليدية القيام بوظيفتها في الوفاء بحق الجمهور في المعرفة.

كما يوضح أن كل أشكال الرقابة لم تعد تتناسب مع عصر ثورة الاتصال، وأن أي نظام يستخدم هذه الرقابة إنما يُضعف الصناعة الإعلامية والاتصالية لكنه لا يمكن أن يتحكم في تدفق المعلومات وتغطية الأحداث؛ فالعالم يعيش عصر ما بعد الرقابة بفضل ثورة الاتصال.

محاكمة النظام الإعلامي المصري

لكي نقيم نظامًا إعلاميًا يليق بمصر وبدورها الحضاري والعربي والإنساني يجب أن نحاكم النظام الإعلامي الذي أقامه نظام مبارك الاستبدادي.

وهذه المحاكمة يجب أن تقوم على دراسة علمية تصف الواقع وتفسر النتائج؛ فالعلم يجب أن يشكل أساسًا لبناء المستقبل الذي لا يمكن أن يتم بناؤه على أسس صحيحة دون دراسة حقيقية للماضي.

ومحاكمة النظام الإعلامي المصري يجب أن تنطلق من أن الفساد لا يقتصر فقط على نهب أموال مصر بواسطة السلطة ورجال الأعمال الذين ارتبطوا بها، لكن مفهوم الفساد يتجاوز ذلك ليشمل الفساد السياسي المتمثل في: تزوير الانتخابات، وإفساد الحياة السياسية، وتضليل الشعب وتزييف وعيه

وإخضاعه للاستبداد، وتبرير قرارات السلطة والترويج لها، وتصنيع صورة زائفة لنظام حكم فاسد.

وهنا يظهر دور وسائل الإعلام التي سيطرت عليها السلطة واستخدمتها طوال ثلاثين عامًا للسيطرة ثقافيًا وإعلاميًا على الشعب، والتحكم في المعلومات والمعرفة التي تصل إليه.

وأهم ما يمكن أن تكشف عنه دراسة الواقع الإعلامي المصري أن السلطة أضعفت القوة الإعلامية لمصر. ففي الوقت الذي تكافح فيه كل دولة لزيادة قوتها الإعلامية، وزيادة عدد وسائلها الإعلامية، وتقوية صناعة المضمون حيث تربط شعبها بثقافتها، وتشبع الاحتياجات الإعلامية والمعرفية لشعبها، فإن نظام مبارك كان كل هدفه أن يتحكم في المعلومات والمعرفة التي تصل إلى الجماهير الأساليب نفسها التي استخدمتها السلطات الديكتاتورية خلال الخمسينيات والستينيات دون وعى بالتطورات العالمية في مجال الإعلام، ودون الاهتمام بتأثير التحكم السلطوي على القوة الإعلامية لمصر.

هذا يعني أن كل قيد على الحرية الإعلامية يمكن أن يؤثر سلبًا على القوة الإعلامية للدولة، لذلك فإنه لا يجوز فرض أي قيود قانونية أو سلطوية دون شرعية سياسية واجتماعية لهذه القيود.

لكن نظام مبارك فرض على الإعلام الكثير من القيود القانونية والسلطوية دون الاهتمام بدراسة تأثيرها على الدور الثقافي والحضاري لمصر، ودون الاهتمام بشرعية هذه القيود وحاجة المجتمع لها.

هذا يعني أن السلطة كانت تفرض هذه القيود لتحقيق مصلحتها الخاصة، ولإخفاء ما ترتكبه من جرائم سياسية واقتصادية، وليس لتحقيق المصالح العامة.. بل إن هذه القيود تتناقض مع المصلحة العامة للمجتمع المصري، وتعتبر جريمة في حق مصر. إن دراسة الواقع الإعلامي المصري توضح أن السلطة أضعفت القوة الإعلامية لمصر عن طريق استخدام وسائل الإعلام لتحقيق مصلحتها في التحكم في تدفق المعلومات للجمهور، وتدفق المعلومات من مصر إلى الخارج.

وكان من أهم نتائج التحكم السلطوي في وسائل الإعلام المصرية أن تناقضت مصداقية هذه الوسائل، ولم تعد تشكل مصدرًا للأخبار والمعلومات يعتد به أو تعتمد الجماهير عليه. لذلك انصرفت الجماهير في مصر إلى وسائل إعلامية غير مصرية لمتابعة الأحداث حتى تلك الأحداث التي تحدث في مصر.

وتوضح دراسة تغطية وسائل الإعلام المصرية لثورة ٢٥ يناير مدى ضعف هذه الوسائل، وأن السيطرة السلطوية قد شلّت قدراتها المهنية، فهذه الأحداث لا يمكن لأي وسيلة إعلامية تريد أن تنجح في جذب الجمهور أن يتجاهلها.

لكن وسائل الإعلام المصرية تجاهلت أحداث الثورة لفترة طويلة، وركزت قنوات التليفزيون الرسمية على مظاهرات ميدان مصطفى محمود المؤيدة لمبارك، وتجاهلت المظاهرات المليونية في ميدان التحرير التي تطالب بإسقاط النظام، كما وجهت الكاميرا إلى نهر النيل بهدف إعطاء الانطباع بعدم وجود أي أحداث. الأمر الذي يشير إلى وعدم إدراك القائمين على إدارة وسائل الإعلام المصرية للتطورات الاتصالية العالمية.

لذلك فإن مصر تحتاج إلى محاكمة نظامها الإعلامي، وكل من قاموا بإدارته، وإضعاف مصر إعلاميًا، وذلك بوصفه خطوة مهمة لإقامة نظام إعلامي جديد يحقق القوة الإعلامية لمصر، وتتناسب مع دورها الحضاري والثقافي.

نتائج عامة:

من خلال العرض السابق نقدم النتائج التالية:

(١) مازالت التعددية محدودة في وسائل الإعلام العربية، وقد أثر ذلك على تنوع المضمون الذي تحصل عليه الجماهير العربية، وعدم قدرة هذه الوسائل على إشباع الاحتياجات الإعلامية والمعرفية لهذه الجماهير.

(٢) أن السلطات هي التي أضعفت صناعة الإعلام والاتصال في الوطن العربي باستخدام النصوص القانونية والإجراءات السلطوية التي تمنع إصدار الصحف وإنشاء القنوات التليفزيونية.

(٣) لا تزدهر صناعة الإعلام والاتصال إلا في ظل الحرية... ولذلك فإن تطوير هذه الصناعة يحتاج إلى إلغاء القيود القانونية والسلطوية التي أصبحت خارج إطار الزمن بفضل ثورة الاتصال التي فتحت المجال لإنشاء وسائل اتصالية لا يمكن أن تتحكم فيها السلطات مثل الصحف الإلكترونية والمدونات وصحافة المواطن... ولقد برز دور هذه الوسائل في تغطية الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠، ونشر الكثير من المعلومات والصور ومقاطع الفيديو التي كانت السلطة تحاول إخفاءها.

وهذا يوضح أن النصوص القانونية المقيِّدة للحرية والإجراءات السلطوية التي تهدف إلى التحكم في المضمون الإعلامي والمعرفي يمكن أن تُضعف وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحافة والتليفزيون، وهذا يؤدي بدوره إلى إضعاف القوة الإعلامية للدولة، والتقليل من قدرتها على تطوير صناعتها الإعلامية والاتصالية.

(٤) يشكل تقييد التعددية والتنوع في وسائل الإعلام العربية تقييدًا لحق الجمهور العربي في المعرفة، وهذا يشكل تقييدًا للتطور الديمقراطي؛ حيث إن بناء الديمقراطية يحتاج إلى إمداد المواطنين بشكل مستمر بالمعرفة، وحماية

التدفق الحر للمعلومات والأنباء، وتشكيل المواطن العارف (The informed citizen).

(٥) لذلك فإن إطلاق حرية الإعلام خطوة مهمة لتطوير المجتمع العربي معرفيًا وثقافيًا وديمقراطيًا... وهو هدف مهم يجب أن تكافح لتحقيقه الحركات الوطنية في الوطن العربي.

(٦) يمكن أن تسهم وسائل الإعلام بدور مهم في بناء مجتمع المعرفة الذي ترتبط فيه صناعة الإعلام والمعلومات والمعرفة والاتصال من ناحية بالتعليم من ناحية أخرى. وبناء مجتمع المعرفة يشكل مدخلا مهمًا لبناء المستقبل.

(٧) يقدم الواقع العربي إمكانات كبيرة لنجاح وسائل إعلامية لا تقوم على النموذج الغربي للمعلومات والتسلية، ولكن تقوم على أساس النموذج الإسلامي للمعرفة. والجمهور العربي تتنوع احتياجاته الإعلامية والمعرفية، وهذا يوفر إمكانات النجاح لوسائل إعلامية تقدم التغطية الشاملة المتعمقة للأحداث وتدير الحوار الحر بين الاتجاهات السياسية وتحقق حق الجماهير في المعرفة وتقوم بوظيفة تعليمية وتثقيفية... وهذا يشكل مبررًا مجتمعيًا وحضاريًا لإطلاق حرية الإعلام.

(٨) إن الثورات العربية خاصة في مصر وتونس يمكن أن تفتح المجال لزيادة القوة الإعلامية العربية وتطوير نظم إعلامية وطنية وبناء نظام إعلامي عربي جديد.

(٩) إن بناء نظام إعلامي عربي يمكن أن يقوم على الأسس التالية:

أ- كفالة المجتمع لحرية الإعلام في إطار عقد اجتماعي جديد تلتزم فيه وسائل الإعلام بالوفاء بحق المواطنين في المعرفة وإدارة المناقشة الحرة وكشف الانحرافات والفساد.

ب- كفالة حق المواطنين في إصدار الصحف.

جـ- تشجيع إنشاء الكثير من القنوات التليفزيونية التي تقدم مضمونًا إعلاميًا ومعرفيًا جادًا.

د- إصدار مواثيق أخلاقية لوسائل الإعلام وتدريب الصحفيين على الالتزام بأخلاقيات الإعلام.

المصادر:

أولا- الوثائق:

١- دستور ١٩٧١.

٢- القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦.

٣- قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون الصادر في ٢٩ من مارس ١٩٧٩ والتعديلات التي أدخلت عليه عام ١٩٨٩.

٤- ميثاق الشرف الصحفي.

ثانيًا- الصحف:

١- الأهرام.

٢- الأخبار.

٣- الشروق.

٤- المصري اليوم.

ثالثًا- الكتب:

١- سليمان صالح، التنظيم القانوني والأخلاقي لحرية الإعلام، القاهرة: مركز المدينة للإعلام والنشر، ٢٠١٠.

٢- سليمان صالح، ثورة الاتصال وحرية الإعلام، الإمارات العربية المتحدة: مكتبة الفلاح، ٢٠٠٧.

٣- سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، الإمارات العربية المتحدة: مكتبة الفلاح، ٢٠٠٤.

هوامش:

(*) أستاذ الصحافة والإعلام الدولي بكلية الإعلام جامعة القاهرة ومدير مركز التراث والتوثيق الصحفي.

●●●

صناعة الوعي: المراكز الثقافية الغربية في العالم الإسلامي

أ. عبد الله عرفان(*)

مقدمة:

يحاول هذا البحث التعرف على أنشطة المراكز الثقافية الغربية في العالم الإسلامي. ثم يعالج مكان ودور هذه المراكز في منظومة صناعة القوة الناعمة التي تديرها برامج الدبلوماسية العامة، التي هي جزء من السياسة الخارجية بشكل خاص وجزء من التجلي الحضاري لهذه الدول بشكل عام. ثم يناقش إدراك دور هذه المراكز من وجهة نظر المستقبلين في العالم الإسلامي. وينتهي بمناقشة عامة لسياق فهم هذه المراكز وكيفية التعامل معها.

أولا- أنشطة المراكز الثقافية:

تتعدد أنشطة المراكز والمؤسسات الثقافية الغربية على اختلاف مستوياتها الرسمية وغير الرسمية، ونعرض فيما يلي أهم هذه الأنشطة وأكثرها تكرارًا:

١- تعليم اللغات:

يعتبر نشاط تعليم اللغات أحد أهم الأنشطة وأكثرها جمهورًا لدى المراكز الثقافية الغربية منها والشرقية؛ حيث إن تعليم اللغة هو شرط التواصل الإنساني والحضاري. وتقدم المراكز الثقافية خدمات تعليم اللغة المدعومة عن طريق معلمين محترفين من أصحاب اللغة الأصلية، وهذا ما يعد أحد نقاط الجذب في هذه المراكز.

ولعل هذا ما دفع جامعة الأزهر لعقد اتفاقية مع المركز البريطاني لتعليم اللغة الانجليزية[١] للدعاة الذين يتم إرسالهم إلى أوربا والدول الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية، بمركز أقيم خصيصًا لهذا الأمر داخل حرم الجامعة، وهو أيضًا ما حدا بوزارة التربية والتعليم السعودية إلى دعوة معلمي اللغة الإنجليزية السعوديين إلى الاستفادة من المنح التدريبية التي تقدمها السفارة الأمريكية بالرياض لمدة ١٠ أشهر للسنة الأكاديمية ٢٠٠٨- ٢٠٠٩م ضمن برنامج مؤسسة فولبرايت[٢].

٢- الأنشطة الثقافية والفنية:

يلي نشاط تعليم اللغات مباشرة الأنشطة الثقافية والفنية من حيث الجماهيرية؛ حيث تقيم المراكز الثقافية العديد من الأنشطة المتعلقة بالسينما والمسرح والفنون التشكيلية والموسيقى في صورة معارض وحفلات وعروض خاصة وتستضيف مثقفين محليين ودوليين، وبالتأكيد من الدولة المعنية من أجل عرض وترويج المنتجات الثقافية للدولة.

فقد أقام المركز الثقافي الإسباني في دمشق -على سبيل المثال- معرضًا للتصوير الضوئي عن الأمويين. كما يقوم المركز الثقافي الروسي بتنظيم دورات مستمرة للراغبين فى تعلم الموسيقى. وفي المركز الثقافي الفرنسي في دمشق، تم عرض حوالي ٨٥ فيلمًا سينمائيًا بعضها عبر برنامج سينما الخميس الذي يرتبط بالنادي السينمائي، وقسم منها عبر اشتراكه بعروض موازية على هامش مهرجان دمشق السينمائي، كذلك قدّم مجموعة من العروض المسرحية تنوعت بين مسرح السيرك والمسرح الكلاسيكي، إضافة لبرنامج نقاط اللقاء بين فنانين من سوريا وفرنسا، وكذلك دورات التدريب أو ما يعرف بورش العمل work shop لفنانين شباب سوريين في فرنسا أو في دمشق بإشراف خبراء فرنسيين، بينما يندرج ما هو أكثر من

ذلك في إطار حفلات الغناء والموسيقى بعضها في إطار الأيام الثقافية الفرنسية السورية[٣].

وتقيم المراكز الثقافية العديد من الأنشطة الحوارية بين المثقفين المحليين ومثقفي الدولة المعنية، فعلى سبيل المثال أقام المعهد الدنمركي بدمشق العديد من الندوات الحوارية التي تتعلق بقضية الرسوم المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام وتداعياتها، كان من ضمنها حضور بعثة مسيحية وإسلامية إلى دمشق التقت شخصيات مسلمة ومسيحية سورية لشرح وجهة النظر الدنمركية من أزمة الرسوم.

٣- الأنشطة العلمية والأكاديمية:

- **التبادل الأكاديمي والطلابي:** تموّل المراكز الثقافية التبادل الطلابي والأكاديمي بين جامعات دولتها وجامعات العالم بهدف التعارف والتبادل المعرفي والثقافي، وذلك لفترات قصيرة.

- **المنح الدراسية:** تقدِّم المؤسسات الثقافية أيضًا منحًا لتمويل برامج ماجستير ودكتوراه في جامعات بلدانها، مثل برنامج مؤسسة فورد وفولبرايت الأمريكية. حيث تقدم مؤسسة فولبرايت حزمة برامج، منها: برنامج دكتوراه في الدراسات الإسلامية لخريجي جامعة الأزهر، وبرنامج الطالب المصري، ودكتوراه في العلوم والتكنولوجيا، وبرنامج العلوم والتكنولوجيا الإقليمي، والمنح الداخلية، وبرنامج القرن الجديد، وبرنامج الباحثين المصريين، والبرامج المهنية، وبرنامج زمالة هربرت همفري. ويبلغ عدد المنح التي تقدمها مؤسسة «فورد» الدولية للمصريين ٢٨ منحة كل عام للحصول على فرصة الدراسة بها[٤]. وتقدم هيئة التبادل الأكاديمي الألماني في القاهرة أيضًا منحًا لدراسة الماجستير والدكتوراه في الجامعات الألمانية في التخصصات العلمية المختلفة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي المصرية.

- **البحوث العلمية والأكاديمية:** تساعد المؤسسات الثقافية في دعم البحوث المشتركة بين الأكاديميين، وذلك عن طريق تمويل المؤتمرات واللقاءات العلمية بين الجانبين. فمثلا تمول مؤسسة فورد العديد من المشروعات حول إصلاح التعليم، وتمول هيئة التبادل الأكاديمي الألماني مؤتمرات حول حالة العلوم الاجتماعية في العالم العربي، وغيرها من البحوث والمؤتمرات المشتركة مع جامعات ومراكز أبحاث محلية.

- **ترميم الآثار:** من المعروف عن المراكز الثقافية اهتمامها بترميم الآثار عن طريق تمويل البعثات الأثرية. فمثلا يشارك المعهد الدنمركي بترميم مدينة دمشق القديمة[٥]، وتمول فرنسا وغيرها من الدول العديد من البعثات الأثرية في مصر.

٤- الاحتفالات بالمناسبات العامة:

تحاول المراكز الثقافية الاقتراب من جمهور الدولة الموجودة بها عن طريق الاحتفال بمناسباته العامة من أجل بناء صلات أكثر عمقًا مع هذا الجمهور. فمثلا ينظم المركز الثقافي الروسي معرضًا للصور الفوتوغرافية التي تعبر عن الإسلام وحياة المسلمين في روسيا؛ حيث يصل عدد المسلمين هناك إلى ٢٠ مليونًا.

ويقيم المركز الفرنسي للثقافة والتعاون ليالي خاصة برمضان، بإحياء حفلات لفرقة «ابن عربي» المغربية التي تقدم فيها إنشادًا صوفيًا -عربيًا، والتي ينظمها المركز بالتعاون مع السفارة الإسبانية وصندوق التنمية الثقافية في إطار احتفالية بعنوان «من الفرات إلى الوادي الكبير»، والفرقة تنتمي إلى الطريقة الصديقية نسبة إلى الشيخ عبد العزيز صديق بينما تحمل اسم ابن عربي أحد أكبر أعلام التصوف الإسلامي، وتجمع الفرقة بين العزف والغناء وإلقاء أشعار كبار شعراء التصوف أمثال رابعة العدوية وابن عربي وابن الفارض[٦].

٥- التدريب على قضايا الديمقراطية:

وهي من المهام التي تقوم بها المراكز الثقافية غير الرسمية الغربية تحديدًا، وذلك عن طريق برامج تدريب الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية على قضايا مثل إدارة الحملات الانتخابية والتدريب على المفاهيم الديمقراطية. ويقوم العديد من المؤسسات البحثية الأمريكية والألمانية بهذه الأنشطة مثل: المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي ومؤسسة فريدريتش نيومان الألمانية.

٦- برامج التعريف والتواصل مع الشخصيات القيادية المحتملة في العالم:

وتهدف هذه البرامج إلى توفير فرصة للقيادات المحلية الواعدة بالتعرف على الدول الكبرى، وذلك بهدف: التعارف وتوصيل وجهات النظر بشكل أفضل، وخلق حالة مرغوبة من العلاقة في المستقبل. ويعتبر برنامج الزائر الدولي، الذي يعتبر أحد برامج الدبلوماسية العامة الأمريكية، أحد أبرز الأمثلة على هذا النوع من البرامج؛ فعلى مدى سنوات طويلة استقدمت الحكومة الأمريكية عددًا كبيرًا من الأجانب الذين تتوقع لهم مستقبلا جيدًا إلى الولايات المتحدة لكي ينموا في ظل الثقافة ونمط الحياة الأمريكية ولكي يطلعوا على نقاط القوة والضعف في النظام السياسي الأمريكي. وقد شملت القائمة أسماء أصبح لها ثقل في بلادها مثل: الرئيس المصري الراحل أنور السادات ورئيسة وزراء بريطانيا الأسبق مارجريت تاتشر والرئيس الأفغاني حامد قرضاي والمستشار الألماني الأسبق جيرهارد شرودر[٧].

ثانيًا- منظومة الولع (القوة الناعمة):

تعتمد هذه الدراسة على مفهوم مركب للولع أو القوة الناعمة -سيتم التعامل معهما باعتبارهما مفهومًا واحدًا، علي الرغم من الحاجة إلى مزيد من الدراسة لذلك- فمن جهة تتعامل معه باعتباره تجليًا حضاريًا للدولة مجتمعًا ونظامًا، ومن جهة أخرى هو جهود منسقة من قِبل جهة ما في الدولة لاستغلال هذا التجلي وتنسيقه وتوجيهه لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة. ويعتمد المستوى الأول للمفهوم على تصور ابن خلدون للقوة الناعمة، فقد تناولها في سياق مقولته الشهيرة بأن «المغلوب مولع دائمًا باقتداء الغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده»[٨]، ويُبرر ابن خلدون ذلك باعتقاد الشعوب المغلوبة بالكمال في الغالب نتيجة هزيمتها منه. فهي تقوم بتبرير هزيمتها بالاعتقاد بكمال الغالب، وهذا ما يقتضي اقتداءه. ويمكننا من هذا أيضًا استنباط اعتقاد الغالب بكماله أيضًا، وهو ما يبرر جزئيًا دوافعه للغزو والقتال. فهو لم يتمدد خارج حدوده إلا لإحساسه بالتفوق على الآخرين، وهو ما يعكس شعورًا بالكمال.

يمثل هذا المدخل محاولة أعمق لفهم ظاهرة القوة الناعمة التي أشار إليها ابن خلدون بالولع وأشار إليها جوزيف ناي بالقوة الناعمة، إلا أن ابن خلدون يضعها في إطار حضاري سنني يتشكل بطريقة طبيعية من جهة الغالب في اعتقاده بكماله وفى المغلوب بانقياده واقتدائه لاعتقاده بكمال الغالب، وهو ما يمثل تجليًا حضاريًا للغالب على المغلوبين. بينما يعتمد المستوى الثاني للمفهوم على تصور جوزيف ناي الذي يقدم المفهوم باعتباره أداة من أدوات القوى الكبرى في ساحة الصراع الدولية، على خلفية اعتبار قوة النموذج الأمريكي أحد الأسلحة الفعالة وغير المكلفة بالمقارنة بالقوة العسكرية. فهنا القوة الناعمة أداة تساعد بشكل أكثر كفاءة في السيطرة الأمريكية على العالم من خلال العقول والقلوب، وتقلل من تكاليف القوة العسكرية المتنامية، وتصل إلى حدود قد لا تصل إلها القوة العسكرية أيضًا[٩]. يبرز لدينا الآن مستويان لتناول الظاهرة: مستوى حضاري عميق ومتجاوز يدمج المادي بالمعنوي يبرزه ابن خلدون في إطار تحليله لشئون وأحوال الحضارات، ومستوى أداتي عملي يتناوله جوزيف ناي لاستغلال وتوجيه هذه التجليات الحضارية، في إطار محاولته حل معضلة التمدد العسكري الأمريكي وتدهور صورتها الخارجية في العالم وما يفرضه من تحديات على قدرتها على تحقيق أهدافها الإمبراطورية.

وعلى الرغم من تعدد هذه المستويات فإنها في الحقيقة تتكامل وتوفر لنا إطارًا أشمل وأكثر قدرة على تحليل الظاهرة من مجرد الاعتماد على أحدهما دون الآخر؛ حيث يمكننا بهذا التكامل فهم من أين تنبع القوة الناعمة، وكيف تنساب إلى المجال الدولي، وكيف توجُّه وتُدار لتحقق أهداف السياسة الخارجية بما يمكن أن نطلق عليه إدارة منظومة الولع.

عناصر منظومة الولع (القوة الناعمة):

يقدم لنا مفهوم ابن خلدون للولع بعدًا متعلقًا بعمق الظاهرة وشمولها في الشخصية القومية، ما يعني أن القوة الناعمة تأتي من الداخل إلى الخارج، وتشارك في صنعها كل الوزارات والهيئات وليس فقط وزارة الخارجية، بما يعني أنها جزء من عملية صنع السياسات العامة الكلية وليس فقط السياسة الخارجية. في الوقت الذى يؤكد مفهوم جوزيف ناي أهمية استغلال هذا التجلي الحضاري وإدارته لصالح السياسة الخارجية.

تتعدد عناصر منظومة الولع، فتتراوح من المساعدات الفنية التي تقدمها الوزارات والهيئات في حالات السلم وحالات الطوارئ والحروب، والجامعات والتفوق العلمي والأكاديمي، والصناعة وتفوق المنتجات، ومؤسسات المجتمع المدني، والصحافة والإعلام، والمراكز والمؤسسات الثقافية والبحثية والتعليمية.

فعلي سبيل المثال؛ يتكامل دور برامج المساعدات الفنية التي تقدمها الوزارات الأمريكية في مناحي الحياة كافة لنظرائها في العالم، مع دور برنامج الدبلوماسية العامة الذي تديره الخارجية الأمريكية. فتقدم هيئة السكك الحديدية الأمريكية دعمًا فنيًا يتعلق بالطرق المثلى والأقل تكلفة في هذه الصناعة، وكذلك وزارة الصحة الأمريكية فيما يتعلق بالصحة العامة والشواطئ فيما يتعلق بالتنبؤ بالأعاصير وكيفية التعامل مع الطوارئ. تمثل كل هذه المساعدات الفنية المدعومة من الحكومة الأمريكية أحد أبعاد القوة الناعمة المستدامة وفقًا لمنظور ابن خلدون، والتي تؤثر تأثيرًا بالغًا في الحكومات والثقافات المستفيدة منها، ما ينعكس إيجابًا على الولايات المتحدة وتحقيقها لأهدافها في هذه الدول.

وتقوم وزارة الخارجية الأمريكية بتنسيق هذه المساعدات وتوظيفها في إطار التفاوض مع الدول لتحقيق مصالحها من جهة، ومن جهة أخرى تأثير هذا الاحتكاك مع جماهير العالم على اقتناعهم بقوة وجدارة النموذج الأمريكي، ما يوفر حالة من الانقياد الطوعي للسياسة الخارجية الأمريكية.

ويمكن إضافة مؤسسات القطاع الخاص الأمريكية التي تحاول مواصلة هذه الدبلوماسية الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، فنجد المؤسسات الصحفية -على سبيل المثال- تدعو الصحفيين الأجانب إلى الولايات المتحدة لدراسة نظم عمل المؤسسات الإعلامية الأمريكية سواء من حيث نقاط قوتها أو نقاط ضعفها[١٠].

من يدير منظومة الوعي (القوة الناعمة)؟

هناك مستويان لمنظومة القوة الناعمة، ينبع الأول من التجلي الحضاري الطبيعي للشعب والحضارة، وينبع الثاني من الإدارة المخطِّطة له والموجِّهة للأول. فتقوم أجهزة الخارجية بتنسيق هذا التجلي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتقوم برامج الدبلوماسية العامة بتخطيط وتنفيذ ومراقبة المستوى الثاني الموجَّه للخارج.

وتهدف الدبلوماسية العامة إلى تحقيق ثلاثة مستويات من التواصل هي: مستوى الاتصال المباشر، ومستوى الاتصال الاستراتيجي، ومستوى آخر متعلق بتأسيس علاقة مباشرة طويلة الأمد مع الأشخاص المهمين عبر فترات طويلة من خلال أدوات متعددة رسمية وغير رسمية.

وتتكامل عناصر منظومة الوعي أو القوة الناعمة بشكل يساعد على تحقيق مجمل أهداف السياسة الخارجية بشكل عام. فمثلا تقدم وزارة الثقافة والسياحة وحتى الإعلام في إسبانيا كل الدعم والتسهيلات لفروع مراكز ثربانتس الثقافية الإسبانية حول العالم، وذلك من خلال تقديم دعم مالي أو فني، عن طريق استضافة فعاليات في إسبانيا أو توفير محاضرين من الجامعات الإسبانية أو مفكرين وصحفيين للمشاركة في الفعاليات المشتركة(١١).

وتدير القوة الناعمة جهات متعددة في الدولة، بداية من وزارة الخارجية إلى الجهات المسئولة عن الأمن القومي وليس نهاية بالوزارات المسئولة عن العديد من القضايا الحيوية والحضارية.

أدوات الدبلوماسية العامة:

تتنوع أدوات الدبلوماسية العامة بين الأدوات الرسمية وغير الرسمية، وذلك لمحاولة إحداث أكبر قدر من التأثير والفعالية بالاستفادة من مزايا كلتا الأداتين وتجنب عيوبهما. تتمثل الأدوات الرسمية في الأنشطة والبرامج المنفَّذة من خلال قنوات رسمية تابعة لحكومة الدولة مثل مراكز المعلومات والمراكز الثقافية والملحقيات التعليمية بالسفارات. وتتمثل الأدوات غير الرسمية في البرامج والأنشطة المنفَّذة من خلال مراكز غير رسمية سواء محلية أو أجنبية.

المؤسسات الرسمية:

تتمثل المؤسسات الثقافية الرسمية التابعة للدول الأجنبية في المراكز الثقافية الرسمية التابعة للسفارات، والتي تدار من قِبل الملحق الثقافي المعين من قِبل الدول. ويوجد لجميع الدول تقريبًا مراكز ثقافية تابعة للسفارات. ولكن نظرًا لحساسية وضع التبعية للسفارة من جهة إعاقته عمق التواصل مع الجمهور مباشرة ولفترات ممتدة، بالإضافة إلى صعوبة تقديم أنشطة واسعة أو من طبيعة خاصة، أو التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وعقد الشراكات في مختلف الأنشطة مع مؤسسات الدولة المستضيفة، فيلاحَظ أن هناك اتجاهًا نحو تنفيذ استراتيجيات السياسة الخارجية والدبلوماسية العامة عن طريق أدوات غير رسمية تتمثل في مراكز ثقافية على هيئة منظمات غير حكومية أو جمعيات خيرية تابعة للحكومة أو تابعة للأحزاب لكن ممولة من قِبل الحكومة، أو وقفيات مستقلة لكن تدار من قِبل الحكومات أو بالتنسيق معها، وهو ما نناقشه في الجزء التالي.

المؤسسات غير الرسمية:

تساعد المؤسسات غير الرسمية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية والدبلوماسية العامة بشكل أكثر كفاءة من جهة: عدم حملها اسم الدولة مباشرة، وتمتعها بشكل من الاستقلال الإداري النسبي، وكذلك من جهة قدرتها على التوسع وتكثيف الأنشطة والتطرق لموضوعات من الصعب على المؤسسات الرسمية التطرق لها. بالإضافة إلى سهولة عقد المشروعات المشتركة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على السواء بسهوله وبدون حرج كبير لأي من الأطراف.

ويمكن تمييز هذا الطيْف الواسع من المؤسسات الأجنبية ذات الطابع الثقافي من جهة مستوى تبعيتها للحكومة أو اقترابها من السياسات العامة للدولة، وسنستخدم معيار مدى الاستقلال المالي والإداري للمؤسسة للحكم على مدى قربها من السياسات العامة الخارجية للدولة. وهنا يمكن التمييز بين المؤسسات التابعة للحكومات، أو للأحزاب لكنها تموَّل من قِبل الحكومات فيما يتعلق ببعض البرامج أو كلها، والوقفيات المستقلة ماليًا لكنها تدار من قِبل الحكومات.

١- المراكز الثقافية المرتبطة بالحكومات:

وتتشكل هذه المراكز من مؤسسات أجنبية مشهرة في بلدانها على هيئة وقفيات أو جمعيات خيرية، غالبًا ما تؤسس من قِبل أشخاص قريبين من الحكومات، وتموَّل من قِبل الحكومات جزئيًا أو بوقفيات وتقديم خدمات بمقابل. وتمثِّل الحكومات بنسبة من مجالس إدارات هذه المؤسسات بالإضافة إلى شخصيات عامة مرموقة، وتتمتع هذه الكيانات باستقلال نسبي من الناحية الإدارية والمالية مما يساعدها على تحقيق أهداف السياسة العامة الخارجية والدبلوماسية العامة بكفاءة وفعالية أكبر. ويمثل هذا النوع من المراكز الثقافية: المجلس الثقافي البريطاني، وهيئة الأميد إيست، ومؤسسة فولبرايت.

١- المجلس الثقافي البريطاني: المجلس البريطاني هو جهاز عام تنفيذي غير وزاري، بمثابة شركة عامة ومؤسسة غير هادفة للربح. تم إنشاؤه عام ١٩٣٤ بمرسوم ملكي، وتم

تسجيله بوصفه مؤسسة خيرية غير هادفة للربح عام ١٩٤٠. وتتمثل مهمته في: تقديم معلومات عن المملكة المتحدة، وتقديم معرفة كبيرة عن اللغة الإنجليزية، وتشجيع التعاون الثقافي والعلمي والتكنولوجي والتعليمي بين المملكة المتحدة و باقي الدول، ودعم تطوير التعليم.

يعمل المجلس البريطاني كأحد أذرع الحكومة البريطانية، ويحاسب من قبل وزارة الخارجية البريطانية. يتمتع المجلس البريطاني بمنحة حكومية بمقدار ٢١١ مليون جنيه إسترليني، و٢٠١ مليون جنيه إسترليني من وزارة الخارجية البريطانية. وتدار الأنشطة الأخرى للمجلس من تعليم الإنجليزية وإدارة الامتحانات مقابل ٣٦٢ مليون جنيه إسترليني، والعقود الدولية للعملاء حوالي ١٣٠ مليون جنيه إسترليني. وبهذا يستطيع المركز الحصول على ٢,٥ جنيه إسترليني مقابل كل جنيه يحصل عليه من الحكومة.

٢- أميد إيست: أميد إيست هو مؤسسة أمريكية غير هادفة للربح تهتم بأنشطة التعليم والتدريب والتنمية على المستوى الدولي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تم تأسيسه في ١٩٥١ بوصفهاجزءًا من إستراتيجية أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية لتعزيز فهم هذه المنطقة المهمة من العالم (العالم العربي والإسلامي). قامت مجموعة من المعلمين واللاهوتيين والكتاب عام ١٩٥١ بتأسيس الشركة الأمريكية الشرق أوسطية للخدمات التعليمية والتدريب «أميد إيست»؛ لدعم الفهم المشترك بين الأمريكيين وشعوب المنطقة وبناء التفاهم العابر للثقافات، وتوسيع الفرص التعليمية، وتأهيل الأفراد للوظائف في الاقتصاد العالمي، وتقوية المؤسسات والمجتمعات، وتمكين المرأة والشباب. وقد تم افتتاح أول فرع في طهران، إيران عام ١٩٥٣ وبغداد بالعراق[١٢].

ولقد اهتم الأميد إيست بدعم التعليم الأمريكي للطلبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإدارة المنح وبرامج التبادل المقدمة من الولايات المتحدة مثل برامج الطلبة الأجانب لمؤسسة فولبرايت. وبالإضافة إلى ذلك يقدم المركز خدمات الاستشارات التعليمية والمساعدة على الدراسة في الولايات المتحدة، إلى جانب التدريب الفني وخدمات الاختبارات الدولية. وانتقلت المؤسسة في الفترة الأخيرة إلى دعم مجموعة من القيم مثل: حكم القانون والمشاركة المدنية وتقوية المحاسبية وتطوير تقديم الخدمات الحكومية. وللهيئة مكاتب في ٢٣ دولة في الشرق الأوسط، منها: مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الإمارات، الضفة الغربية وغزة، اليمن[١٣].

ب- المؤسسات الثقافية التابعة للأحزاب:

يُنشئ العديد من الأحزاب مؤسسات بحثية لصناعة السياسات العامة ونشر أفكار الحزب على الساحة الدولية. لكن فيما يتعلق بالعمل على الصعيد الدولي فإن هذه المؤسسات تعمل بالتنسيق مع الحكومات، وهذا ما يتضح من دعم الحكومات هذه المراكز البحثية على اختلاف توجهاتها، وهو ما نتناول أمثلته في الجزء التالي:

١- **فريدريش أيبرت:** مؤسسة فريدريش أيبرت مؤسسة ألمانية غير ربحية تابعة للحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني تأسست عام ١٩٢٥ على اسم أول رئيس ألماني منتخب، ولها فروع في أكثر من ٩٠ دولة لدعم الديمقراطية والحوار الدولي في موضوعات أساسية في: السياسة الدولية والعولمة والاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم[١٤].

٢- **مؤسسة فريدريش نيومان للحرية:** وهي مؤسسة للسياسات الليبرالية في ألمانيا، تهدف إلى دعم هدف جعل مبدأ الحرية صالحًا لكرامة جميع الناس في جميع أنحاء المجتمع سواء داخل ألمانيا أو خارجها. وذلك عن طريق الحماية والتنمية لمشروعاتها الأصيلة مثل: التعليم المدني والحوار، ورعاية المواهب، والبحوث والاستشارات السياسية، والعمل الأرشيفي. وتتبع المؤسسة الحزب الديمقراطي الحر، وتم تأسيسها عام ١٩٥٨. تدعم المؤسسة قضايا حقوق الإنسان وحكم القانون والديمقراطية خارج ألمانيا في أكثر من ٦٠ دولة في أوربا وأفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطي، أيضًا عن طريق أشكال متعددة من الحوار الدولي وبرنامج الحوار عبر الأطلنطي يتم دعم هذه القيم الثلاث عبر العالم. كما تدعم المؤسسة المبادرات المحلية والإقليمية والدولية لتحسين حقوق الأقليات، والإدارة الديمقراطية لقوى الأمن، وتقوية التحالفات الدولية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك فإنها تساعد في تطوير البنى الديمقراطية والدستورية عن طريق دعم الأحزاب والمجموعات الليبرالية. حيث تؤسس شبكة قوية من الأحزاب الديمقراطية ومؤسسات حقوق الإنسان والأكاديميين في الخارج بوصفها جزءًا من سياسة التنمية والتعاون الخارجية لألمانيا.

وتعمل المؤسسة من خلال الأحزاب الليبرالية والمراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية لدعم ظهور المؤسسات الديمقراطية المعتمدة على حكم القانون وتنمية اقتصاديات السوق. وللمؤسسة أربعة مكاتب إقليمية، و(٤٤) مكتب مشروع، وأكثر من (٦٠) مشروعًا حول العالم تموّل من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، ووزارة

الخارجية الألمانية، وبشكل كبير أيضًا من الاتحاد الأوربي وغيرها من مؤسسات المعونات التنموية[١٥].

٣- **مؤسسة كونراد أديناور**: مؤسسة ذات طابع سياسي ولا تهدف للربح ومقرها ألمانيا. تسهم برامج وأنشطة المؤسسة في دعم الحوار السياسي والتفاهم بين الثقافات المختلفة داخل وخارج ألمانيا على حد سواء. وتعتبر مصر منذ سنوات طويلة مركزًا مهمًا لنشاط مؤسسة كونراد أديناور نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز ودورها الرائد في العالم العربي.

تتبع المنظمة الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني، وقد أنشئت عام ١٩٦٤ على اسم المستشار الألماني كونراد أديناور. وتدير ميزانية بحوالي ١١٠ ملايين يورو تحصل على أغلبها من الحكومة.

تهدف برامج المؤسسة إلى الإسهام في تحديث وتطوير البناء والتركيب الاجتماعي التقليدي عن طريق تشجيع الجهود الراغبة في الإصلاح داخل وخارج نطاق المؤسسات الحكومية. وعلى رأس ذلك يأتي تقديم المساعدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية والتي نرى أنها تلعب دورًا على قدر كبير من الأهمية في تعميق مفهوم الديمقراطية في العملية السياسية وتحرير الاقتصاد في البلاد.

وتولي المؤسسة الأهداف التالية اهتمامًا خاصًا في نطاق النشاطات التي تقوم بها:

- دعم النظام السياسي الديمقراطي بتشجيع كل من الخطاب السياسي داخل البلاد والحوار مع الشركاء الأوربيين خارجها.
- تشجيع عمل المجتمع المدني المصري بهدف إرساء مبادئ التسامح وحرية التعبير في المجتمع ككل.
- تشجيع التنمية الاجتماعية-الاقتصادية علي أساس الأطر الاقتصادية العامة المتحسنة وذلك بدعم الخطط والبرامج الاجتماعية القائمة على اقتصاديات السوق والتي تبشر بالمزيد من النجاح مع مراعاة التقدم الاقتصادي مما يؤدي إلى نشر السلام في المنطقة.

ونظرًا إلى تجارب السنوات الماضية وبالاستفادة من اتساع دائرة الإدراك للحريات السياسية المعطاة، تولي المؤسسة من خلال نطاق عملها الأولوية للموضوعات الآتية:

- تشجيع الحوار الاجتماعي في الداخل بهدف الوقاية من الأزمات وتسوية المشكلات الاجتماعية.
- تقوية النظام الديمقراطي بمتابعة التطور الدستوري وتشجيع مقومات لامركزية القرار.
- تعميق الحوار الاقتصادي والسياسي لدعم سياسة للتنمية قائمة على اقتصاديات السوق والهادفة إلى تقوية دور القطاع الخاص مع مراعاة البعد الاجتماعي.
- تعبئة قطاعات المجتمع المدني المصري باستخدام وسائل التثقيف السياسي مع التركيز على دور المرأة، بالإضافة إلى الاهتمام بالجيل الجديد.
- تشجيع الحوار السياسي والأمني وسياسة التعاون الاقتصادي مع الشركاء الغربيين وخاصة الأوربيين لتهدئة وتسوية جميع النزاعات الإقليمية.

ويتم تنفيذ جميع المشروعات بالتعاون الوثيق مع عدد كبير من الشركاء، وهؤلاء الشركاء هم كل من المؤسسات القريبة من المؤسسات الحكومية، والجامعات الرسمية، بالإضافة إلى مؤسسات البحث العلمي غير التابعة للجامعات، وبيوت الخبرة، والمنظمات النسائية، إلى جانب غيرها من المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى بعض الشخصيات البارزة والمرموقة[١٦].

٤- **روزا لوكسمبروج**: هي مؤسسة بحثية ألمانية مرتبطة بالحزب اليساري، تم تأسيسها في عام ١٩٩٠ على اسم روزا لكسمبورج الناشطة في التعليم السياسي في ألمانيا. في بداية ٢٠١١ أطلقت المؤسسة العديد من مشروعات التعليم السياسي بتمويل من وزارة الخارجية ووزارة التعاون والتنمية. وقدمت المؤسسة العديد من المنح الدراسية لحوالي ٩٠٠ طالب (بما فيها منح للدكتوراه) من داخل ألمانيا ومن العالم[١٧].

ج- الوقفيات:

وتعبر الوقفيات عن التجلي الحضاري للمجتمع المدني في كل المجالات، بما فيها السياسة الخارجية. وتتميز الولايات المتحدة الأمريكية بوجود هذا النوع من الوقفيات ذات النشاط الثقافي المتعدي للحدود الأمريكية، والذي يسهم بالتنسيق مع وزارة الخارجية الأمريكية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الامريكية.

١- **مؤسسة فولبرايت**: هي وقفية أسسها السيناتور وليام فولبرايت عام ١٩٤٦م، وتديرها وزارة الخارجية الأمريكية بالتعاون مع وزارة التعليم الأمريكية ومؤسسة الأميد إيست الأمريكية. وتقدم الوقفية حوالي ٨٠٠٠ منحة سنويًا في شكل منح دراسية للدراسات العليا وللبحوث المتقدمة وللمحاضرات الدراسية وللتدريس للأمريكيين وللأجانب.

٢- **مؤسسة فورد**: تعمل بشكل أساسي على تقديم المنح والقروض التي تبني المعرفة وتقوي المنظمات والشبكات. وتهدف إلى: تقوية القيم الديمقراطية، تقليل الفقر وعدم

العدالة، ودعم التعاون الدولي، وتحسين الإنجازات البشرية. وتدير المؤسسة وقفية بحوالي ١٣,٧ مليار دولار أمريكي، وتلقت منحًا بحوالي ٥٣٠ مليون دولار. وتعتبر مؤسسة فورد مؤسسة مجتمع مدني مستقلة نسبيًا.

ثالثًا- الأهداف والقيم المستبطنة:

يتناول هذا المحور تحليلًا للقيم التي تقدمها البرامج والمشروعات من جهة، ومناقشة لإدراك هذه البرامج عبر عرض للجدل الدائر حول أهداف هذه البرامج في عيون المثقفين والرواد من جهة أخرى.من الضروري لفهم إقبال المواطنين على هذه المراكز والمؤسسات تحليل القيم المادية والمعنوية التي تقدمها من خلال هذه المشروعات والبرامج؛ من أجل فهم أعمق لطبيعة العلاقة معها حاليًا ومستقبليًا. وعند تحليل هذه القيم لوحظ أنها تندرج تحت الفئات التالية على سبيل المثال وليس الحصر:

- **الاحتراف والمهنية:** يلاحَظ ذلك من خلال الخدمات والأنشطة المختلفة التي تقدمها تلك المؤسسات لكل المتعاملين معها؛ حيث يشهد المتعاملون معها بدقة تنظيمها وارتفاع جودة خدماتها. فمثلا في المركز الثقافي الفرنسي بالجزائر نجد أن نشاطات المركز المكثفة ودقة المواعيد النوعية للنشاطات المقدمة، على مدار السنة تبقى محل اهتمام متتبعي الحركة الثقافية في الجزائر وتثير اهتمام وزارة الثقافة الجزائرية، وأحيانًا تثير غيرتها؛ لتفوق نشاطاته في العديد من الأحيان على نشاطات وزارة الثقافة نفسها.

وتقود هذه المهنية والاحتراف إلى جذب الكثيرين إلى المشاركة في أنشطتها وخصوصًا المسابقات الفنية والثقافية؛ وذلك لضمانهم للحيدة والشفافية في الاختيار، فمثلا مدرسة الموسيقي بالمركز الثقافي الاسباني في دمشق لا تحتاج إلى واسطة كالمعهد العالي للموسيقي السوري في قبول الطلاب[١٨]. وهذا ما يؤدي إلى اكتشاف المواهب المحلية من قِبل هذه المراكز وتدريبها وصقلها، فمثلا كان المركز الثقافي الروسي هو أول من قدم محمود شاهين الروائي كشاعر مرحلة ثم بوصفه فنانًا تشكيليًا وغيره من الفنانين.

وللسبب نفسه أيضًا، يمكننا فهم اعتماد الحكومات على هذه المراكز الثقافية لتقديم الخدمات التعليمية وخصوصًا تعليم اللغة وإدارة المنح الدراسية، فهناك الأزهر الشريف الذي يعتمد على المركز الثقافي البريطاني في تعليم اللغة الإنجليزية الضرورية للتواصل مع الآخر من خلال معلمين أجانب، وكذلك فعلت الحكومة السعودية مع هيئة فولبرايت، وكذلك الأردن التي وقعت اتفاقية مع هيئة فولبرايت لدعم التبادل الدراسي بتمويل من الحكومة الأردنية بمبلغ ٣ ملايين دينار (٤,١ مليون دولار)[١٩]، وهذا يعد أحد أهم الأنشطة لهذه المراكز والتي تمكنها من التواصل بعمق مع جمهور الدولة المعنية بما لا تتيحه وسائل أخرى[٢٠].

- **التمويل:** تتمتع المؤسسات الثقافية الغربية بوجه خاص بقدرات مالية كبيرة؛ نظرًا للمخصصات المالية الكبيرة من حكوماتها أو من قدرتها على جمع الأموال من خلال الوقفيات أو الخدمات التعليمية بمقابل. وتقوم هذه المؤسسات بتمويل العديد من الأنشطة العلمية والبحثية والثقافية، وذلك في ضوء ضعف الإنفاق العام على هذه القضايا في العديد من الدول الإسلامية. فمثلا؛ يقوم المركز الثقافي الألماني (جوته) بالاشتراك مع وزارة الثقافة السورية بعمل مشروعين مشتركين ضمن إطار دمشق عاصمة الثقافة العربية للعام المقبل. المشروع الأول يتمثل في استضافة فرقة مسرحية راقصة معروفة في ألمانيا، على أن يتولى الألمان نفقات السفر وبناء ديكور المسرح فيما ينفق السوريون على الإقامة ومكافآت الفنانين. أمّا المشروع الثاني فهو تقديم أوبرا لمؤلف ألماني مأخوذة من الأجواء الشرقية، ويتكفل الجانب الألماني بنفقات المخرج والملابس والديكور المسرحي، في حين يقدّم السوريون الفرقة الموسيقية والفنيين وكل ما يتعلق بالتنفيذ، إضافة لتكاليف الإقامة.

وفي مجال البحث العلمي، تنفق المراكز البحثية الغربية أموالا طائلة على البحوث المشتركة وعلى المنح الدراسية المجانية للدراسة في جامعاتها. وما يزيد أهمية هذه المنح والدراسات ضعف التمويل المحلي لها، ما يفرز طبقة من الباحثين المقاولين المضطرين للعب دور العمالة الحضارية من أجل استمرار أبحاثهم وتحصيلهم للعلم.

- **الحرية والاستقلالية النسبية:** وهو ما يبرز في الهوية المستقلة والمساحة الكبيرة في اختيار الموضوعات واختيار المحاضرين. مما يضفي نتائج إيجابية معتبرة على مستوى الإقبال والاهتمام[٢١]، وما يجعلها نافذة تدخل منها نسمات تلطف جفاف مناخات أفقرتها الأيديولوجيا[٢٢].

- **تنوع الأنشطة والخدمات:** نتيجة الحرية والاستقلال النسبي، تستطيع المؤسسات الثقافية تقديم العديد من الأنشطة المتنوعة التي تسهم في جذب جمهور أوسع عددًا وأعرض تنوعًا؛ فعلى سبيل المثال كان المركز الثقافي الروسي بدمشق أوّل مركز أجنبي افتتح دورات صقل موهبة الممثل المسرحي، وتوج ذلك بعرض مسرحي، كما كان أوّل من افتتح دورات تعلم كتابة السيناريو، بالإضافة إلى إقامته أربعة ملتقيات حول القصة القصيرة جدًا. فضلا عن أمسيات فكرية، وأمسيات أدبية وشعرية مشتركة مع اتحاد الكتاب العرب واتحاد الكتاب في روسيا[٢٣]، ما يجعل أنشطة مركز واحد مثل المركز الثقافي الفرنسي في سوريا من التنوع

والتعدد والكثافة لدرجة قد تفوق مُجمل النشاطات التي تقيمها المراكز الثقافية العربية المنتشرة في المحافظات والمدن السورية والبالغ عددها قرابة ٤٥٠ مركزًا[٢٤].

أهداف المراكز الثقافية:

تتعدد أهداف ونتائج أنشطة ومشروعات المؤسسات الثقافية والتعليمية الرسمية منها أو غير الرسمية على السواء؛ حيث تتراوح ما بين الأبعاد الحضارية المتعلقة بالحوار والتثاقف الحضاري، مرورًا بالسياسي والاقتصادي، وانتهاء بالأمني المعلوماتي الاستخباري. وتكمن أهمية التعرف على الأهداف والتمييز بينها، على الرغم من صعوبته، في تحديد طريقة التعامل والتفاعل معها سواء إيجابًا أو سلبًا، تعاونًا أو مكافحة لو لزم الأمر. ونعرض في الجزء التالي إدراكات شرائح من النخبة لهذه الأنشطة والبرامج.

١- حوار حضارات:

ينطلق هذا الإدراك من ضرورة تعزيز المشتركات بين البشر وأهمية التعارف بين الأمم والشعوب، وهذا ما تؤكده لفظة (لتعارفوا) التي ورد ذكرها في القرآن الكريم في الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣][٢٥]، لأنها تشجع الحوار والتبادل وبالتالي التسامح.

وترى هذه الآراء أن الثقافة الأجنبية في الحياة العربية والإسلامية تثري بالضرورة الحياة الثقافية، وتنشئ نوعًا من الحوار وتبادل الآراء، والرأي والرأي الآخر. وعلى الرغم من إدراكهم للجوانب السياسية لهذه الحوارات والأنشطة، فإن الأمر متوقف في النهاية على مقدار ثقة الحضارة المستقبلة بنفسها أمام الحضارة الوافدة[٢٦].

ويرى بعض الباحثين أن الوضع الحالي المتمثل في اختلال التوازن الحضاري والثقة بالذات لصالح الغرب أفرز نوعيات من المثقفين تتأثر سلبيًا بنواتج هذه المشروعات والبرامج ليتحولوا إلى ناقمين على تراثهم وكارهين لحضارتهم ومنبهرين بالغرب ومنجزاته الحضارية في شكل من التمركز حول ثقافة الغرب[٢٧]، وهذا ما يمثل هدفًا سياسيًا لهذه المشروعات والبرامج يراه قد تحقق بالفعل من خلال تكوين مدافعين عن القيم والمصالح الغربية ضد المصالح الوطنية في بلداننا[٢٨].

٢- أجندة سياسية:

يرى كثير من المثقفين والكتاب أن هذه المشروعات والبرامج والأنشطة ليس مقصودًا منها فقط التعريف بالدولة وحضارتها، ولكن أيضًا الترويج لأجندتها السياسية الخاصة، وهو ما يمكن التثبت منه من خلال متابعة قضايا المواسم الثقافية أو موضوعات الأفلام المعروضة في أسبوع الأفلام للدولة المعنية، أو من خلال نوعية الضيوف في الأنشطة والبرامج[٢٩].

وبينما ينكر مديرو المراكز الثقافية أي دور سياسي لها؛ حيث قد تتعرض العلاقات السياسية إلى تبدلات نحو الأفضل أو الأسوأ، إلا أن ذلك لا يمنع استمرار العلاقات الثقافية ونموها[٣٠]. يرى المثقفون العرب أن شكل الحروب قد تغير اليوم، وتحول إلى أشكال حرب ثقافات طاحنة تبحث لكي تكون الغلبة لها، فالحروب العسكرية يمكن أن تدمر مبانيَ وتدك البنى التحتية المادية، بينما الحرب الثقافية تدك البنى الثقافية والمعرفية التي هي أصل الحضارة[٣١].

ويمكن ضرب العديد من الأمثلة التي توضح كيفية تسلل الأهداف السياسية من خلال البرامج والأنشطة الثقافية والبحثية؛ ففي المركز الثقافي الفرنسي بسوريا، قام جدل كبير حول تمسك اللجنة المنظمة بعرض فيلم لمخرجة إسرائيلية في مهرجان (لقاء الصورة) على الرغم من معارضة الفنانين المصريين، حيث بدا ذلك القرار سياسيًا أكثر منه فنيًا، الأمر الذي أثار مخاوف الجميع من أن تتحول تلك المراكز إلى أبواب خلفية للتطبيع[٣٢].

وأيضًا بالنسبة لشروط الحصول على المنح المقدمة من المؤسسات الغربية سواء للبحوث المشتركة أو للدراسة في الجامعات الغربية، لاحظ البعض أن هناك فرصًا أكبر للفوز بالمنحة لمن لديهم وجهة نظر سلبية تجاه الحكومة، لكن في الوقت نفسه نفسه يجابية تجاه الإسرائيليين واليهود؛ حيث يجري الحرص على وجود إسرائيليين أو يهود في اللقاءات والمؤتمرات والحفلات المشتركة بين العرب أو المسلمين المشاركين والحضور. وذلك لا يخفي رغبة في الدفع باتجاه التطبيع القسري، ووضع المشارك أمام اختبار الاستفادة من البرنامج أو البحث المشترك، أو مقاومة التطبيع وبالتالي احتمالية عدم اكتمال مشروعه أو بعثته، ما يمثل ضررًا بالغًا بالنسبة له[٣٣].

ومن الملاحَظ أنه عقب تنحي مبارك عن رئاسة مصر مباشرة عقب ثورة ٢٥ من يناير، كثفت المؤسسات الثقافية والبحثية الغربية من زياراتها وزادت حدود تمويلها لمتابعة ما يجري في مصر عبر ورش عمل ومؤتمرات ولقاءات في مصر وفي هذه البلدان، ومن خلال تدريبات للناشطين السياسيين على إجراء الحملات الانتخابية وتكوين الأحزاب وغيرها من مهارات العمل السياسي مع التركيز على مفاهيم الديمقراطية، وطرح إشكاليات الدين والدولة وغيرها من المفاهيم المحورية في المنظومة الفكرية الغربية.

٣- أجندة معلوماتية أمنية:

يلاحِظ أيضًا كثير من الباحثين المشاركين أو المهتمين بأنشطة المؤسسات الثقافية الغربية أن أهدافها لا تقتصر فقط

على الجوانب الحضارية والسياسية، ولكن ينطوي الكثير من الأنشطة الحوارية والبحثية المشتركة على جوانب معلوماتية أمنية، وذلك من خلال رصد الموضوعات المطروحة للحوار أو للبحث. وهناك العديد من الأمثلة التي تدعم وجهة نظرهم.

فمثلا تقوم بعض المؤسسات الثقافية الألمانية بتمويل بحوث مشتركة عن قدرات مصر النووية، وعن توزيع الثروة في الدول العربية، وحول مجتمع النوبة في جنوب مصر وإمكانات توطينه من جديد، وخطوط التماس العرقي والديني في مصر، والفكر السياسي والحياة الاجتماعية للفلاحين المصريين. كما تقوم مؤسسات البحث الفرنسية بتمويل بحوث عن ثقافة صعيد مصر ونظرتهم للدولة المركزية. ويقوم المركز الأكاديمي الإسرائيلي بأبحاث حول التعليم والزراعة والصناعة والأدب العربي، وبدو سيناء وبدو مرسي مطروح، والأصول العرقية للمجتمع المصري[٣٤]. وهي -كما هو واضح- موضوعات ذات حساسيات متعلقة بأمن بلداننا وأمن بنيتها التحتية المادية والمعنوية.

الخاتمة:

بعد هذا العرض لمنظومة صناعة الولع الغربية، قد ينبري البعض منادين بمقاطعة أو محاربة المراكز الثقافية الغربية والتوقف عن التعامل مع أي طرف من أطراف منظومة الولع هذه، لكن قد يكون من المفيد أيضًا استدعاء ثلاثة مفاهيم أساسية للتعامل الحضاري الواقعي مع هذه المنظومة.

المفهوم الأول هو تصور الولع لدى ابن خلدون نفسه، وهو إحساس بالكمال من جهة الغالب وبالنقص في المغلوب، والعكس من جهة المغلوب، أي الاعتقاد بالكمال في المغلوب والنقص في النفس. وينطوي هذا المفهوم على أن جهود صناعة الولع من قبل الغالب هي جهود طبيعية باعتبارها انعكاسًا لرؤية الدولة والمجتمع والحضارة لنفسها ودورها في العالم. وهذا ما يعطي قوة إضافية للمفهوم تساعد في فهم ومقارنة القوة الناعمة للعديد من البلدان باختلاف رؤيتهم لأنفسهم وتوقعاتهم لدورهم ومصالحهم من جهة، ومن جهة أخرى عدم الانسياق في جهود عبثية لمحاربة مظاهر الولع، بل الالتفات إلى مكامن الولع ومقاومتها، وهذا ما يقودنا إلى المفهوم الثاني.

المفهوم الثاني الضروري هو مفهوم القابلية للاستعمار لصاحبه مالك بن نبي، وهنا يمكننا القياس عليه والخروج بالقابلية للولع في حالة القوة الناعمة أو تحليل مدى إمكانية نجاح جهود دبلوماسية عامة ما في تحقيق أهدافها في مجتمع معين بقياس قابليته للولع. وتتحدد القابلية للولع بشكل كبير بمدى ثقة المجتمع في حضارته وأفكاره وإنجازاتها، ومدى توافر الحد الأدنى من الحياة الكريمة لهذا المجتمع، وهو ما يقود إلى المفهوم الثالث.

المفهوم الثالث هو مفهوم حد الكفاية، ويُقصد به في هذا السياق الحد الضروري لحياة الناس من كل الأفكار والصناعات والأعمال والأنشطة، مثل: الصحة والتعليم والسكن والمواصلات، أو ما يمكن تسميته بالمعلوم من الدنيا، بالضرورة. فكلما انخفض حد الكفاية، وجهل الناس بضروراتهم من الدنيا وتعرى المجتمع، من خلال ضعف الحالة الفكرية والتعليمية والصحية والحضارية بشكل عام، من خلال تقاعس أهله عن القيام بأمره، كان ولع الضعيف بالقوي واردًا ومحتملا.

بهذا يتضح أن سياق التعامل مع هذه القضية يتمثل في: الانتقال بالمجتمع إلى حد الكفاية، الذي تقوم به الحياة، والارتفاع به إلى آفاق الحضارة والشهود على العالمين، وذلك بالعلم والعمل والإنفاق على وجوه الخير، التي هي قلب التجليات الحضارية لأي مجتمع.

الهوامش:

(*) مدرس مساعد بكلية التجارة - جامعة الأزهر.

1-http://www.britishcouncil.org/egypt.htm

٢- الجزيرة السعودية،

http://www.al-jazirah.com/84241/lp6d.htm

٣- القدس العربي، المراكز الثقافية الأجنبية في دمشق تفتح نافذة لهواء ثقافي مغاير للثقافة الرسمية ولكن ذلك لا يمنع التعامل الحذر، http://www.alquds.co.uk/

٤- المصري اليوم، في انتظار «منح» لا تأتي.. الدراسة بالخارج أصبحت وسيلة لغاية أكبر هي الخروج من مصر، http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=264058&IssueID=1845

٥- مجلة جهينة، المراكز الثقافية الأجنبية هل تلعب دورًا سياسيًا أم حضاريًا وثقافيًا؟

http://www.jouhina.com/magazine/archive_article.php?id=1543

٦- انظر، موقع مكتوب، المراكز الثقافية الأجنبية في مصر تحتفل برمضان،

http://djodaba.maktoobblog.com/541062/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-

%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%81

واليوم السابع، المراكز الثقافية الأجنبية بالقاهرة تستعد لاحتفالات الكريسماس،

http://www.youm7.com/NewsSection.asp?Page=85&SecID=94&IssueID=27

٧- مجلة الجزيرة،

http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/13122005/almlfsais2.htm

٨- عبدالرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق د.علي عبدالواحد وافي، طبعة نهضة مصر، إصدار مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦، ص ٥٠٥.

9- For more about Nye's concept for soft power see: Nye, Joseph S., Smart Power Needs Smart Public Diplomacy,ÅDaily Star, February 15, 2010.

١٠- أشرف البربري، هل تنجح الدبلوماسية الثقافية في تجميل وجه أمريكا في العالمين العربي والإسلامي؟!، مجلة الجزيرة،

http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/13122005/almlfsais2.htm

١١- موقع سوريا الغد، المراكز الثقافية الأجنبية في دمشق: تسويق أم نشر ثقافات؟

http://www.souriaalghad.net/index.php?inc=show_menu&dir_id=45&id=15075

12- http://www.amideast.org/about/amideast-history-brief

13- http://www.amideast.org/about/amideast-history-brief

14- http://www.fes.org.eg

15- http://www.fesdc.org/content/aboutus.htm

16- http://www.kas.de/aegypten/ar/about/

17- http://www.rosalux.de/english/foundation.html

١٨- المراكز الثقافية الأجنبية في دمشق: تسويق أم نشر ثقافات؟ مرجع سابق.

١٩- إخوان أون لاين، فولبرايت.. اختراق العقل العربي، http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=46421&SecID=290

٢٠- المراكز الثقافية الأجنبية في دمشق تفتح نافذة لهواء ثقافي مغاير للثقافة الرسمية ولكن ذلك لا يمنع التعامل الحذر، موقع سابق.

٢١- جريدة جزاير، المراكز الثقافية الأجنبية بالجزائر،

http://www.djazairess.com/eldjadida/1315

٢٢- المراكز الثقافية الأجنبية في دمشق تفتح نافذة لهواء ثقافي مغاير للثقافة الرسمية ولكن ذلك لا يمنع التعامل الحذر، موقع سابق.

٢٣- المراكز الثقافية الأجنبية في دمشق: تسويق أم نشر ثقافات؟ موقع سابق.

٢٤- المراكز الثقافية الأجنبية في دمشق تفتح نافذة لهواء ثقافي مغاير للثقافة الرسمية ولكن ذلك لا يمنع التعامل الحذر، موقع سابق.

٢٥- راجع: ندوة المراكز الثقافية الأجنبية ودورها في تواصل الحضارات،

http://www.sudansite.net/2/2008-10-08-09-48-28/3737-2010-10-09-21-03-16

٢٦- الخليج الثقافي، المراكز الثقافية وحوار الحضارات،

http://www.alkhaleej.ae/portal/532a45ba-15d5-4845-b12c-29af4c212c79.aspx

٢٧- ندوة المراكز الثقافية الأجنبية ودورها في تواصل الحضارات، مرجع سابق.

٢٨- المراكز الثقافية وحوار الحضارات، مرجع سابق.

٢٩- ندوة المراكز الثقافية الأجنبية ودورها في تواصل الحضارات، مرجع سابق.

٣٠- المراكز الثقافية الأجنبية في دمشق تفتح نافذة لهواء ثقافي مغاير للثقافة الرسمية ولكن ذلك لا يمنع التعامل الحذر، مرجع سابق.

٣١- المراكز الثقافية وحوار الحضارات، مرجع سابق.

٣٢- الشروق المصرية، المراكز الثقافية الأجنبية تُغرق السينما في بحر السياسة،

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=205266

٣٣- في انتظار «منح» لا تأتي.. الدراسة بالخارج أصبحت وسيلة لغاية أكبر هي الخروج من مصر، مرجع سابق.

٣٤- تساؤلات عن المراكز الثقافية الأجنبية في العالم العربي،

http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=1364

الأوعية الثقافية الصاعدة في العالم الإسلامي ٢٠١٠

أ. حسن محمد محمد(*)

مقدمة:

يلحظ المتابع لترتيب المواقع الأكثر زيارة على شبكة الإنترنت، تفوق مواقع الشبكات الاجتماعية والمدونات والفضاءات الافتراضية على غيرها من المواقع على الشبكة الدولية. ففي ترتيب موقع أليكسا للمواقع الأكثر زيارة على شبكة الإنترنت، احتلت مواقع الشبكات الاجتماعية والمدونات ثمانية مواقع من بين المواقع العشرة الأكثر زيارة، وتلك المواقع على الترتيب هي (فيس بوك- يوتيوب- ياهو- ويندوز لايف- ويكيبيديا- بلوجر- تويتر)[١]، مما يعطي دلالة مهمة ومؤشرًا حيويًا على زيادة الأهمية التي تحظى بها تلك الفضاءات الافتراضية، حول العالم كله، وفي قلبه العالم الإسلامي، باعتباره جزءًا ومكونًا من مكونات عالم اليوم المعاش، وبؤرة أحداثه واهتماماته.

كما أن العديد من القضايا التي أثيرت مؤخرًا على الساحة، وحازت على مساحة كبيرة من الاهتمام والجدل، كان للمواقع الاجتماعية دور كبير في نشرها والتعريف بها. وقد استخدم العديد من الشخصيات والمؤسسات والهيئات الشبكات الاجتماعية لنشر أفكار معينة أو للترويج لفكرة ما، أو للتعبير عن موقف أو قضية ما. وبالتالي فقد أصبحت الشبكات الاجتماعية ساحات جديدة للحركة، ومساحات متجددة لمواضيع وقضايا تهم فئة معينة من الناس أو الهيئات والمنظمات. وفي بعض الأوقات تحاول الحركات والجماعات استخدام تلك الشبكات في الترويج لها، وكسب مزيد من المؤيدين، والمساندين لها.

وتتنوع تلك الشبكات والفضاءات الإلكترونية بين العديد من الأنواع، إلا أنها تشترك في أنها تقدِّم مجموعة من الخِدْمات للمستخدمين، مثل: المحادثة الفورية، الرسائل الخاصة، البريد الإلكتروني، الفيديو، التدوين، مشاركة الملفَّات، وغيرها من الخِدْمات. وقد أحدثت تغيُّرًا كبيرًا في كيفية الاتِّصال والتواصل والمشاركة بيْن الأشخاص والمجتمعات، وتبادُل المعلومات. ومِن أشهر الشبكات الاجتماعية الموجودة حاليًا: (فيس بوك)، و(ماي سبيس)، و(تويتر)[٢].

وكما يرى مانويل كاستلز -عالم الاجتماع الأمريكي- فإن انتقال المجتمعات من النمط الصناعي التقليدي إلى «مجتمع الشبكة» الذي يفتقد المركز الواحد في الاجتماع والاقتصاد والسياسة، حدث بشكل متزامن مع التحول في عالم الاتصال من نمط وسائل الإعلام Mass media (الذي تنتقل فيه المعلومة من مركز أو مراكز إلى الجموع) إلى نمط الاتصال الشخصي الجماهيري Mass self-communication. وبوصف هذا النمط بأنه شخصي لأن كل شخص هو مرسل ومستقبِل في آن، وجماهيري لأن الرسالة تصل إلى الجمهور الذي يختار بشكل شخصي، أيضًا، استقبال هذه الرسالة أو تلك من بين بدائل لا حصر لها، وهو ما يعنى توازنًا جديدًا بين الفردية والجماعية، بالإضافة إلى أنها توفر وسيطًا سهلا لـ«الجماعية» من خلال تطبيقات التواصل وتبادل التعبير والتعليق والنشر ضمن شبكة الأصدقاء[٣].

وقد بدأت بعض الشبكات الاجتماعية في الظهور في أوائل التسعينيات؛ حيث تم التركيز فقط على الروابط المباشرة بين الأفراد، وظهرت في تلك المواقع خدمة الملفات الشخصية

والرسائل الخاصة بين الأصدقاء. وفي عامي ٢٠٠٤، و٢٠٠٥ ظهر على الشبكة العنكبوتية موقعان من أنجح المواقع الاجتماعية هما: الفيس بوك وماي سبيس؛ حيث تم اعتبارهما من أكبر الشبكات الاجتماعية على مستوى العالم نظرًا لما قدماته من خدمات زادت فعاليّة التواصل بين الأفراد.

والشبكات الاجتماعية بصفة عامة أصبحت ذات تأثير كبير في عالم (الإنترنت)، وكذلك أصبح لها مكانة كبيرة في الوضع الإعلامي الجديد. فالآنية الإعلامية، وسرعة نشر الخبر، وانتشاره بين أكبر عدد ممكن من المستخدمين والمتابعين، وبطريقة متعددة الاتجاهات، كل ذلك أدى إلى زيادة أهمية تلك المواقع والشبكات الاجتماعية في عالم اليوم.

أما «علامات تداول المواقع»، أو المفضلات الاجتماعية فهي عبارة عن مواقع وظيفية، تعمل بغرض تمكين المستخدم من ترشيح ونشر ومشاركة محتوى عبر (الإنترنت)، أو جزء منه، سواء كان ذلك المحتوى نصًا، أو صورة أو فيديو، من خلال إضافة الوصلات أو الروابط التي تشتمل على هذا المحتوى، وإضافتها إلى تلك المواقع. وعلى ذلك فمواقع علامات التداول هي مواقع وظيفية تهدف إلى نشر وربط محتوى، وليس إلى تشبيك أفراد، أو تكوين شبكة اجتماعية للأفراد، بينما تقوم مواقع التشبيك الاجتماعي بهاتين العمليتين: تشبيك الأفراد، وربط ومشاركة المحتوى مع الآخرين[٤].

كل تلك الأنواع من الشبكات الاجتماعية والمدونات، أدت إلى ظهور ما يسمى بالواقع الافتراضي (Virtual Reality)، أو المجتمع التخيلي، غير الواقعي الذي انتشر بشدة مع ثورة المعلومات والإنترنت وانتشار الشبكات الاجتماعية على نطاق واسع في مختلف المجتمعات الإنسانية بما فيها العالم الإسلامي. ويشير هذا المفهوم إلى عالم يصنعه الحاسب الآلي، بحيث يمكن للإنسان التفاعل معه آنيًا بالأسلوب ذاته الذي يتفاعل به مع العالم الحقيقي[٥]. كما يُقصد به التمثيل شبه الواقعي للأجسام والأشياء والأشخاص وبيئات تواجدها مضافًا إليها عنصر التفاعلية الدائمة بين مستخدم الحاسب الآلي والرسوم والصور الرقمية التي يتفاعل معها.

ويمكن القول إن العالم الافتراضي الذي أوجدته الشبكات الاجتماعية هو عالم شامل ومتكامل يوفر للإنسان بيئة افتراضية تحوي أطرافًا متعددة تحكمها شبكة علاقات معقدة ومتداخلة، لها مفاهيمها ومصطلحاتها الخاصة، وموضوعات وقضايا مشتركة، تتداخل وتتشابه في كثير منها بالواقع المعاش، ويغذي بعضها بعضًا. فنرى كثيرًا من الموضوعات التي أثيرت في الفضاء الافتراضي انعكست في الواقع المعاش، أو الحياة الواقعية، إضافة إلى أن الفضاء الافتراضي مَثَّل للعديد من الأفراد المتنفس والمجال العام المناسب للمشاركة والتفاعل والتعبير عن الآراء والتوجهات والمواقف، وبالتالي فالعلاقة بين الواقعي والافتراضي ليست علاقة منفصلة، وإنما متداخلة ومتشابكة، ولها اتجاهان في التأثير والتأثر.

وتعد الشبكات الاجتماعية الحديثة على الإنترنت هي النموذج الأوضح والأكثر تأثيرًا، والتي ساعدت على بروز ظاهرة الواقع الافتراضي. وفي هذا الإطار سوف نلقي الضوء على موقع الفيس بوك كأحد النماذج المعبرة والأكثر شهرة بين مواقع الشبكات الاجتماعية، أو عالم الفضاء الافتراضي في عالم اليوم، في محاولة لتلمُّس الانعكاسات الثقافية للموقع الاجتماعي على العالم الإسلامي، وخاصة على مواضيع وقضايا العالم الإسلامي، وسلم أولوياته، من خلال رصد لبعض النماذج السلوكية والممارسات اليومية للشباب المسلم على الفيس بوك.

وبالرغم من صعوبة تلمُّس الجوانب الثقافية للعالم الإسلامي من خلال الأوعية الثقافية الصاعدة كالشبكات الاجتماعية والمدونات وغيرها، فإننا نحاول في هذه الورقة تلمُّس أجندة وخريطة العالم الإسلامي في تلك الأوعية، وتحديد ملامح العالم الإسلامي ومفهومه من خلال رصد بعض المجموعات والمشاركات والنماذج على الشبكات الاجتماعية، وخاصة موقع الفيس بوك؛ نظرًا لشهرته الواسعة وانتشاره الكبير، وشموله العديد من الخواص والمميزات التي تسهل عملية الرصد والتحليل للأبعاد الثقافية للعالم الإسلامي.

فيس بوك

هو أحد أكثر المواقع الاجتماعية شهرةً في عالم الشبكات الاجتماعية على شبكة الإنترنت، وقد أسسه الأمريكي مارك زوكر عام ٢٠٠٤ في سن التاسعة عشرة لتحقيق التواصل مع زملائه في جامعة هارفارد. ثم قرر مؤسس الموقع أن يمده أمام كل من يشاء استخدامه عام ٢٠٠٦، مما زاد عدد المستخدمين. وقد استطاع الموقع إعادة صياغة العلاقة بين الكاتب والقارئ؛ حيث لم يعد الكاتب ذاك الشخص البعيد، وأصبح الكاتب يعرف آراء قرائه أونلاين ويتلقى النقد ويطور نفسه. وصار يستخدم الآن في الدعاية والتسويق كذلك، مما زاد قيمة الموقع ليصل لحوالي ١٠ مليارات دولار.

ويتسم موقع «الفيس بوك» بقدرته على تصنيف أعضائه، والجمع بين مميزات الدردشة والمدونات والمنتديات، والقدرة على جمع أعضائه وتصنيفهم، وإتاحة فرصة التواصل لذوي الفكر المتقارب، ويُتيح إمكانية تقديم ملفات وصور ووضع معلومات أحد الأشخاص، وعن هواياتك أو مقطع فيديو وتحديد حالتك وما تفكر به[٦].

وقد أصبح موقع الفيس بوك الاجتماعي الشهير أحد أهم

المواقع على شبكة الإنترنت وأكثرها تصفحًا؛ حيث تخطى عدد مستخدميه حول العالم ٥٠٠ مليون مستخدم يقضون ٤ مليارات دقيقة يوميًا في تصفحه، ويقوم ٣٠ مليون مستخدم منهم بتحديث «وصف الحالة» الخاص بهم يوميًا، ويُرفع عليه شهريًا ٨٥٠ مليون صورة و١٠ مليون فيديو على مستوى العالم، كما أنه يحتوي على ٣٠ مليون «مجموعة مستخدمين - جروب» حول العالم لمناقشة جميع القضايا التي تخص أو تهم كل مجموعة من المستخدمين على اختلافها، ويتضاعف عدد مستخدمي الفيس بوك في مصر من حوالي ٤٥٠ ألف مستخدم (أبريل) ٢٠٠٨- إلى حوالي ٥.١ مليون مستخدم (يونية) ٢٠٠٩ يمثل الشباب (من سن ١٤- ٣٤) حوالي ٩٠٪، ويمثل مستخدمو الـ«فيس بوك» بالنسبة للعدد الكلي لمستخدمي الإنترنت في مصر حوالي ١٤٪ كما يمثلون ٨.١٪ من مجمل السكان وحوالي ٧.٤٪ من عدد الشباب المصري من سن (١٨- ٣٤))[٧].

العالم الإسلامي:

نستخدم مفهوم العالم الإسلامي هنا للإشارة إلى المجتمعات المسلمة التي يمثل عدد سكانها نحو خُمس سكان العالم، والتي انتشرت عبر دول ومجموعات عرقية مختلفة تشترك معظمها في اعتناق الدين الإسلامي. ويقارب تعداد المسلمين في العالم المليارين، أكثر من ثلثيهم يسكنون البلاد الإسلامية، والثلث الباقي (الأقليات) يقيم في دول غير إسلامية، أو دول يمكن اعتبارها إسلامية ولكنها لم تنضم بعدُ إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، مثل البوسنة والهرسك، أو دول لا تعتبر نفسها إسلامية رغم تفوق نسبة المسلمين بها، مثل إريتريا وإثيوبيا. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ستًا وخمسين دولة[٨].

مسلمون على الفيس بوك .. بين المستقبل ورد الفعل:

تعد عملية تحديد ما هو إسلامي على الشبكات الاجتماعية عملية معقدة للغاية؛ فمعيار وصف الأشياء بـ«إسلامي» يتسم بالغموض، ولا يمكن القول بوجود معيار محدد لتأطير ما هو إسلامي، وتوضيح ماهيته. لذا فإننا سنستخدم المصطلح للإشارة إلى المساهمات والأفعال المنسوبة للمنتمين للعالم الإسلامي عقديًا، سواء كانوا مسلمين من دول إسلامية أو أقليات مسلمة تعيش في دول مختلفة حول العالم.

وهناك ملاحظة تجدر الإشارة إليها، وهي أن الانتماءات الدينية لمستخدمي الشبكات الاجتماعية غير واضحة المعالم، وغير دقيقة؛ نظرًا لصعوبة التأكد من صحة بيانات الأفراد المشتركين، إضافة إلى السرية التي تتيحها تلك الشبكات للأعضاء في الإفصاح عن انتماءاتهم، فضلا عن اختيارية تحديد الهوية العقدية في الصفحات الخاصة بالأعضاء.

وقد طرح البحث في الوجود الإسلامي على الشبكات الاجتماعية عددًا من الأسئلة من عينة: هل يقوم المسلمون بالتواصل عبر الشبكة مع مسلمين في أماكن أخرى انطلاقًا من المعتقدات الدينية المشتركة؟ هل تعكس ممارسات المسلمين وعاداتهم «عبر-القومية» تلك الهوية الجامعة العابرة للحدود؟ أم أنها اتصالات «عبر-قومية» وتصادف أن تكون بين مسلمين (اتصالات «عبر-قومية» للتواصل مع أقارب وعائلات مشتتة مثلا)؟ وهل تتزايد النزعة «عبر-القومية» في مناطق دون أخرى؟ وقد وجدت إحدى الدراسات أن مسلمي إحدى الدول الأوروبية نشطون جدًا في مجال التفاعل «عبر-القومي» على أساس المعتقد الديني لعدم قدرتهم على الوصول لسلطات فكرية ودينية في الأطر التي يتواجدون فيها. ومن ثم فإنهم يعتمدون على علماء، وكتب ومؤسسات ورموز من خارج الإطار القومي. بينما الأمر تتناقص حدته في حالة مسلمي الولايات المتحدة؛ حيث يتم تأكيد الانتماء العالمي للأمة، ولكن يتم استخدامه في السياق المحلى الأمريكي لتوفير إطار جامع لمجتمع متعدد الهويات (في الإطار الأمريكي المسلم)[٩].

وفيما يتعلق بالمساهمات الإسلامية على الفضاءات الافتراضية بشكل عام، يمكن القول إن العالم الإسلامي اكتفى بدور المتلقي دائمًا لتلك الفضاءات، والمستخدِم والمستهلِك لتلك المنتجات -إذا جاز لنا التعبير- فالمراقب للشبكات الاجتماعية على الإنترنت يجد أن جُلها صناعة غربية سواءً في أوروبا أو الولايات المتحدة، أنتجها أفراد أو مؤسسات أو جماعات، واكتفى العالم الإسلامي باستخدامها واستهلاكها - كأحد منتوجات الحضارة الغربية.

وبالتالي فقد فُرض على العالم الإسلامي مفاهيم وأدوات تلك الشبكات، دون قضاياه، حيث استطاع العديد من المشتركين في تلك الفضاءات الافتراضية إيجاد قضايا مشتركة بينهم، وإن كانت غير مطلقة. فقد شهد عام ٢٠١٠ إغلاق العديد من المجموعات التي تدافع عن فلسطين في مواجهة الكيان الإسرائيلي، كما تم إغلاق مواقع أخرى تفضح الممارسات العنصرية ضد الفلسطينيين من قِبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يعد فرضًا من قِبل المركز المسيطر على الهامش المُستَخدم، وهو في هذه الحالة العالم العربي والإسلامي.

وهي ضريبة لابد أن ندفعها نتيجة تخلفنا عن ركب الحضارة والعلم بين الحضارات، واكتفائنا بدور المتفرج والمستهلك لما يقدم من منتوجات. وهو ما يمكن أن يفسر لنا المعارك الوهمية، والمجهودات المهدرة، التي ينفقها العديد من مستخدمي الشبكات الاجتماعية على الإنترنت لإعادة مجموعة «جروب» إلى الموقع مرة أخرى بعد أن تم حذفه من قِبل إدارة الموقع، أو لتغيير مفاهيم ومسميات حول بعض القضايا التي

تهم العالم الإسلامي وهو مجهود مشكور وكبير، ولكن ينقصه مجاله الصحيح؛ فليست الشبكات الاجتماعية، والفضاءات الافتراضية هي الساحات المناسبة أو الكافية لتلك المعارك، أو للدفاع عن تلك القضايا بعيدًا عن الواقع المعاش. وبالرغم من أهمية مواجهة تزييف الحقائق ونشر الوعي بين المستخدمين، والتصدي لمثل تلك الهجمات وحملات التزييف التي يواجهها العالم الإسلامي، فإننا ربما نحتاج إلى ساحات الحركة المناسبة لمواجهة مثل تلك المعارك، ونشر مفاهيمنا وأجندتنا التي تشمل قضايانا دون تدخل من هنا أو هناك.

وهو ما حدث عندما أغلقت إدارة موقع الفيس بوك مجموعة «جروب» (The Largest Islamic Group)، فأعاد العديد من المسلمين فتح مئات المجموعات تحت المسمى ذاته، في حين اتجه فريق آخر لتكوين مجموعات تندد بإغلاق المجموعة، كانت معظمها تعبر عن انفعالات وقتية، وتجمعات صغيرة للأفراد، انتهت بمرور الوقت، وكأن شيئًا لم يكن!!

فالواقع المعاش هو المجال الطبيعي، والساحة الملائمة دائمًا للحركة والفعل والسعي. وبالتالي فالفضاءات الإلكترونية الافتراضية، والشبكات الاجتماعية هي وسيلة تساعد على توجيه الفعل، والتشارك حوله، وترشيده، لا أن تحل محل الساحات الواقعية، ومجالات التدافع الإنساني في المجال العام.

وهو ما ترجمه العديد من مشتركي الفيس بوك في العالم العربي والإسلامي، في القيام بثورات كبيرة ضد الأنظمة الديكتاتورية كما هو الحال في مصر وتونس. وبالتالي أضحت العلاقة بين العالم الافتراضي على الإنترنت والشبكات الاجتماعية شديدة الصلة والتأثير على العالم الواقعي المعاش، وانتفت الأقوال التي كانت تشير إلى أن لجوء الأفراد إلى الشبكات الاجتماعية بوصفها عالمًا افتراضيًا هو هروب من الواقع بما يحمله من تحديات ومعطيات، إلى عالم آخر يستطيع أن يقضي فيه الأفراد أوقاتهم بعيدًا عن مشكلاتهم الحياتية في الواقع المعاش.

بل على العكس تمامًا، أتاح الواقع الافتراضي للأفراد التعبير عن آرائهم بحرية كبيرة دون السيطرة والمركزية التي تُميز وسائل الإعلام التقليدية في بلدان العالم الإسلامي، إضافة إلى تشكيل علاقات جديدة بين الأفراد المنتمين للعالم الإسلامي -عقديًا- عبر القارات، والتغلب على عنصريْ الزمان والمكان. فلم يعد حاجز المكان مؤثرًا في ظل الواقع الافتراضي، كما أن عنصر الزمن فقد الكثير من محدداته وضوابطه في عصر التفاعل المباشر والسريع والمتنوع.

ويملك العالم الإسلامي بعض النماذج للمساهمة في وجود تلك الشبكات، وإن كانت تتسم كلها في طبيعتها بأنها رد فعل، إلا أنها تظل من المساهمات التي يمكن الاستفادة منها في إطار رصد وتحليل المساهمات الإسلامية في عالم الشبكات الاجتماعية؛ فقد قامت جماعة الإخوان المسلمين بإنشاء موقع جديد يسمى «إخوان بوك» على غرار الموقع الاجتماعي «فيس بوك» في محاولة لتدعيم وجود الجماعة على شبكة الإنترنت، وقد بلغ التشابه بين موقع «إخوان بوك» وموقع «فيس بوك» درجة استخدام عنوان إلكتروني شبه متطابق (Ikhwanface-book.com). وهو يقدم حزمة من الخدمات التقليدية تتشابه كليًة مع «فيس بوك» بدءًا من تمكين مستخدميه من تشارك الصور والمواد الفيلمية وإنشاء مجموعات خاصة ووضع استطلاعات الرأي، فالهدف كما هو واضح من ذلك التطابق عدم تشتيت المستخدمين المعتادين على استخدام «فيس بوك» وجعل انتقالهم إلى الموقع الجديد سلسًا وبدون صعوبات.

كما قام مجموعة من الباكستانيين بإنشاء موقع إسلامي للتواصل الاجتماعي لمنافسة موقع (فيس بوك)، الأشهر عالميًا، ويأملون في أن يشترك فيه نحو مليار و١٠٠ مليون مسلم حول العالم، وذلك بعد غضبهم العارم من مسابقة أطلقها أحد مستخدمي (فيس بوك) لرسم صور تمثل النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) اعتبرها الباكستانيون إساءة للإسلام. وجاء على الموقع أن (مللت فيس بوك.كوم) يعد أول موقع باكستاني للتواصل الاجتماعي، وهو من المسلمين وإلى المسلمين ويرحب كذلك بكل شخص دمث من دين آخر. وقال أحد مصممي الموقع، إن محترفين في مجال تكنولوجيا المعلومات يعملون على مدار الساعة لتوفير مزايا في الموقع مشابهة لتلك التي يقدمها (فيس بوك) الأصلي. وقال عثمان زهير (٢٤ سنة) -مدير التشغيل في الشركة التي تستضيف الموقع-: «نريد أن نقول لأصحاب (فيس بوك)، إنه إذا أسأتم التعامل معنا فعليكم تحمل العواقب، وإذا أساء أحد للنبي محمد فسوف نصبح منافسين له ونكبده الكثير من الخسائر الاقتصادية»[١٠].

غلبة البعد العقدي في مواجهة القضايا الكلية:

من الظواهر البارزة في معظم المشاركات من جانب المسلمين على الفيس بوك، التوجه نحو نشر المواد ذات البعد العقدي، وبشكل مكثف، سواء كانت أحكامًا فقهية أو دروسًا دينية ودروسًا وعظية، في مقابل نشر مواد بسيطة في مجملها حول قضايا الأمة الكلية، وبُعدها الحضاري، وهو تباين له دلالته.

فعقد مقارنة بشكل مبسط بين المجموعات التي تنادي بأمور عقدية وتعبدية، والمجموعات التي تحمل أسماء تشير إلى اهتمامها بالقضايا الكلية للأمة الإسلامية، لهو كفيل بتوضيح مدى الفارق بين هذا وذاك. ففي إحدى المجموعات التي تضع مسمى «العالم الإسلامي ٢٠٣٠ بإذن الله»، والتي تصف نفسها في خانة التعريف بالمجموعة بـ «ليه ميكنش العالم الإسلامي

دولة واحدة (الاتحاد الإسلامي) وله عملة واحدة وليه منكنش احنا المتحكمين في اقتصاد العالم ومش شرط الاقتصاد وبس ليه مايكنش في كل حاجه ليه؟؟؟؟، المجموعة دى معمولة لكل مسلم بيشجع الفكرة ويتحاول يشد بيد المسلمين سواء كانوا أقارب أو أصدقاء لكل حاجة صح أنا عن نفسي بإذن الله هبدأ بالموضوع وياريت اللي عنده اقتراح أو نشاط يبلغنا بيه»، فقد بلغ عدد أعضاء المجموعة ٢٢٢ عضوًا، في حين بلغ محبو صفحة «حملة مليون مسلم للصلاة على رسول الله ** أقسمك بالله أن تنشرها» أكثر من ربع مليون مشارك[١١].

فبالرغم من أهمية البعد العقدي في حياة المسلم، فإن غلبة الطابع العقدي على الموضوعات المتعلقة بـ«الأمة» وقضاياها الكلية لتكشف عن عدم وضوح للرؤية لدى عدد كبير من أفراد العالم الإسلامي، وهو ما يستدعي جهودًا كبيرة من جانب جميع المؤسسات والأفراد؛ والهيئات لإعادة تلك القضايا إلى صدارة أولويات أفرادها؛ فغياب قضايا الأمة في أولويات أبنائها، يعني في وجهه الآخر ضياع تلك القضايا واندثارها.

انعكاس لواقع الفرقة:

من بين مائة وخمسين مجموعة «جروب» على الفيس بوك يحمل اسم فلسطين (Palestine)، لم يجد الباحث سوى مجموعة واحدة وصل عدد أعضائها إلى خمسة عشر ألف عضو، وباقي المجموعات تراوح عدد أعضائها ما بين الثلاثة الاف فما أقل، وهو مؤشر له دلالته فيما يتعلق بتوحيد جهود العالم الإسلامي، وتضافره، وانعكاس حالة التشرذم والفرقة بين دول وأبناء العالم الإسلامي على مشاركات المسلمين على «الفيس بوك». هذا فيما يخص الجانب الكمي للمجموعات على الفيس بوك، أما ما يتعلق بالمضمون، فقد ظهر على الفيس بوك العديد من المجموعات التي تنادي بوحدة إسلامية -الأمة- عبر القارات، ودعت مجموعات أخرى إلى القضاء على الحدود بين الدول الإسلامية، في حين نادت مجموعات أخرى بعودة الخلافة الإسلامية مرة أخرى.

إشكاليات حول الفضاءات الافتراضية:

أثار ظهور تلك الشبكات والمجتمعات الافتراضية العديد من الإشكاليات والأسئلة، حول طبيعة تلك المجتمعات الافتراضية، وطبيعة التفاعل داخلها، أو تأثيرها على الأفراد والمجتمعات عبر دول العالم المختلفة، إضافة إلى مخرجات تلك الشبكات على المستويات المختلفة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها. وفيما يلي نقدم عرضًا لأبرز الإشكاليات التي أثارتها تلك الشبكات الاجتماعية في عالم اليوم.

• إشكالية الواقعي والافتراضي:

دفع ظهور وانتشار تلك الشبكات والمواقع الإلكترونية العديد من الباحثين والمراقبين إلى طرح تساؤل مهم حول إشكالية العلاقة بين الواقعيّ والافتراضيّ، إذ إنّ العديد من المتابعين للفضاءات الافتراضية لا يخفون مخاوفهم من إمكانية تحوّل هذه الشبكات الاجتماعية إلى وسيلة يستعملها الفرد للبحث عن تحقيق الذات وحاجاتها الوجدانية والتواصلية التي عجز عن تحقيقها على أرض الواقع، فيصبح العالم الافتراضي نتيجة لذلك واقعًا كامنًا في وجدان الفرد ومخيّلته يبتعد به عن التواصل الفعلي والحقيقيّ، ممّا قد يقيم حاجزًا أمام وجوده المجتمعيّ الحيّ والمحسوس[١٢].

ويؤيد هذا التخوف ما ينظر إليه البعض باعتباره مساحات وهمية للسعي والتدافع، وخلق معارك وهمية، والتي يقوم بها العديد من الشباب المسلم على بعض المواقع وخاصة «الفيس بوك» من اجتهاد وبذل للجهد ومسارعة للمشاركة في مسابقات لنصرة الرسول ﷺ أو جعل صفحة إسلامية صاحبة أكبر عدد من المشتركين ببعض تلك الشبكات أو الفضاءات الافتراضية، أو المشاركة في استفتاء لأكثر الشخصيات المسلمة على إحدى الشبكات الاجتماعية باعتبار ذلك نوعًا من النصر والانتصار للأمة، وهو ما ينتج عنه شعور لدى المشاركين بالرضا نتيجة الإيجابية والمشاركة الفاعلة في نصر أو نشر ما هو إسلامي.

وعلى الجانب الآخر، هناك من الاتجاهات النظرية التي تؤيّدها دراسات ميدانية ما يؤكّد أنّ الحياة الافتراضية اليوم ليست في تناقض مع حياتنا الطبيعية والواقعية أو بديلا عنها، بل هي مكمّلة لها. إذ إنّ المساحة التي تخلقها هذه الفضاءات الافتراضية والتي تطلق العنان للوعي ليتجوّل دون قيود الجسد، توفّر فرصًا إضافية للتواصل وللتعارف ولاستثمار القدرات الكامنة في الذات ولتنمية مهاراتها. يعدّ ذلك إضافة حقيقية للوجود الإنساني المعاصر، خاصة أنّ العلاقة بين الافتراضيّ والواقعيّ ليست منفصلة تمامًا، بل نجد في كثير من الأحيان تداخلا وتقاطعًا بينهما، ومن ثمّ يضاف إلى وجودنا بعد جديد هو البعد الافتراضي الذي يكمل وجودنا الحقيقي.

ولقد انطلق هابرماس في تناوله مجال التواصل من الفضاء العامّ وكيفية تشكّل الرأي العامّ، حيث يرى أنّ الفضاء العامّ قد كان مجالا أو ميدانًا للتعبير عن الرأي الفكري والنقدي، ثم جاءت وسائل الإعلام لتحتلّه وتشوّهه، وتسيطر على مضمونه جاعلةً منه دعامة للأيديولوجيا والمصالح. فبات من الضروريّ، مع تحوّل العلم والأيديولوجيا إلى أدوات للهيمنة، مساءلة الفضاء العامّ والتفكير من جديد في التواصل، وذلك من خلال تأسيس نظرية اجتماعية وثقافية في التواصل تسمح بالشروع في تفكير عقلي ونقديّ جديد ومستقلّ في قضايا عصرنا، وهو أمر لا يتمّ إلا بواسطة نظرية الفعل التواصليّ، حسب هابرماس. إن تشديد الفلسفة النقدية المعاصرة على

أهمية الفعل التواصلي الأفقي «بعيدًا عن إرادة مؤسّسات السلطة والهيمنة» يمثّل الإطار النظريّ المشجّع الذي امتدّت في ضوئه الفضاءات الافتراضية والشبكات الاجتماعية التي يمكن أن تدرج ضمن سمات عصر ما بعد الحداثة[١٣].

• إشكالية الداخل والخارج:

لا يقتصر الكثير من المحتويات التي تؤثّث الفضاءات الافتراضية على الواقع المحلّي للفرد الذي يتعامل معها، بل يشمل ظواهر عالمية تجعل الفرد منفتحًا على كلّ ما يجري في العالم الخارجي من أحداث وتطوّرات في شتّى المجالات، ممّا يولد مع الزمن وعيًا أو انتماء عالميًا لدى الأفراد، دون أن يحلّ بالضرورة محلّ الانتماء إلى الواقع الاجتماعي المحلي. وكما يقول كاستلز: «التكنولوجيا ببساطة ليست مجرد أداة، بل هي وسيط وأسلوب في التخطيط الاجتماعي له مضامينه. بالإضافة إلى ذلك هي منتج من منتجات ثقافتنا التي تتضمن كلا من رؤيتنا لفكرة استقلاليتنا الفردية ومشروعاتنا كفاعلين في المجتمع»[١٤]؛ حيث نجحت تلك الشبكات في خلق مساحات جديدة، وطرح موضوعات وقضايا أخرى، لم تكن متاحة للتداول والنقاش من قبل.

• إشكالية الثابت والمتغيرات في ضوء التفسيرات المختلفة:

وهذه التفاعلات التي تعيد النظر في عدد من المفاهيم المستقرة تتخذ أشكالا متعددة من الاتصال، وإنتاج المعرفة، وتشجيع حق الفرد على أن يقوم بالتفسير. مما يؤدي إلى هز مفهوم الاجتهاد القائم على سلطة النص؛ حيث إن سلطة فهم وتفسير النص تُنتزع من يد العلماء في الواقع الافتراضي وتُعطَى لكل من يمنح نفسه الحق في أن يمثل الإسلام أو ينتمي إليه، فيصبح النص موجودًا لكل من يريد أن يقرأه ومن يقرأه يفسره (وهنا تثار إشكالية العلاقة بين الثابت والمتغير...)، وتفوض سلطة القرار للمتلقي الذي يتصفح تفسيرات واجتهادات عديدة وينتقى من بينها، ومن ثم يتم التأثير على مساحات مكانية تقليدية ارتبطت بإنتاج المعرفة الدينية مثل المسجد. من أمثلة ذلك: تتبع إحدى الدراسات التفسيرات والآراء المتباينة في قضية العنف ضد المرأة فقط معتمدة على المواقع التي تبرز على الإنترنت لتكشف عن تباين وتعدد مصادر السلطة الفكرية والدينية بشكل يجعل المتلقي يدخل في «سوق» للأفكار تتم فيها محاولة اجتذاب جمهور افتراضي.

الفضاء الافتراضي وانعكاسه على الزمن:

إن عصر المعلومات تكوّن في عقل إنسان يرى أن عنصرَيْ المكان والزمان قد بدأ يفقدان سلطتهما عليه، أي أن الإنسان لم يعد يرى نفسه أسيرًا للمكان والزمان. كما أن العلاقة بين الزمان والمكان قد تغيرت: فبدلا من ثبوت المكان وتجدد الزمان، تغيرت العلاقة؛ حيث أصبح المكان قابلا لأن يتجدد بالنسبة لزمان واحد؛ لأن الإنسان أصبح قادرًا على أن يستبدل بحيز الأرض حيزًا افتراضيًا تصنعه المعلومات لا الجغرافيا. ويرتبط هذا بإعادة تخيل المجتمعات التي أصبح في قدرتها أن تتخطى الحيز الجغرافي وتتمثل في حيز افتراضي[١٥].

يفرض الزمن الافتراضي وتيرة أسرع من تلك التي يقوم عليها التحوّل الاجتماعي، فما كان يتعرّض له الفرد خلال فترة طويلة من التنشئة الاجتماعية أصبح يواجهه في لحظات معدودة على الزمن الافتراضي، وما كان يقدّم للفرد من مفردات وسلوكيات وأفكار تدريجيًا في الزمن الاجتماعي -عبر تجارب ممتدّة في الزمن- أصبح من الممكن تقديمه تزامنيًا في لحظة واحدة؛ إذ إنّ الزمن الافتراضي يخرق جلّ هذه الحدود ويقفز فوق هذه المراحل، وهو ما يساعد الفرد على النظر إلى الذات وإلى المجتمع من زاوية نقدية خارجية نظرًا لمعايشته لعوالم متعددة[١٦].

إضعاف روابط.. وتقوية أخرى:

تفرض الشبكات الاجتماعية أنماطًا جديدة من العلاقات الاجتماعية بين المستخدمين، بناء على الاهتمامات المشتركة بين الأعضاء، وفي مقابل ذلك، تضعف الروابط التقليدية بين الأفراد المرتبطة بالبيئة الجغرافية والمكانية للأفراد في محيطهم المعيشي. وبالتالي فإن الفضاءات الافتراضية تفرض نموذج الروابط الافتراضية على العالم الحقيقي المعاش، فتنشأ روابط.. وتضعف أخرى وربما تنتهي، فقد ظهر في الثورات التي شهدتها مصر وتونس العديد من الروابط الاجتماعية التي نشأت على شبكات التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» بين الثوار، وظهر نوع من التضامن والتنسيق بين هؤلاء فيما يخص قضاياهم واهتماماتهم المشتركة. فبعد نجاح ثورة تونس في إزاحة الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، ظهرت روابط جديدة بين ثوار تونس وعدد من المجموعات التي تنادي بالتظاهر ضد نظام مبارك، وظهر التلاحم بين المصريين والتونسيين في مواجهة النظم الديكتاتورية، وظهر العديد من المجموعات المشتركة بين البلدين مثل (مصر وتونس شعب واحد- اتحاد عربي يجمع مصر وتونس). وبعد اندلاع المظاهرات في ليبيا ضد نظام معمر القذافي، ظهر الدعم العربي لثوار ليبيا، ونشأت الروابط بين هؤلاء الثوار، والمجتمعات العربية. ومن أبرز الصفحات التي عكست هذا التضامن صفحة (مصريون وندعم ثورة ليبيا) التي ضمت نحو (٣٥٦٨٧) عضوًا بالصفحة، وجاء في جانب التعريف بالصفحة ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ أشقاؤنا في ليبيا يتعرضون لاعتداءات عنيفة من مرتزقة يتبعون القذافي الذي يبرر قتلهم بإهانات وادعاءات لا تصدر عن عاقل. شعرنا بأن علينا أن نفعل شيئًا لمساعدتهم كي يتسع وطننا العربي الحر. ولأحبابنا في ليبيا نقول: لقد وجدنا ما

وعدنا ربنا حقًا في ميدان التحرير، فاثبتوا وأنتم المنتصرون إن شاء الله»، وتركزت مجهودات الصفحة في تقديم الدعم المادي والطبي لثوار ليبيا في مواجهة نظام القذافي، وشن حملات إعلامية ضد القذافي وقواته، ومناصرة الثوار في مطالبهم المشروعة في إزاحة النظم المستبدة.

لذلك يمكن القول إن الشبكات الاجتماعية تؤدي إلى مجتمعات عالمية مبنية على الاهتمامات والمصالح المشتركة. وفي المقابل، تكون نتيجة ذلك إضعاف المجتمعات المحلية، والأُسَر، وعلاقات الجوار والصداقة[١٧].

خاتمة:

بالرغم من أن الفضاءات الافتراضية التي أوجدتها تلك الشبكات الاجتماعية قد فتحت المجال واسعًا أمام العديد من الأفراد والمؤسسات نحو المشاركة الفعالة، والتفاعل البناء، وطرحت على الساحة موضوعات ومجالات وقضايا لم تكن مطروحة للنقاش والتفاعل من قبل، وأتاحت للأفراد فرصة التفاعل المباشر والسريع والمواكب للأحداث والأخبار، وجعلت من كل فرد مرسلا ومستقبلا في الوقت ذاته، ومكنت الإنسان من التغلب على هيمنة عنصرَيْ الزمان والمكان في علاقاته وتفاعلاته وروابطه.. بالرغم من كل هذه المزايا فإنه يمكن القول إن العالم الإسلامي قد تخلى عن دوره الحضاري في دعم المنجزات الحضارية التي يشهدها العالم؛ حيث اكتفى العالم الإسلامي، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات والهيئات، بالقيام بدور المستهلك لتلك المنتجات، والمتلقي لما يقدَّم له، دون المبادرة بالفعل والعمل. واقتصرت معظم مبادرات العمل والفعل لدى العالم الإسلامي على التقليد، والذي بدوره كان نتيجة حدث أو حادثة وقتية، أخذت بريقها ثم اندثرت كغيرها من مبادرات الفعل والعمل. ونماذج ذلك موقع «مللت فيس بوك.كوم» الذي دشّنه مجموعة من الباكستانيين لمنافسة موقع «فيس بوك»، نتيجة الغضب العارم الذي سببته مسابقة أطلقها أحد مستخدمي «فيس بوك» الغربيين لرسم صور تمثل النبي محمد ﷺ، إضافة إلى موقع «إخوان بوك» الذي أنشأته جماعة الإخوان المسلمين في محاولة لمحاكاة الموقع الأصلي الـ«فيس بوك».

إننا في حاجة ماسة إلى دور مؤسسي، فاعل ومتفاعل، حاضن ومكمل لدور الأفراد، مع تلك الشبكات الافتراضية الواردة لنا في عالمنا الافتراضي المشترك مع الآخر حول العالم، وما تقدمه لنا من قيم وموضوعات، وما تفرضه أجندة تلك الفضاءات الافتراضية. كما أننا في حاجة ماسة لتقويم الفعل الإسلامي (فعل وتفاعل المنتمين للعالم الإسلامي)، على تلك الشبكات؛ بغية تحديد الأهداف، وتصحيح المسارات، وتقويم التفاعلات، بل تقديم القضايا والموضوعات النابعة من أجندتنا واهتماماتنا، حتى نكون قادرين على أخذ زمام المبادرة في السعي والفعل، والخروج من بوتقة التلقي والاستهلاك التي طال زمن ارتباطنا بها في علاقتنا مع الآخر، وخاصة الغرب بقيمه ومنتوجاته.

إننا الآن مطالبون بصياغة مواصفات ومعايير إسلامية.. نحتاج إليها لأننا ننطلق واقعيًا من دائرة حضارية إسلامية تاريخيًا، جامعة للمسلمين وسواهم وفق أرضية تعايش مشتركة. ويجب أن يجدّد المشروع الإسلامي الحضاري، صياغة الثوابت -لا اختراعها من جديد- لوعاء القيم والمعايير التي يحتاج جنس الإنسان إليها في كل عصر وفي كل مكان، ويحتاج إليها الآن، ويجدّد صياغة السبل والآليات المناسبة لوضع ما تم التوصل إليه من تقنيات ومنجزات بشرية في الوعاء الحضاري الإسلامي، ومتابعة الطريق استيعابًا وتطويرًا وإبداعًا جديدًا[١٨].

الهوامش:

(*) باحث في العلوم السياسية.

١ - Top Sites، منشور على: http://www.alexa.com/topsites، تاريخ الزيارة (٢٠١٠/١١/١٠).

٢ - حسين فاروق، الشبكات الاجتماعية العربية.. نظرة تقييمية، موقع الألوكة، (٢٠١٠/٧/١٧)، تاريخ الزيارة: (٢٠١٠/١٠/٤) (http://www.alukah.net/Culture/10336/23781/).

٣- عمرو عزت، الشبكات الاجتماعية على الإنترنت.. دوائرنا الافتراضية التي تتلاقى وتتصادم، صحيفة الشروق الجديد، (٢٠١٠/١/١٠).

٤ - حسين فاروق، الشبكات الاجتماعية العربية.. نظرة تقييمية، مرجع سابق.

٥ - فهد عبد الرحمن أبوسيف، «الواقع الافتراضي وتقنياته في تعليم المستقبل»، http://www.aviadef.com/article.aspx?magid=47&artid=169&PageIndex=2

٦- فاطمة طه، المشاركة الإلكترونية شكل من أشكال المشاركة السياسية: البرادعي نموذجًا، منشور على: http://www.democraticac.com/2009-10-18-15-51-52/3297-2010-07-31-10-14-05، (٢٠١٠/١٠/٢١).

7- http://www.checkfacebook.com

http://www.facebook.com/press/info.php?statistics

https://www.cia.gov/library/publications/the-

world-factbook/geos/EG.html

http://www.census.gov/ipc/www/idb/country.php، تاريخ الزيارة (٢٠١٠/١١/١٨)

٨ - وزارة التربية والتعليم الأردنية http://www.moe.gov.jo/school/eil/majalah52.htm، تاريخ الزيارة: (٢٠١٠/١٠/١٦).

٩- آية محمود إسماعيل نصار، «المسلمون وشبكة المعلومات»، مجلة المسلم المعاصر، العدد (١٢٨)، ص١٤٦.

١٠ - إطلاق (مللت فيس بوك) للتواصل بين المسلمين، موقع صحيفة الشروق الجديد، تاريخ الزيارة (٢٠١٠/١٠/٢١)، http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=238070

11-http://www.facebook.com/pages/hmlt-mlywn-mslm-llslat-ly-rswl-allh-aqsmk-ballh-an-tnshrha/401193465079، تاريخ الزيارة (٢٠١٠/١٠/٦).

١٢ - مهدي البرهومي، الظاهرة الافتراضية.. السياقات النظرية والاتجاهات العملية، موقع الأوان، (٢٠١٠/٥/٢٠)، تاريخ الزيارة: (٢٠١٠/١١/١٩)، http://www.alawan.org/%D8%A7%D9%84%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9.html

١٣- المرجع السابق.

١٤- المرجع السابق.

١٥- آية محمود إسماعيل نصار، مرجع سابق، ص ١٤٦.

١٦- مهدى البرهومين، مرجع سابق.

١٧- عمر عبد الجبار، الجماعات، الشبكات والمنظمات الحديثة، الموقع الرسمى للدكتور عمر عبد الجبار،

http://omar. socialindex.net/intro.html

تاريخ الزيارة: (٢٠١٠/١٠/١).

١٨- نبيل شبيب، «الشبكة العالمية ومستقبل المسلمين»، أمتي في العالم، العدد الثاني، ص ٢٧٥ - ٢٩٦.

●●●